جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

سياسات حركة النهضة
وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس
2010-2015

إعداد
محمود سليم هاشم شوبكي

إشراف
د. صقر الجبالي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016م

سياسات حركة النهضة
وأثرها على التحوّل الديمقراطي في تونس
2015-2010

إعداد

محمود سليم هاشم شوبكي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/05/03م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. صقر الجبالي / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الرحمن حاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. عثمان عثمان / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من افتقدها ... أمي

إلى ذكراها وروحها الطاهرة.

إلى قنديل ظلامي ونور أيامي ... والدي العزيز.

إلى سندي أشقائي وشقيقاتي.

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي وقرة عيني صامد وفاطمة.

والى ماشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو

اهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

قال الله تعالى "قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ" صدق الله العظيم

الشكر لله عز وجل أولاً قبل كل شيء، وآخراً بعد كل شيء، والحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

والشكر أجزله إلى د.صقر الجبالي مُشرفاً ومرشداً وأخاً على متابعته الحثيثة، وملاحظاته السديدة.

كما أتقدّم بامتناني إلى أساتذتي في لجنة المناقشة د.عثمان عثمان ود.عبد الرحمن الحج إبراهيم لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي.

والشكر موصول إلى د.خليل القطناني لتدقيقه رسالتي، والى أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية.

لكم مني جميعاً جزيل الشكر ووافر الامتنان

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

سياسات حركة النهضة
وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس
2015-2010

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: محمود سليم هاشم سوسلي **اسم الطالب:**

Signature: محمود سوسلي **التوقيع:**

Date: ١٣/ ١٥/ ٢٠١٦ **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الملاحق	ل
	الملخص	م
.1	**الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها**	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	أهمية الدراسة	7
3.1	مشكلة الدراسة	8
4.1	أسئلة الدراسة	8
5.1	فرضية الدراسة	9
6.1	منهج الدراسة	9
7.1	حدود الدراسة	10
8.1	أهداف الدراسة	10
9.1	مفاهيم الدراسة	11
10.1	الدراسات السابقة	21
11.1	فصول الدراسة	28
.2	**الفصل الثاني نشأة حركة النهضة وخطابها الفكري والسياسي**	**30**
1.2	تمهيد	31
2.2	البناء التنظيمي والهيكلي لحزب حركة النهضة	32
1.2.2	تعريف حركة النهضة ورمزها وشعارها	32
2.2.2	وسائل حركة النهضة وأهدافها	32
3.2.2	البناء الهيكلي لحزب حركة النهضة	33
3.2	عوامل ومبررات نشأة حركة النهضة وصعودها	34
1.3.2	العوامل الداخلية	35

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.1.3.2	النهج البورقيبي	35
2.1.3.2	نظام زين العابدين بن علي	36
3.1.3.2	النشاط اليساري والنقابي	37
2.3.2	العوامل الخارجية	38
1.2.3.2	الثورة الإيرانية	39
2.2.3.2	تعثر المشاريع القومية والاشتراكية	40
4.2	مراحل نشأة حركة النهضة	40
1.4.2	المرحلة الأولى: من أواخر الستينيات حتى عام 1981 (الجماعة الإسلامية)	41
2.4.2	المرحلة الثانية: من عام 1981 حتى عام 1987 (حركة الاتجاه الإسلامي)	44
3.4.2	المرحلة الثالثة: من عام 1987 حتى عام 2010 (فترة حكم زين العابدين ابن علي / حركة النهضة)	46
4.4.2	المرحلة الرابعة: من الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015	48
5.2	المكونات الفكرية لحركة النهضة	51
6.2	الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة وموقفها من الديمقراطية والعلمانية والتعددية والعنف والمرأة	54
1.6.2	الديمقراطية	54
2.6.2	العلمانية	56
3.6.2	التعددية	57
4.6.2	العنف	59
5.6.2	المرأة ومشاركتها السياسية	61
.3	**الفصل الثالث: ماهية التحوُّل الديمقراطي وسماته**	**65**
1.3	تمهيد	66
2.3	ماهية التحوُّل الديمقراطي	67
3.3	التحوُّل الديمقراطي وصلته بالمفاهيم الأُخرى	69
1.3.3	الانتقال الديمقراطي	69

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3.3	التحوُّل الليبرالي	70
3.3.3	الإصلاح السياسي	71
4.3	الاتجاهات النظرية المُفسِّرة لعملية التحوُّل الديمقراطي	72
1.4.3	الاتجاه التحديثي	72
2.4.3	الاتجاه الثقافي	73
3.4.3	الاتجاه البنيوي	73
4.4.3	الاتجاه الانتقالي	74
5.3	أسباب التحوُّل الديمقراطي وعوامله	75
1.5.3	العوامل الداخلية	75
1.1.5.3	النُخب الحاكمة	75
2.1.5.3	أزمة الشرعية	76
3.1.5.3	المجتمع المدني	76
4.1.5.3	الأحزاب السياسية	77
5.1.5.3	العوامل الاقتصادية	78
2.5.3	العوامل الخارجية	79
1.2.5.3	النظام الدولي	79
2.2.5.3	المؤسسات المالية الدولية	80
3.2.5.3	ثورة المعلومات والاتصالات	81
4.2.5.3	ظاهرة العدوى أو المحاكاة	81
5.2.5.3	التدخل الخارجي	82
6.3	أساليب التحوُّل الديمقراطي وأشكاله	82
1.6.3	أُسلوب التحوُّل/ التحوُّل من أعلى إلى أسفل	83
2.6.3	أُسلوب الإحلال/ التحوُّل من أسفل إلى أعلى	84
3.6.3	أُسلوب الإحلال التحوُّلي	85
7.3	مراحل التحوُّل الديمقراطي	86
1.7.3	مرحلة انهيار النظام السلطوي	86
2.7.3	مرحلة إقامة النظام الديمقراطي	86
3.7.3	مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي	86

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.7.3	مرحلة التماسك الديمقراطي	87
8.3	التحديات التي تواجه عملية التحوّل الديمقراطي	87
1.8.3	البيئة الثقافية والاجتماعية	88
2.8.3	التحديات المؤسسية والدستورية	88
3.8.3	التحديات الاقتصادية	89
4.8.3	العلاقات المدنية العسكرية	90
5.8.3	التحديات الإقليمية والدولية	90
9.3	سمات التحوّل الديمقراطي	91
1.9.3	عملية معقدة ونسبية	91
2.9.3	التدرج والمرحلية	92
3.9.3	التأثر بالبيئة الداخلية والخارجية	92
4.9.3	عملية تحوُّل وانتقال من وضع لآخر	93
10.3	مؤشرات التحوُّل الديمقراطي	94
1.10.3	الدستور الديمقراطي	94
2.10.3	الحقوق والحريات العامة	95
3.10.3	الفصل بين السلطات	95
4.10.3	التداول السلمي على السلطة	96
5.10.3	استقلال القضاء	97
6.10.3	الانتخابات	98
7.10.3	المشاركة السياسية	98
8.10.3	التعددية السياسية	99
.4	**الفصل الرابع: سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس**	**101**
1.4	تمهيد	102
2.4	أسباب وعوامل اندلاع الثورة التونسية	103
1.2.4	الأسباب السياسية	103
2.2.4	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية	105
3.2.4	وسائل الإعلام الاجتماعي	107

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.2.4	الأسباب المساندة	108
3.4	مشاركة حركة النهضة في ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010	111
4.4	تصدُّر حركة النهضة المشهد السياسي التونسي	112
5.4	تسلُّم حركة النهضة الحكم في تونس	113
6.4	تجربة حركة النهضة في الحكم ومدى دعمها لعملية التحوُّل الديمقراطي	115
1.6.4	موقف حركة النهضة من الدستور التونسي	115
1.1.6.4	موقف حركة النهضة من مدنية الدولة وهويتها	116
2.1.6.4	موقف حركة النهضة من شكل النظام السياسي	118
3.1.6.4	موقف حركة النهضة من مكانة المرأة وحقوقها	120
4.1.6.4	موقف حركة النهضة من مسألة التجريم وانتهاك المقدسات	122
2.6.4	حركة النهضة والقوانين الأساسية	123
3.6.4	موقف حركة النهضة من التعددية السياسية	126
4.6.4	موقف حركة النهضة من المشاركة السياسية	128
5.6.4	دور حركة النهضة في التداول على السلطة	130
6.6.4	دور حركة النهضة في التوافق الوطني	131
.5	**الفصل الخامس: التحديات أمام حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس**	**136**
1.5	تمهيد	137
2.5	التحديات الداخلية	138
1.2.5	التحديات الذاتية	138
1.1.2.5	الانتقال من العمل السياسي السري إلى العلني	139
2.1.2.5	الفصل بين الديني والسياسي	140
3.1.2.5	الخلافات الداخلية	144
2.2.5	التحديات السياسية	146
1.2.2.5	المجلس التأسيسي والائتلاف الحاكم (الترويكا)	146
2.2.2.5	قوى الثورة المضادة	148
3.2.2.5	الروابط الوطنية لحماية الثورة	151

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.2.5	التحديات الأمنية وتنامي التيار السلفي	153
4.2.5	التحديات الاقتصادية والتنموية	156
3.5	التحديات الخارجية	160
1.3.5	التحديات الدولية	160
1.1.3.5	الولايات المتحدة الأمريكية	160
2.1.3.5	الاتحاد الأوروبي	162
3.1.3.5	تركيا	164
2.3.5	التحديات الإقليمية	166
1.2.3.5	ليبيا	166
2.2.3.5	الجزائر	167
3.2.3.5	مصر	169
.6	**النتائج والتوصيات**	**171**
	قائمة المصادر والمراجع	**178**
	الملاحق	**196**
	Abstract	**b**

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.	197
ملحق (2)	نتائج الانتخابات التشريعية التونسية التي جرت بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.	197
ملحق (3)	نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.	198
ملحق (4)	نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2014.	198
ملحق (5)	تصدُّر حركة النهضة الكتل البرلمانية بعد انشقاق حزب نداء تونس.	199
ملحق (6)	البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي الصادر بتاريخ 6حزيران/ يونيو 1981.	200
ملحق (7)	النظام الأساسي لحركة النهضة بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع المنعقد ما بين 12 و 16 يوليو/ تموز 2012.	204
ملحق (8)	بيان حركة النهضة "سيدي بو زيد": إرهاصات وطن يحترق الصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010 بداية الثورة التونسية.	213
ملحق (9)	بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها الصادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014.	215
ملحق (10)	القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسُلط العمومية، والصادر بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2011.	216

سياسات حركة النهضة

وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس 2010-2015

إعداد

محمود سليم هاشم شوبكي

إشراف

د. صقر الجبالي

الملخص

عمدت الدراسة إلى مناقشة سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس، خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 2010 وحتى العام 2015؛ لما شهدته هذه الفترة من أحداث مهمة تركت بصمتها على مواقف حركة النهضة وسياساتها بخاصة وعلى الساحة التونسية بشكل عام، ويأتي في مقدمتها الثورة التونسية التي انطلقت في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، التي تمكَّنت من إسقاط نظام الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين ابن علي، ومن ثم تصدُّر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011، والتي بموجبها تسلَّمت مع شركائها في ائتلاف الترويكا مقاليد الحكم في تونس ضمن المرحلة الانتقالية وتحدياتها.

واستندت الدراسة في معالجتها لموضوع الدراسة إلى مجموعة من الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة، ومعطيات الحالة التونسية بعد الثورة، وسلوك حركة النهضة أثنائها وبعدها، وصولاً إلى سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوّل الديمقراطي في تونس، للإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يتعلق بالسياسات التي شرعت بها حركة النهضة ما بعد الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وتأثيرها على عملية التحوّل الديمقراطي حتى عام 2015، ولاختبار فرضية الدراسة القائمة على أن حركة النهضة التونسية لعبت دوراً داعماً لعملية التحوّل الديمقراطي التونسي ما بعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 في تونس.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته أغراض البحث للوقوف على دور حركة النهضة ودراسته ووصفه وتحليله، كما استخدم المنهج التاريخي لتتبع نشأة حركة النهضة والأسس الفكرية التي قامت عليها وانعكاساتها على العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى منهج

النظم لمعرفة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهت حركة النهضة أثناء تصدُّرها المشهد السياسي في تونس، وطريقة استجابتها لها.

قسَّم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول؛ تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها، مع ذكر أبرز أهداف الدراسة، والفرضية التي قامت عليها، والمناهج المستخدمة بها للإحاطة بموضوع الدراسة، مما يُشكِّل مدخلاً لتوضيح محاور الدراسة بأكملها.

وفي الفصل الثاني استعرض الباحث نشأة حركة النهضة وخطابها الفكري والسياسي، مُوضحاً البناء التنظيمي والهيكلي لها، ومُعرِّفاً بوسائلها وأهدافها، وعوامل صعودها ومبررات نشأتها، وتم تقسيم مراحل نشأتها إلى أربع مراحل زمنية مع توضيح ملامح كل مرحلة، ومن ثم إلقاء الضوْء على خطابها الفكري والسياسي، وموقفها من الديمقراطية، والعلمانية، والتعددية، والعنف، ومكانة المرأة ومشاركتها السياسية.

أمَّا في الفصل الثالث أوضح الباحث ماهية التحوُّل الديمقراطي وارتباطه وصلته بمفاهيم الانتقال الديمقراطي، والتحوُّل الليبرالي، والإصلاح السياسي، وتناول الاتجاهات النظرية المُفسِّرة لعملية التحوُّل الديمقراطي، وأورد أسباب وعوامل التحوُّل الديمقراطي، وأساليبه، ومراحله، وتحدياته، وسماته، ومؤشراته.

وناقش الباحث في الفصل الرابع سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس، مُبتدئاً بتوضيح أبرز أسباب وعوامل اندلاع الثورة التونسية نهاية عام 2010، ودور حركة النهضة بها، وتصدُّرها للمشهد السياسي في تونس وتسلُّمها للحكم، حيث تم الوقوف على مواقف حركة النهضة من المسائل الأساسية في صياغة الدستور، ودورها في صياغة مجموعة من القوانين الأساسية، ومدى دعمها لمفاهيم التعددية، والمشاركة السياسية، والتداول على السلطة، والتوافق الوطني.

حيث كرَّست حركة النهضة الشراكة السياسية بإنشائها ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية كأول ائتلاف تشاركي حاكم في تاريخ تونس، كما أسهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي في ضوء ما اتسمت به من مرونة سياسية بتنازلها عن الحكم والقبول بشروط الحوار،

وبإسقاطها قانون العزل السياسي بما في ذلك من تسامح فكـــري وسياســـي، وتقـــديمها أيضـــاً مجموعة من التنازلات أثناء صياغة الدستور فيما يخص شكل النظام السياسي ومكانـــة المـــرأة وحقوقها ومدنية الدولة، كذلك نجاحها مع الكتل البرلمانية الأُخرى بإرســـاء منظومـــة قانونيـــة ضامنة وداعمة للتحوُّل الديمقراطي.

وفي الفصل الخامس أبرز الباحث التحديات التي واجهت حركة النهضة عقب تســلُّمها الحكم ما بعد الثورة التونسية ما بين تحديات داخلية وأُخرى خارجية، تمثَّلت التحديات الداخليـــة بتحديات ذاتية وموضوعية، توزَّعت بين خلافاتها الداخلية، وانتقالها من العمل السياسي السري إلى العلني، والفصل بين الديني والسياسي، وتحديات سياســـية ذات علاقـــة بإدارتهـــا للحكـــم، ومواجهتها لقوى الثورة المضادة، إلى جانب التحديات الاقتصادية والتنموية والأمنية، وتحديات خارجية تتصل بعلاقتها مع الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحـــاد الأوروبـــي، وتركيا، وتحديات فرضتها دول الجوار الإقليمي، كالوضع الأمني والسياسي في مصـــر وليبيـــا والجزائر.

وفي نهاية الدراسة خلص الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، التي كان من أبرزها: أن حركة النهضة التونسية استطاعت الإسهام في إرساء مفاهيم التعددية والشـــراكة السياســـية وتكريسها كإحدى مؤشرات التحوُّل الديمقراطي، كما أسهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي، وغلَّبت الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، وأبدت تسامحاً فكرياً وسياسياً مع الأطـــراف السياسية الأُخرى، واتسم سلوكها بالمرونة في العديد من القضايا السياسية عبر مختلف المراحل، ولعبت دوراً في سن مجموعة من القوانين التي أسهمت في التحوُّل الديمقراطي، كمـــا واجهـــت مجموعة من التحديات التي تراوحت بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وعلى ضوء تلك الاستنتاجات قدَّم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تجديد حركة النهضة بناءها التنظيمي والهيكلي، وإشراك الفئات الشبابية في هيئاتها القيادية، ومراعـــاة توحيد مواقف قياداتها، وصياغة سياسة تنظيمية موَّحدة، واستمرارية إســـهاماتها فـــي التحـــوُّل الديمقراطي بالتعاون مع الشركاء السياسيين والمحليين التونسيين لمواجهة التحـــديات السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي ما زالت تواجه تونس.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

أحدثت الثورات العربية تغيُّراً واضحاً، وتبدلاً جلياً في ملامح الخريطة الحزبية العربية بتلاشي وتراجع الحزب الحاكم لصالح تقدُّم وتنامي قوى وحركات أُخرى، وقد برزت هذه الحالة في المشهد التونسي الذي شهد أُولى الثورات العربية، وبدا أكثر نشاطاً وزخماً، وتعدد فيه الفاعلون السياسيون، وكان من أبرزهم "حركة النهضة الإسلامية" التي تميزت بحضورٍ شعبيٍ بعد ثلاثة عقود من الإقصاء، فضلاً على امتلاكها رصيداً فكرياً وتاريخاً نضالياً، ورؤيةً وسطيةً معتدلة قائمة على التجددِ والانفتاح، ومواكبة التطوُّر مع الحفاظ على الهويةِ الإسلامية، واستطاعت بهذه السمات أن تكتسب زخماً جماهيرياً واسعاً تُرجم بحصولها على (89) مقعداً من أصل (217) مقعداً في الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي التونسي التي جرت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011[1].

استطاعت حركة النهضة أن تستثمر نجاحها في المجلس التأسيسي من خلال تحالفها مع الحزبين العلمانيين "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"حزب التكتل من أجل العمل والحريات"، وبذلك تم إنشاء ائتلاف "الترويكا"[*] الذي أُوكلت إليه مهام إدارة المرحلة الانتقالية، وصياغة الدستور، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، الأمر الذي كان من شأنه دفع حركة النهضة إلى واجهة إدارة الحكم على الصعيد التونسي بموجب حصولها على الأغلبية في

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطنيّ التّأسيسيّ التونسي: الإطار، المسار، والنتائج**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012، ص22.

[*] الترويكا: كلمة روسية تعني عربة روسية يجرها ثلاثة جياد مُتراصّة، وترويكا الحكم هو نظام الحكم الثلاثي، للمزيد أُنظر أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص89 ، أما بالنسبة للحالة التونسية فهو الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس لمدة عامين ونصف تقريباً، ومُكّون من "حركة النهضة" التي تولّت رئاسة الحكومة، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" والذي تولّى رئاسة الجمهورية، وحزب "التكتل من أجل العمل والحريات" والذي تولّى رئاسة المجلس التأسيسي.

المجلس التأسيسي وتشكيلها للحكومة التونسية، وبذلك دخلت مرحلة جديدة مع تنامي حضـــورها في المشهد السياسي التونسي.

لم يُحقق المجلس التأسيسي بقيادة حركة النهضة كافة المهام الموكلة إليه المتمثلـــة فـــي صياغة الدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية؛ نتيجة العمليات الإرهابية التي أدت إلى تـــدهور الوضع الأمني والاقتصادي، وبذلك تم تمديد المرحلة الانتقالية، واستمر حُكم الترويكا لأكثر من عامين ونصف، مما أثار حفيظة المعارضة وفي مقدمتها "جبهة الإنقاذ الوطني"[*]، التي رأت في ذلك محاولة من حركة النهضة وحلفائها الاستيلاء على الحُكم، وطالبتها بحل المجلس التأسيسي ومؤسستي الرئاسة والحكومة، إضافة لهذه الضغوطات شكَّلت الاغتيالات السياســـية، وانشـــقاق نواب من حزبي التكتل والمؤتمر، وتشكيلهم أحزاب معارضة مثل "حركة وفـــاء" بقيـــادة عبـــد الرؤوف العيّادي، و"حزب التيار الديمقراطي" بقيادة محمد عبّو، ورقة ضاغطة علـــى تحـــالف الترويكا، في الوقت الذي اتهمت فيه حركة النهضة معارضيها من اليساريين والعلمانيين بمحاولة الانقلاب على الشرعية المنتخبة من قبل المجلس التأسيسي[1].

واجهت حركة النهضة أيضاً جبهة سياسية مُعارضة تمكَّنت مـــن تنظـــيم العديـــد مـــن المظاهرات التي طالبت برحيل حركة النهضة وائتلاف الترويكا، في ظل تدهور الوضع الأمني والاقتصادي، ومحاولة "جبهة الإنقاذ الوطني" دفع الجيش التونسي للتدخل والإطاحة بالنهضة مع تزامن الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر بتاريخ 3 تمـــوز/ يوليـــو 2013، إلا أن الجـــيش التونسي التزم الحياد، وفضَّل عدم التدخل في الصراع على السلطة، وقد شكَّلت هذه المستجدات مُجتمعة أبرز التحديات التي واجهت حركة النهضة منذ استلامها الحكم في تونس[2].

---

[*] جبهة الإنقاذ الوطني: أُسست بتاريخ 26 تموز/ يوليو 2013 ، وتكونت من أحزاب سياسية معارضة تمثلت في "حركـــة نداء تونس"، و"الجبهة الشعبية"، و"الاتحاد من اجل تونس"، و"حركة تمرد السياسية"، وجاء تأسيسها على أثر اغتيال زعيم التيار الشعبي محمد براهمي في 25 تموز/ يوليو 2013.

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات، 2014، ص ص 3-5.

[2] **المرجع السابق**، ص6.

استطاع الرباعي الراعي للحوار* من جمع الفُرقاء السياسيين على الطاولة لإنهاء الخلافات فيما بينهم، وقد أبدت حركة النهضة والمتحالفون معها خلال هذا الحوار استعدادهم للتنازل عن الحكومة، واستجابةً لذلك تنازلت حركة النهضة عن الحكم في 27 كانون الثاني/ يناير 2014 باستقالة رئيس الوزراء علي العريِّض (عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة) لصالح حكومة تكنوقراط (خبراء ومختصين) بقيادة مهدي جمعة، وذلك تطبيقاً لاتفاق جرى ما بين حركة النهضة وحلفائها من جهة، والقوى السياسية المعارضة من جهة أُخرى، في ظل تدخُل مؤسسات مدنية حافظت على مكتسبات الثورة، إضافة إلى عدم رغبة الجيش وامتناعه عن لعب أي دور في معترك الحياة السياسية التونسية[1].

يتضح من خلال ما سلف أن حركة النهضة واجهت مجموعة من التحديات أثَّرت على مواقفها من القضايا السياسية والاجتماعية، وشكَّلت هذه التحديات ضغوطاً على حركة النهضة تصاعدت وتيرتها بانتقالها من المعارضة إلى تسلُّمها مقاليد الحكم في تونس، لا سيَّما أنها تسلَّمت الحكومة التونسية في ظل ظروف اقتصادية سيئة من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وكانت هذه الظروف في مقدمة أسباب ودوافع الثورة التونسية، وما تطلبته المرحلة الانتقالية من مهام في صياغة الدستور، والإعداد للانتخابات التونسية، ومدى قدرة الحركة للانتقال من العمل السري الذي اعتادت عليه طيلة سنوات الإقصاء إلى العمل العلني كونها في صدارة المشهد السياسي، عطفاً على التحدي المنهجي المتمثل في محاولة التوازن بين المنهجية الفكرية والعقائدية للحركة، والخصوصية التونسية المتأثرة بمظاهر الحداثة.

أمّا على صعيد الرؤية الفكرية لوحظ الاعتدال في المواقف الفكرية لحركة النهضة عما تبَّنته في فترة تأسيسها في سبعينيات القرن الماضي بتحوُّل موقفها في تطبيق الشريعة حتى إعداد الرأي العام وتوافر شروط التطبيق، وموقفها من الأحوال الشخصية بعدما رأت فيها سبيلاً للتمرد

---

* الرباعي الراعي للحوار: هو "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة"، و"عمادة المحامين"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان".

[1] أنور الجمعاوي، **الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص3.

على الإسلام، وتدفع نحو الانحلال اعتبرتها إطاراً صالحاً لتنظيم العلاقات الأسرية، مع استمرار الحوار لتطويرها ضمن القيم والمبادئ الإسلامية، وتبدَّل موقفها المدافع عن تعدد الزوجات وإباحتها إلى عدم اعتبارها حلاً للمشكلات الأُسرية، وتطور رؤيتها في موضوع عمل المرأة والاختلاط بعدما كانت تنظر إليه مدعاة للفجور، وأن عمل المرأة يجب أن يكون في حدود منزلها إلا إذا اقتضت الحاجة الماسة لذلك، وأصبحت ترى أن عمل المرأة واقعاً لا مفر منه، ومنع الإناث من التعليم تصوراً بدائياً، وفي رؤيتها لمفاهيم الديمقراطية والحرية والمساواة كانت تعتقد حركة النهضة أن إدخال هذه المفاهيم هو انعكاس للهزيمة؛ لما يشتمل عليه الإسلام من قدرة على إدارة المجتمعات[1]، وغدت ترى في هذه المفاهيم مشروع لمجتمعٍ مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية، وأنها تسعى لمشروع سياسي ذي توجهات يؤسس لمفاهيم الحرية والديمقراطية[2].

يُستشف مما سبق أنَّ خطاب حركة النهضة التونسية اتسم بالمرونة وقد راعت الحركة بذلك مقتضيات الحداثة، ووسَّعت من هامش الحوار في ظل تنّوع أطياف المجتمع المدني من يساريين وعلمانيين وإسلاميين، وبالتالي انتهجت حركة النهضة موقفاً معتدلاً، وسياسات وسطية جعلتها مقبولة على مستوى الوسط الشعبي في ظل تنافسها مع الفرقاء السياسيين، إضافة إلى الأثر الذي تركه خطابها المتسم بالمرونة ورؤيتها الفكرية المعتدلة على عملية التحوُّل الديمقراطي بما يُسهمان فيه من تعددية سياسية وتسامح فكري وقبولاً للرأي الآخر.

لم يتوقف دور حركة النهضة الداعم لعملية التحوُّل الديمقراطي التونسي في رؤيتها الفكرية المعتدلة وخطابها المتسم بالمرونة، بل برز ذلك أيضاً في تنازلها عن الحكم، وتغليبها للشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، وما أبدته من مرونة في مواقفها من الدستور التونسي الجديد في سبيل إبراز نفسها كشريك حقيقي، وغير مُعطلٍّ لمكتسبات الثورة التونسية،

---

[1] عبد اللطيف الهرماسي، "**الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن**"، في، مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 304-308.

[2] قطاف أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة نموذجاً** ". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013، ص 182.

في محاولةٍ منها للتخلص من الضغوط الواقعة عليها من معارضيها اليساريين والعلمانيين التونسيين، وللحفاظ على قاعدتها الجماهيرية والشعبية، وعدم تأليب الشارع التونسي عليها، بالرغم من وقع الاحتجاجات داخل حركة النهضة من بعض كوادرها وأعضائها على المرونة التي اتسمت فيها بهذه الفترة.

ويبرز موقف حركة النهضة في الدستور التونسي الجديد الداعم لعملية التحوُّل الديمقراطي بقبولها عدم إقرار الشريعة مصدراً رئيساً للتشريع، وتُبرِّر ذلك بأن الإبقاء على هذه الكلمة ليس بالضرورة القصوى طالما يُشكِّل إبقاؤها مبعثاً للخلاف، وتُقدِّم حركة النهضة تفسيراً مرناً للشريعة بأنها تُركِّز على مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد، وفيما يتعلق بوضع المرأة قبلت حركة النهضة بتمرير المادة التي تُقرّ بالمساواة بين الجنسين، وارتضت أيضاً بنظام الحكم المختلط بعدما سعت إلى إقرار النظام البرلماني، إضافة إلى موافقتها على ما ذهب إليه الدستور التونسي بتأكيده على مدنية الدولة وقيامها على المواطنة، في الوقت الذي تُصرّ فيه أحزاب إسلامية أُخرى على وجوب أن تكون العقيدة وليست المواطنة مصدراً للحقوق والواجبات في الدولة[1].

تمكَّنت حركة النهضة أيضاً من إسقاط قانون العزل السياسي*، ولم يكن لهذا الإسقاط أن يحصل لولا تصويت حركة النهضة ذات الأغلبية البرلمانية ضده، وفي تبريره لتصويت الحركة ضد قانون العزل يستشهد راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة بالأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية التي عادت إلى الحكم "بلباسها العصري"، ويؤكد أن النهضة ضد العقوبات الجماعية، ولن تُقصي أتباع النظام السابق كما أقصوا النهضة، ولا يرى في هذا القرار تقرُّباً لأحد بل جاء

---

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات**، الدوحة: مركز بروكنجز(Brookings)، 2014، ص ص18-21.

* قانون العزل السياسي أو قانون تحصين الثورة، والذي نص على منع رموز النظام السابق، والمنتمين لحزب التجمع الدستوري المنحل من المشاركة في الحياة السياسية، ويُشير العزل السياسي إلى "إجراء يقضي بإبعاد بعض عناصر من الناس عن ميدان العمل السياسي، لتأمين نظام الحكم أو لعدم إثارة الفتن أو غير ذلك من المبررات والأسباب، وهو بمعنى آخر حرمانها من الحقوق السياسية المقررة لكافة عموم الشعب"، للمزيد أُنظر وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص250.

لأجل تونس، وأشار لنتائج خطيرة في حال تم تمرير هذا القانون كمقاطعة عدد من "الأحـــزاب المهمة" للانتخابات، وإمكانية إلغاء المحكمة الدستورية للقانون كونه "مخـــالف للدســـتور"، وأن الشعب سيحكم على الأحزاب من خلال الانتخابات القادمة[1].

وعند النظر بعين فاحصة لمواقف حركة النهضة، ومدى توافق هذه المواقف مـــع مـــا ترمي إليه عملية التحوُّل الديمقراطي، يتضح أن حركة النهضة سلكت طريقـــاً داعمـــاً للعمليـــة الديمقراطية بعدما تصدرت المشهد السياسي التونسي، وتسلُّمها الحكم لمدة عامين ونصف تقريباً بعد الثورة التونسية، يبرز ذلك في ائتلاف الترويكا الذي شكل حالة مـــن التعدديـــة والشـــراكة السياسية التي جمعت الإسلاميين مع العلمانيين في إدارة حكم تونس، وفي تنازل حركة النهضة عن السلطة، ومدى توافق ذلك مع التداول السلمي للسلطات، وإسقاطها لقانون العزل السياســـي بما في ذلك من تسامح فكري وسياسي، عطفاً على التقدُّم الواضح الذي أبدته في صياغة وإقرار الدستور التونسي، ساعيةً بذلك تقديم نفسها أُنموذجاً إسلامياً يؤمن بالديمقراطية والتعددية.

2.1 أهمية الدراسة

عطفاً على الأهمية العلمية التي تحظى بها أي دراسة تُسلِّط الضوء على دور الحركات الإسلامية في التحوّل الديمقراطي، وما تتطلبه هذه العملية من مرونة واعتدال سياسي، فإن أهمية الدراسة تبرز في توضيح الدور الذي لعبته حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية في التحوُّل الديمقراطي التونسي ما بعد الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، مـــن خلال مواقفها في صياغة الدستور التونسي، وقانون العزل السياسي، ومـــدى دعمهـــا لمفـــاهيم الشراكة والتعددية السياسية، ومبدأي فصل السلطات والتداول السلمي للسلطات، ومدى انتهاجها سُبُل التسامح السياسي والفكري في ظل مجموعة التحديات التي واجهتها خلال فتـــرة حكمهـــا لتونس، وما اعترى هذه الفترة من تفاعلات وتجاذبات وصراعات، مـــع تنـــامي دور حركـــة النهضة في الوقت الذي أضحت فيه فاعلاً حقيقياً في المشهد السياسي التونسي.

[1] راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية (شخصية مهمة) في قناة المتوسط بتاريخ 4 أيار/ مـــايو 2014، أُخـــذت بتـــاريخ 9 تموز/ يوليو 2014، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.youtube.com/watch?v=taQb0PTEByA

3.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على سياسات حركة النهضة التونسية وأثرها على التحوُّل الديمقراطي، وخاصة أثناء تصدُّرها المشهد السياسي التونسي وتسلُّمها مقاليد الحكم في تونس، رغم العديد من الإشكاليات التي شكلَّت عائقاً أمام عملية التحوُّل الديمقراطي، والتي تمثَّلت في تدهور الوضع الأمني والاقتصادي، وحالة المنافسة مع الأحزاب المعارضة، والتحديات الإقليمية والدولية، إلا أن حركة النهضة آثرت تغليب الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، وهي حالة نادرة في النظم السياسية العربية، واتسمت بسلوك تميز بتسامح فكري وسياسي، وخطاب اتسم بالمرونة والتطور الفكري، ولتوضيح مشكلة الدراسة بشكل أفضل؛ تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

4.1 أسئلة الدراسة

يتوقع من الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيسي التالي: **ما هي سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس منذ ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015؟** كما يتوقع من الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو دور حركة النهضة التونسية ونُخبها في عملية التحوُّل الديمقراطي؟
2. ما هي مواقف حركة النهضة من الدستور التونسي الجديد؟
3. كيف أثَّر الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في تونس على مواقف حركة النهضة التونسية تجاه مفاهيم التعددية والديمقراطية والشراكة السياسية؟
4. كيف تعاملت حركة النهضة مع الأحزاب السياسية المعارضة خلال فترة تسلُّمها مقاليد حكم تونس، ومدى توافق ذلك مع عملية التحوُّل الديمقراطي؟
5. ما هي تداعيات وتبعات الوضع السياسي الإقليمي والدولي على حركة النهضة، ومواقفها تجاه عملية التحوُّل الديمقراطي؟

5.1 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن حركة النهضة التونسية لعبت دوراً داعماً لعملية التحوُّل الديمقراطي التونسي ما بعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 في تونس، من خلال ممارستها مجموعة من السياسات هدفت إلى إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، واعتمادها أُسلوب الحوار، وانفتاحها على الآخرين جعلت منها مُساهماً رئيسياً في عملية التحوُّل الديمقراطي، والتي برزت في مواقفها من مواد الدستور التونسي، والشريعة، ومكانة المرأة وحقوقها، وشكل النظام السياسي، وقانون العزل السياسي، وغيرها من المفاهيم المدنية والسياسية، على الرغم من منافسة الأحزاب المعارضة لها، وتجربتها الفتية في الحكم، ومواجهتها العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والمحلية والإقليمية والدولية، وفي إدراك للحركة لطبيعة الثورة التونسية الشعبية؛ مما انعكس على تعاطيها مع واقع تونس السياسي.

6.1 منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة قد تم اعتماد المناهج التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** لتناسبه مع أغراض الدارسة، وذلك بدراسة دور حركة النهضة في التحوُّل الديمقراطي التونسي كما هو ووصفه وتحليله، والوقوف على أبرز ملامح هذا الدور بالاعتماد على مصادر المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى العديد من الأدبيات والدراسات والتحليلات التي ألقت الضوء على هذا الدور، وما واجه حركة النهضة من تحديات وإشكاليات أسهمت في ممارستها مجموعة من السياسات دعمت التحوُّل الديمقراطي في تونس.

2. **المنهج التاريخي:** الذي يُسهم في فهم ودراسة دور حركة النهضة في التحوُّل الديمقراطي، من خلال تتبع مسيرتها ونشأتها التاريخية، والأسس والرؤى الفكرية التي قامت عليها، وانعكاساتها على العملية الديمقراطية.

3. **منهج النظم/ نموذج ديفيد استون "David Easton"**: بما يقوم عليه هذا المنهج من دراسة العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة داخل النظام ومحيطه، ومدى استجابة هذا النظام للمدخلات، وردود فعله المتمثل في المخرجات، وسيتم استخدام هذا المدخل في معرفة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهت حركة النهضة التونسية أثناء تصدرها المشهد السياسي في تونس، والتي تُعبِّر عن مجموعة من المدخلات، ومدى استجابة حركة النهضة التونسية وطريقة تعاملها مع هذه المدخلات، ونوع هذه الاستجابة التي تُشكِّل المخرجات، ومدى دعمها للتحوُّل الديمقراطي في تونس.

7.1 حدود الدراسة

تمتد الحدود الزمانية للدراسة من 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015 ، أي بعد إسقاط نظام زين العابدين ابن علي، وتنامي دور حركة النهضة التونسية، وتصدُّرها المشهد السياسي في تونس، وتسلُّمها مقاليد الحكم في تونس، والظروف التي عملت خلالها في ظل التجاذبات السياسية الداخلية، والتحديات الأمنية والاقتصادية، والظروف الإقليمية العربية، وقراءة وتحليل دور حركة النهضة ومدى إسهامها ودعمها للتحوُّل الديمقراطي في تونس من خلال إلقاء الضوء وتحليل السياسات التي انتهجتها حركة النهضة التونسية.

8.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها :

1. التعرف على سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس منذ ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015.
2. إبراز دور حركة النهضة التونسية ونخبها في عملية التحوُّل الديمقراطي.
3. توضيح مواقف حركة النهضة من الدستور التونسي الجديد.

4. محاولة استكشاف تبعات الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في تونس على مواقف حركة النهضة التونسية تجاه مفاهيم التعددية والديمقراطية والشراكة السياسية.

5. التعرف على علاقة حركة النهضة مع الأحزاب السياسية المعارضة خلال فترة تسلُّمها مقاليد من حكم تونس، ومدى توافق ذلك مع عملية التحوُّل الديمقراطي.

6. بيان تداعيات وتبعات الوضع السياسي الإقليمي والدولي على حركة النهضة، ومواقفها تجاه عملية التحوُّل الديمقراطي.

9.1 مفاهيم الدراسة

تتناول الدراسة العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة المباشرة بعنوان الدراسة، والإشارة إلى مفاهيم ومصطلحات أُخرى لها علاقة بمضمون الدراسة، سيتم تبيانها عند ورود ذكرها:

1. سياسات (Policies)

السياسات هي: "سلوك الحكومات والدول ومواقفها تجاه القضايا الداخلية والقضايا المتعلقة بالدول الأُخرى"[1]، وكما تُعرَّف أنَّها: "الأهداف ووسائل العمل التي تتبعها الحكومات والتنظيمات والأفراد"[2].

وسيتم دراسة سلوك حركة النهضة التونسية ونخبها – لا سيَّما أثناء تسلُّمها الحكم في تونس– وموقفها تجاه قضايا تتعلق بالتحوُّل الديمقراطي، وتجاه الفاعلين السياسيين في الوسط التونسي، وكذلك تجاه البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.

---

[1] أحمد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب، 2008، ص1134.

[2] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص215.

2. حركة (Movement)

الحركة "تُشير بالذات إلى جماعات من الناس تنضَّم إلى بعضها بحثاً عن تغيير سياسي أو اقتصادي أو ثقافي"[1]، وكما تُعرَّف الحركة أيضاً بأنها: "كل مظهر عام من مظاهر النشاط"[2].

بالإضافة هناك تعريف آخر يقول: إنَّ الحركات تتشكل "حول مصالح يُدافع عنها أو تُحرَّض الناس للتحرك نحوها"[3].

ويستهدف الباحث حركة النهضة التونسية باعتبارها حزباً سياسياً يُعبِّر عن جماعات من الناس تُمارس مجموعة من الأنشطة العامة، بهدف تحقيق مصالح مُشتركة، وبحثاً عن تغيير سياسي أو اقتصادي أو ثقافي من خلال الوصول إلى السلطة.

3. التحوُّل / التغيُّر (Change)

يُشير التغُّير إلى التحوُّل المحكوم بعوامل ذاتية وموضوعية، ناتجة عن البيئة الداخلية للمجتمع، وأُخرى ناتجة عن الاحتكاك بالبيئة الخارجية[4]، كما يُعرَّف التغُّير بأنه: "الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن"[5].

وتهدف الدراسة إلى معرفة عوامل وأسباب التحوُّل الديمقراطي عموماً، وترى أنَّ التحوُّل هو الانتقال من وضعٍ إلى آخر استجابة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

---

[1] طوني بينيت (Tony Bennett)، لورانس غروسبيرغ (Lawrence Grossberg)، ميغان موريس (Meaghan Morris)، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، سعيد الغانمي (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص287.

[2] أحمد عمر، **مرجع سابق**، ص480.

[3] خليل أحمد، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984، ص95.

[4] صقر جبالي، **التغير في النخبة السياسية الفلسطينية الرسمية وعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 1997، ص7.

[5] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص473.

4. النُخبة (Elite)

يُراد بمفهوم النُخبة: الأقلية الفعّالة التي تتمتع بالسلطة والقوة في جماعة ما، وتقوم بخدمة الأكثرية بأُسلوب مُقيَّم اجتماعياً[1].

كما يشير مفهوم النُخبة أيضاً إلى: "مجموعة من الأفراد أو فئة يُعترف بعظمتها في التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع"[2].

وتجدر الإشارة إلى استهداف الباحث في الحالة التونسية النُخبة الحاكمة التي تُشير إلى "الفئة أو الجماعة من الناس التي تحتل مراكز الحكم والمسؤولية في المجتمع وتمارس قوتها ونفوذها عن طريق المراكز السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تشغلها في الدولة والمجتمع"[3].

كما يرى الباحث أن النُخب السياسية التونسية لعبت دوراً كبيراً في التحوُّل الديمقراطي ما بعد الثورة التونسية التي تفجَّرت عام 2010، من خلال دعمها للتوجه التوافقي في إدارة المشهد السياسي التونسي، وكذلك إدارة دفة الحكم، إضافة إلى تأثيرها على قواعدها الحزبية بالقبول بالعملية الديمقراطية كلعبة سياسية وحيدة في تونس.

5. الثورة (Revolution)

يُشير مفهوم الثورة إلى "التحرك الشعبي أو الجماهيري لإسقاط النظام القائم، وتغييره بنظام آخر يتفق وأهدافه وطموحه في حالة جديدة تحقق نقلة كبيرة في حياته الشاملة"[4]، كما

---

[1] مصلح الصالح، **الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص185.

[2] ناظم الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمَّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص354.

[3] إحسان الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص634.

[4] جمال زهران، "**الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبّان ثورة 25 يناير في مصر**"، في، آية نصار وآخرين، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص134.

يُعرَّف مفهوم الثورة: أنه "انقلاب جذري في حياة المجتمع، يؤدي إلى قلب النظـــام الاجتمـــاعي وتوطيد نظام تقدمي جديد ناقلة السلطة من أيدي طبقة رجعية إلى طبقة تقدمية"[1].

ويمكن القول إن الثورة تنطوي على حراك شعبي خارج نطاق النظام الدستوري القائم، وخارج شرعيته يهدف إلى تغيير نظام الحكم في الدولة، وتتميز عن الانقلاب العسكري باتسامها بالدعم الشعبي، الأمر الذي قد يفتقده الانقلاب العسكري إن لم يكن مدعوم شعبياً، وتتميز عـــن الانتفاضة والاحتجاج الشعبي بطرحها تغييـــر النظـــام، ولا يُشـــترط ذلـــك فـــي الانتفاضـــات والاحتجاجات الشعبية"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة التونسية عام 2010 اتسمت باتساع رقعتها لتشمل كافـــة المناطق الجغرافية داخل تونس، وحظيت بدعم شعبي شمل كافة الشرائح الاجتماعيـــة، ونـــادت بإسقاط النظام التونسي، حيث لم تتوقف الاحتجاجات التونسية إلا حين مغادرة الرئيس التونســـي الأسبق زين العابدين ابن علي سدة الحكم.

6. الحركات الإسلامية (Islamist Movements)

ثمة تعريفات متعددة للحركات الإسلامية، منها تلك "الحركات التي تنشط على الســـاحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة علـــى حـــد ســـواء، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأُخرى التي تـــرى أنها قصَّرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها"[3].

ويُشير مفهوم آخر للحركات الإسلامية على أنها الحركات الساعية بشكل مباشـــر إلـــى السلطة السياسية عن طريق أساليب ووسائل سلمية في سبيل تحقيق التقدم والنمو لمجتمعاتها وفق

---

[1] وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص111.

[2] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص29.

[3] عبد الوهاب الأفندي،"**الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع**"، في، عبد الوهـــاب الأفنـــدي وآخـــرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمـــارات للدراســـات والبحـــوث الإستراتيجية، 2002، ص13.

برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي ذي طابع إسلامي، وتمضي بتغيير مواقفها وتحالفاتها مع القوى والأحزاب السياسية الأُخرى بناءً على مقتضيات مصالحها ولتحقيق أهدافها[1]، كما ينظر إليها بأنها: "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام، والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة، من خلال هذا المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من اجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية"[2].

بالتالي يستهدف الباحث في دراسته حركة النهضة التونسية كونها إحدى الحركات الإسلامية النشطة على الساحة التونسية، والتي تصدَّرت الحكم عقب الثورة التونسية عبر الانتخابات، وتقدمت ببرنامج اقتصادي واجتماعي لإدارة الدولة التونسية، كما عقدت مجموعة من التحالفات مع القوى والأحزاب السياسية الأُخرى.

7. العنف السياسي (Political Violence)

يُشير مفهوم العنف السياسي إلى "الأعمال العنيفة، أي التي تتضمن استخداماً للقسر أو العنف أو الإجبار من جانب قوى المجتمع ضد الدولة، أو من جانب الدولة ضد المجتمع المدني أو ضد نفسها"[3].

كما يُعبِّر العنف أيضاً عن مجموعة من الأضرار وأعمال التخريب والتدمير ذات الغايات السياسية التي تتضح من خلال آثارها والظروف المحيطة بها وأهدافها المستهدفة[4]، كما ينظر إلى العنف باعتباره "كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية، والتي تظهر من داخل المجتمع

---

[1] إبراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، القاهرة: مؤسسة الأهرام/ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص24.

[2] عبد الله أبو عزة،"**نحو حركة إسلامية علنية وسليمة**"، في، توفيق الشاوي وآخرون، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، الكويت: مكتبة آفاق، ط2، 2013، ص179.

[3] محمد ربيع، اسماعيل مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص488.

[4] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص266.

وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكزه وينفذون سياساته وينظر المشاركون في العنف السياسي إليه باعتباره تعبيراً عن مطالب سياسية"[1].

وقد شهدت تونس في فترة حكم حركة النهضة أحداث من العنف السياسي التـــي أودت بحياة شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموَّحد، ومحمد البراهمي عضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي، وقد مثَّلت حوادث العنف السياسي المذكورة أبرز التحديات التي واجهت حركة النهضة في مسيرة حكمها لتونس.

8. الإرهاب (Terrorism)

أخذ مفهوم الإرهاب بالرواج بشكل جدي منذ ستينيات القرن الماضي مع انتشار حوادث خطف الطيارات والرهائن، ورغم شيوعه إلا انه لا يوجد إجماع مفاهيمي عليه بسبب الخلط بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وأعمال العنف غير المشروعة[2].

ويُشير مفهوم الإرهاب إلى كل الأعمال والوسائل التي تستخدم القوة المادية والنفسية من أجل إشاعة خوف وفزع الناس وتعريض حياتهم وممتلكاتهم للخطر، دون أي مسوغات قانونيـــة أو دينية لتحقيق أهداف سياسية وغير سياسية[3]، كما يُعرَّف الإرهاب بأنه: "كل سلوك يتضـــمن استخداماً غير مشروع للقوة أو التهديد بذلك، لتحقيق أهداف معينة، سواء صدر هذا السلوك عن أفراد أو منظمات أو دول"[4]، وتجدر الإشارة أن الإرهاب يتعدى غايات العنف السياســـي حيـــث يعتبر إحدى الوسائل للحصول على المعلومات والأموال، واستخدام وسائل الإكـــراه لإخضـــاع الأطراف المناوئة لغايات ومشيئة الجهات الإرهابية[5].

---

[1] قبي ادم، ***رؤية نظرية حول العنف السياسي***، **مجلة الباحث**، الجزائر/ جامعة ورقلة، ع1، 2002، ص103.

[2] صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحال، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية/ شمس، 2014، ص22.

[3] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص47.

[4] مريم لوتاه، **دراسات في السياسة والفكر**، ج1، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص148.

[5] احمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص28.

9. الديمقراطية (Democracy)

تعود كلمة الديمقراطية إلى العهد اليوناني، وتتكون من لفظين، الأول "Demos" ومعناه الشعب، والثاني "kratos" ومعناها الحُكم، أي حُكم الشعب وهو أكثر المعاني شيوعاً لمفهوم الديمقراطية[1].

وتُعبّر الديمقراطية عن "العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية تتمحور حول الإيمان بحرية الفرد وسيادة الشعب، والمساواة القانونية، والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والانتخاب الحر"[2]، كما تُعرَّف الديمقراطية على أنها "نسق سياسي، قائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له، ذلك أن الحكومة تستمد شرعيتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من إرادة غالبية أعضاء المجتمع المحلي أو بأكمله"[3].

وكما ينظر للديمقراطية كشكل من أشكال الحكم يتساوى فيه جميع المواطنين، ويُمكِّنهم من اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم، وتقرير مصيرهم السياسي، والمشاركة في التنمية واقتراح وإقرار التشريعات لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[4].

10. الليبرالية (Liberalism)

الليبرالية "في اللاتينية تعني حر، وهي عبارة عن فلسفة سياسية أو نظرة عالمية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة"[5].

---

[1] صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحال، **مرجع سابق**، ص80.

[2] معهد البحرين للتنمية السياسية، **قاموس المصطلحات السياسية**، المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، ص37.

[3] محمد غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص123.

[4] أبو الحسن إبراهيم، **الديمقراطية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص10.

[5] معن العمر، **علم اجتماع الديمقراطية**، عمَّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014، ص221.

كما يشير مفهوم الليبرالية إلى "نظام سياسي يقوم على أساس قيام الدولة بالوظائف الضرورية في حياة المجتمع وترك نواحي النشاط الأُخرى للحافز الفردي"[1]، وتقوم على الاعتقاد "بأولوية الفرد في إطار الدولة التي تسمح له بتحقيق ذاته في جميع المجالات"[2]، كما تؤكد الليبرالية "على القيمة العليا للفرد، فالمجتمع والدولة والأمة ليس لها وجود مستقل أو قيمة في ذاتها، وهي مجرد نتائج يسفر عنها وجود الأفراد مرتبطين ببعضهم بطرق معينة، وتوجد للارتقاء بسعادة الأفراد"[3].

وتجدر الإشارة إلى ظهور الحركة الليبرالية بعد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث واكبت نمو الحرية الفردية في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والدينية[4].

11. العلمانية (Secularism)

ظهر مفهوم العلمانية في أوروبا مع انطلاق الثورة الفرنسية عام 1789م، وانتشرت في عموم القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وتمتعت بالنفوذ السياسي لتنتقل إلى أغلب دول العالم[5].

ويُشير مفهوم العلمانية إلى "فصل السلطة الروحية عن السلطة السياسية وعدم تدخل الهيئات الدينية في شؤون الحكم"[6].

وتُشير أيضاً إلى "عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي احد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية"[7].

---

[1] أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1982، ص246.

[2] احمد سعيفان، **مرجع سابق**، ص65.

[3] طوني بينيت (Tony Bennett)، لورانس غروسبيرغ (Lawrence Grossberg)، ميغان موريس (Meaghan Morris)، **مرجع سابق**، ص564.

[4] محمد غيث، **مرجع سابق**، ص271.

[5] وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص251.

[6] أحمد بدوي، **مرجع سابق**، ص239.

[7] معهد البحرين للتنمية السياسية، **مرجع سابق**، ص47.

كما تقوم العلمانية على استبعاد تأثير الدوائر والمؤسسات الدينية في الحياة العامة، بمنعها ممارسة أي دور في السياسة والحكم والتعليم والإدارة والتشريع[1].

12. البراغماتية (Pragmatism)

تعود البراغماتية في أصلها اللغوي "إلى الكلمة اليونانية Pragma وتعني عمل أو مسألة عملية"[2].

وكما تُعد البراغماتية فلسفة أمريكية صاغها وأسسها الفيلسوف الأميركي تشارلز ساندرز بيرز "Charles Sanders Peirce" [3]، وعمّمها الفيلسوفان جون ديوي "John Dewey" ووليم وليم جيمس "William James"، وتقوم على أن "صدق وخطأ الآراء والأفكار رهن بالنشاط الاجتماعي، ولا معنى لهما إلا في انعكاساتهما العملية"[4].

وترى "أن معنى القضية يتوقف على نتائجها العملية"[5]، وتعتبر أن "الأفكار أدوات لتحقيق لتحقيق ما يصبو إليه الإنسان من غايات والحكم عليها يكون بمقدار كفايتها في خدمة هذه الغايات، وأن المعرفة أداة لخدمة مطالب الحياة"[6].

13. التحديث (Modernization)

هناك تعريفات متعددة للتحديث منها: "تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية باعتبارها معيار التحديث"[7]، ويُشير تعريف آخر بأنها "عملية

---

[1] محمد ربيع، اسماعيل مقلد (محرران)، **مرجع سابق**، ص298.

[2] **المرجع السابق**، ص387.

[3] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص98.

[4] احمد سعيفان، **مرجع سابق**، ص66.

[5] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص99.

[6] مصلح الصالح، **مرجع سابق**، ص412.

[7] نصر عارف، **نظريَّات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1992،ص240.

تغيير في المؤسسات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة توصف بأنها متخلفة أو تقليدية إلى حالة أُخرى توصف بأنها حديثة"[1].

وكما ينظر للتحديث على أنه: "عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداءً من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر"[2]، وفي موضع آخر يُعبِّر التحديث عن عمليات التغيير التي بموجبها تكتسب المجتمعات المتأخرة صفات المجتمعات المتقدمة في الاستهلاك، والتوجه الديمقراطي، وتنامي الحراك الاجتماعي، ونمو الإنتاج، والتفكير العلماني، وتكيُّف المواطنين مع هذه الصفات، ويُعتبر التحديث بذلك مصطلحاً، وعملية، وظاهرة تاريخية[3].

14. التبعية (Dependency)

"يُعد مفهوم التبعية من المفاهيم الحديثة التي أخذت تتداول في الأدبيات السياسية ولا سيما بعد مرحلة إزالة الاستعمار وولوج عدد كبير من الدول إلى مرحلة الاستقلال الوطني، إلا أنها بقيت في حالة من التبعية للقوى الاستعمارية"[4].

ويُدل مفهوم التبعية على "مجمل العلاقات غير المتساوية مع ميل تراكمي إلى التفاقم، في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية [...] لوصف الوضع في البلدان النامية بمواجهة البلدان المتقدمة"[5].

كما يُستعمل مفهوم التبعية "لوصف الأوضاع في البلدان المتنامية بالمقارنة مع البلدان النامية، أو لتبيان العلاقة الانقيادية الاستتباعية بين بلدان الأطراف وبلدان المركز"[6].

---

[1] إحسان الحسن، **مرجع سابق**، ص151.

[2] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص ص118-119.

[3] محمد طه، **أعداء الحداثة: مراجعات العقل الغربي في تأزم فكر الحداثة**، الرياض: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2011، ص ص25-26.

[4] ناظم الجاسور، **مرجع سابق**، ص114.

[5] ريمون بودون (Raymond Boudon) فرانسوا بوريلو (Francois Bourricaud)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، سليم حداد (مترجم)، الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص ص137-138.

[6] خليل أحمد، **مرجع سابق**، ص56.

10.1 الدراسات السابقة

قطاف أسماء،"دور الحركات الإسلامية في مسار التحوُّل الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة نموذجاً"2013"[1]

تناولت الدراسة مفهوم الحركات الإسلامية، ورأت أنها قوى مؤثرة في المجتمع ذات ثقافة دينية تسعى لإعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي، وتتسم بحداثتها النسبية، وسرعة انتشارها في أوساط المجتمع، وشمولية نظرتها إلى الإسلام، واهتمامها بالمسألة التنظيمية، ويُؤخذ عليها نزعتها الوصائية، والضبابية في بعض وجهات النظر فيما يتعلق بحقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية.

تطرَّقت الدراسة إلى مفهوم التحوُّل الديمقراطي، وترى أنه يُشير إلى المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، ضمن مؤشرات تدُل على عملية التحوُّل يأتي في مقدمتها دستور ديمقراطي، والحفاظ على الحريات العامة، والتعددية السياسية، وتحقيق مبدأ التمثيل النسبي، والتداول السلمي للسلطات والفصل فيما بينها، ونزاهة الانتخابات، ومأسسة منظمات المجتمع المدني.

أشارت الدراسة إلى صعود الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي، وسيطرتها على الأغلبية البرلمانية في المغرب وتونس، وقد لعبت هذه الحركات دوراً ايجابياً تميَّز باقترابها من الواقع بتحوُّلها من العمل السري إلى العمل العلني، ومحاولة التجديد في فكرها من خلال وقفات المراجعة وتقويم مسارات العمل، ولم تُغفل الدراسة الدور السلبي لهذه الحركات بتقديم نفسها وصيةً على المجتمع، والاندفاعات غير المحسوبة في مواجهة السلطات الحاكمة، وارتفاع سقف مطالبها.

أبرزت الدراسة مجموعة من التحديات أمام الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي كتحدي مفهوم الديمقراطية، وتحدي العنف، وما يتعلق بحقوق المرأة، واتهام الإسلاميين

[1] قطاف أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة نموذجاً** ". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013.

التعمد بحرمان المرأة من حقوقها المدنية والسياسية، إضافة إلى التحديات المنهجية والاقتصادية والاجتماعية، والانتقال من العمل السري إلى العلني، وتحدي الفصل بين النشاطات الدينية والسياسية.

تناولت الدراسة نشأة حركة النهضة التونسية، ورأت أنها تتسم بالمرونة، ولعبت دوراً بارزاً في مسار التحوُّل الديمقراطي في تونس، من خلال موقفها من مسألة تطبيق الشريعة بتأجيل المساءلة حتى إعداد الرأي العام، وموقفها من مجلة الأحوال الشخصية باعتبارها إطاراً صالحاً لتنظيم العلاقات الأسرية، وقبولها بعمل المرأة وتمسكها بالحوار والخيار الديمقراطي، وقبولها بالتحديث الغربي للمجتمعات مع الحفاظ على الخصوصية الإسلامية، عطفاً على تأكيدها على حرية أتباع الديانات الأخرى في ممارسة عباداتهم، وحقهم في تنظيم شؤونهم في مسألة الأحوال الشخصية.

وضَّحت الدراسة مجموعة من التحديات أمام حركة النهضة التونسية في مسار التحوُّل الديمقراطي ما بعد الثورة التونسية، تتمثل في طبيعة العلاقة بين القوى السياسية التونسية، وتحدي تنامي التيارات الإسلامية الأُخرى مما يهدد قاعدتها الشعبية والجماهيرية، والتحدي الاقتصادي المتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وخاصة في ظل تسلُّم حركة النهضة الحكم، علاوة على تحديات المرحلة الانتقالية، والتي تُفرض على حركة النهضة والقوى الأُخرى ضرورة الحفاظ على حالة التوافق.

شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحوُّل الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب) 2013"[1]

عرَّفت الدراسة عملية التحوُّل الديمقراطي على أنها مجموعة إجراءات يتم من خلالها التحوُّل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ويُشارك في هذه العملية النظام السياسي، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويتطلب ذلك تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية مع

[1] شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013.

المتغيرات الديمقراطية الجديدة، ويتم الانتقال إلى النموذج الديمقراطي عن طريق التدرج، أو بتنازل الحاكم، أو إسقاطه.

قسَّمت الدراسة مراحل التحوُّل الديمقراطي إلى أربع مراحل وهي؛ مرحلة القضاء على النظام السلطوي، ومرحلة أخذ قرار بإقامة النظام الديمقراطي، ومن ثم الترسيخ الديمقراطي، انتهاءً بالنضج الديمقراطي، وترى أن مؤشرات التحوُّل الديمقراطي تبرز في الدستور، والحفاظ على الحريات العامة ونزاهة الانتخابات، والاعتراف بالتعددية السياسية، واعتماد النظام التمثيلي، والأخذ بمبدأي التداول السلمي على السلطة والفصل بين السلطات.

لخَّصت الدراسة العوامل التي تدفع بعملية التحوُّل الديمقراطي بعوامل داخلية تتمثل في: دور النُخب السياسية، وانهيار شرعية النظم التسلطية، والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، والدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني، وعوامل خارجية تتمثل في؛ النظام الدولي الداعم لعملية التحوُّل الديمقراطي، وضغوط المؤسسات المالية الدولية، وظاهرة العدوى والانتشار في محاكاة النماذج الديمقراطية، والتدخل الخارجي وما يثيره من سخط شعبي ينادي بالديمقراطية، وترى الدراسة أن تبَّني المغرب والجزائر وتونس عملية التحوُّل الديمقراطي جاء شكلياً، ولا يتعدى كونه وسيلة لامتصاص غضب الشعوب، وخداع المجتمع الدولي.

مونيكا ماركس (Monica Marks)، "أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات 2014"[1]

تُشير الدراسة إلى الدستور التونسي الجديد الذي صادق عليه المجلس التأسيسي التونسي في 26 كانون الثاني/ يناير 2014، وموقف حركة النهضة التونسية من القضايا الدستورية، وترى أن حركة النهضة التونسية قدمت تنازلات في القضايا الأيديولوجية في ظل مجموعة من الضغوط مثل تركيز وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية على دور حركة النهضة الكتلة الأكبر برلمانياً في صياغة الدستور، والانتقادات التي وُجهت لها من العلمانيين، ووسائل الإعلام،

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات**، الدوحة: مركز بروكنجز(Brookings)، 2014.

مُتهمين النهضة بالافتقار إلى الخبرة اللازمة في صياغة الدساتير، وأنهم يسعون من خلال الدستور إلى أسلمة المجتمع، وترى الدراسة أن حركة النهضة تعاملت بشكل براغماتي في المناقشات الدستورية، علاوةً على امتلاكها تنظيماً جيداً، وبنية ديمقراطية داخلية قياساً بالأحزاب السياسية التونسية الأخرى.

وضَّحت الدراسة موقف حركة النهضة من قضايا الشريعة، والمرأة، والتجديف، وشكل النظام السياسي، وارتضت النهضة عدم إدراج كلمة شريعة في الدستور حفاظاً على وحدة تونس، والذي يعكس مدى مرونة النهضة قياساً بالأحزاب الإسلامية الأُخرى، وفيما يخص المرأة قدَّمت النهضة تعبير التكامل بين الرجل والمرأة الذي استغل من قبل معارضي النهضة، وتم استبدال التكامل بالمساواة وقبلت النهضة بذلك، وفيما يتعلق بالتجديف أي امتهان القيم الدينية حاولت النهضة في بداية الأمر أن تمرر مادة لتجريم ذلك، إلا أنها تخلصت من هذه اللغة باقتناعها أن الدستور ليس مكاناً لتشريع العقوبات.

كما أبرزت الدراسة وجهة نظر حركة النهضة في دعم النموذج البرلماني، مُعللة دعمها لذلك لقطع الطريق أمام تفرُّد شخص واحد بالحكم، بينما فسّر معارضو النهضة ذلك بمحاولة الأخيرة استثمار حجمها البرلماني في فرض سلطتها السياسية، ولكن في نهاية الأمر قدَّمت حركة النهضة تنازلاً في موقفها من خلال قبولها بالنظام المختلط، في ظل الاغتيالات السياسية التي حصلت بفترة التفاوض على شكل النظام الانتخابي.

محمد الحداد وآخرون، "من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس 2011"[1]

ألقت الدراسة الضوء على الحركات الإسلامية في تونس مثل حركة النهضة، وحزب التحرير، وجماعة التبليغ، والشيعة التونسيين، وتناولت نشأة حركة النهضة في السبعينيات، وتحوُّلها من جماعة دعوية إلى حركة سياسية، وأبرزت الدراسة موقف حركة النهضة من عملية

[1] محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، ط3، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

الإصلاح السياسي من خلال دعوتها إلى التغيير السلمي والمتدرج من أجل إقامة نظام تعـددي وديمقراطي، ورفضها لكل صيغ التصعيد السياسي.

تحدثت الدراسة عن بداية العلاقة بين حركة النهضة ونظام زين العابدين ابـن علـي، وأشارت إلى تحرك النهضة ضد نظام بورقيبة عام 1987 مما سمح بإقامة نظام جديد برئاسـة زين العابدين ابن علي، الذي قام بدوره حينذاك بإفراغ السجون من المعتقلين السياسيين، ومن ثم التوقيع على ميثاق وطني في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1988، في حالة من الوفاق بين النظام الجديد والحركة الإسلامية المنتشية بالانتصار، إلا أن ذلك لم يستمر، وانقلب النظـام على الحركة، وشنَّ اعتقالات طالت قيادات وأعضاء حركة النهضة، ولم تُخلِ الدراسة مسؤولية النهضة في ذلك؛ لأنها كانت تتمتع بقدر من حرية الحركة لم تستثمرها بعدم مراعاتها التـدرج المطلوب، وافتقارها إلى عمق فكري ووضوح منهجي.

أشارت الدراسة إلى الظاهرة السلفية باعتبارها ظاهرة دينية جديدة، وغدت تُشكِّل ملمحاً رئيساً في المشهد الإسلامي التونسي، إلّا أن السلفيين داخل تونس وخارجها يفتقرون لمرجعيـة واحدة، وقد لجأ النظام التونسي إلى قمع الظاهرة السلفية التونسية، بيد أن هذا لم يُنهِ هذه الظاهرة التي جاءت رداً على مظاهر الحداثة في تونس، وترى الدراسة أن تنامي الظاهرة السلفية فـي تونس يرجع إلى فشل الحلول الأمنية من قبل النظام، وإهمال حركة النهضة البناء الثقافي فـي تونس، واختزالها في العمل السياسي، مما شكَّل فراغاً دينياً وثقافياً استغلته الحركات السلفية في محاولة منها لملأ هذا الفراغ.

أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق 2014"[1]

تناول الباحث الجبهات السياسية المكونة للمشهد التونسي ما بعـد انتخابـات المجلـس التأسيسي التونسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ويوضِّح أنها انتظمت في أربع جبهات سياسية وهي جبهة الترويكا، الجبهة الليبرالية، والجبهة اليسـارية/ القوميـة، وجبهـة الإنقـاذ

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، 2014.

الوطني، ويرى أن تحالف الترويكا شهد تراجعاً حزبياً ملحوظاً؛ بسبب سوء الوضع الأمني والاقتصادي، وبفعل الانشقاقات التي أصابت حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات، وخروج نواب من هذه الأحزاب وتشكيل أحزاب جديدة.

أشار الباحث إلى الجبهة الليبرالية المعارضة لتحالف الترويكا، التي نظَّمت العديد من المظاهرات المطالبة باستقالة الترويكا، ويُشير أيضاً إلى الجبهة اليسارية/ القومية وهي ذات توجه راديكالي ولا تحظى بتمثيل واسع داخل المجلس التأسيسي، وتناول كذلك جبهة الإنقاذ الوطني وضمَّت أحزاب اشتراكية وليبرالية معارضة، التي حاولت استمالة الجيش للتدخل أثناء الإطاحة بالإسلاميين في مصر، إلا أن الجيش التزم الحياد، ورفض التدخل في الشؤون السياسية.

انتقل الباحث إلى أسباب الأزمة السياسية التونسية أثناء فترة حُكم الترويكا، ويرى أنها تتمثل في: تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية، والتأخر في صياغة الدستور، والجدل الدائر حول صلاحيات المجلس التأسيسي، والخلاف المتعلق بصياغة مواد الدستور، وفي مسألة شرعية روابط حماية الثورة، وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتنامي الخطاب الإعلامي التحريضي، وارتفاع وتيرة العنف السياسي، وانعكاسات المشهد المصري على الواقع التونسي.

كما أشار الباحث إلى خريطة الطريق التي اقترحها الرباعي الراعي للحوار، وتم توقيعها من الأطراف السياسية في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2013، والتي نصت على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتصديق الدستور، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، على أن يتم مواصلة الحوار، وأقدمت بالتالي حركة النهضة على التنازل عن الحكم وتسليمها إلى حكومة كفاءات، ويرى الباحث أن هناك مجموعة من التحديات أمام التونسيين في المرحلة القادمة تتمثل في: استكمال المسار الانتقالي، وتوسيع دائرة التوافق، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن القول أن الدراسات السابقة أشارت إلى نشأة حركة النهضة في تونس، والى المحطات التي دعمت بها عملية التحوُّل الديمقراطي من خلال مجموعة من المؤشرات، بوساطة خطابها الذي اتسم بالمرونة، وتغليبها للشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، واعتمادها النهج السلمي في التغيير، إلا أن هذه الدراسات لم تتعدَّ عام 2013، بمعنى أنها لم تُغطِّ عاميّ 2015/2014 بما اشتملا على العديد من الأحداث الخاصة في الشأن التونسي من إقرار الدستور التونسي، ومواقف حركة النهضة في مراحل صياغة الدستور، وهو من أبرز مؤشرات عملية التحوُّل الديمقراطي، ودور حركة النهضة في الحوار الوطني التونسي، ومساهمتها في تكريس مفاهيم التعددية والمشاركة السياسية، ونتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وما لها من انعكاسات لا سيَّما في تراجع حركة النهضة التونسية ومدلولات ذلك، بالإضافة إلى إعادة تصدُّر حركة النهضة الكتل البرلمانية بعد انشقاق حزب نداء تونس.

وبالرغم من تناول الدراسات السابقة مؤشرات التحوُّل الديمقراطي، إلا أنها لم تأتِ على قدرٍ عالٍ من التفصيل، وجاءت في سياق تناول عملية التحوُّل الديمقراطي، مع عدم ذكر مؤشرات مهمة كالدستور، والحريات العامة، وتشريع فصل السلطات، والتداول السلمي على السلطة، واستقلال القضاء، والانتخابات، والمشاركة السياسية، والتعددية السياسية، علاوة على إغفالها إجراءات عملية التحوُّل الديمقراطي كالعملية الانتخابية بما تتضمنه من نظام التصويت، ونصيب الأقليات والمرأة، والعلاقة مع القوى الأخرى، بما يتصل ذلك مع مواقف وسلوك حركة النهضة سواء توافق ذلك مع عملية التحوُّل الديمقراطي أو خالفها.

كما أغفلت الدراسات السابقة مجموعة التحديات التي ألقت بظلالها على حركة النهضة التونسية، وخاصة في الفترة التي تسلَّمت فيها حركة النهضة مقاليد الحكم في تونس، ومدى تعامل الحركة معها، سواء كانت تحديات داخلية تتصل بخلافات حركة النهضة الداخلية، أو تحديات سياسية ذات علاقة بإدارة دفة الحكم، أو تحديات اقتصادية وتنموية فرضتها ظروف الثورة التونسية، أو تحديات طرحتها البيئة الإقليمية والدولية.

11.1 فصول الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، سيتناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها، ويستند على فرضية رئيسية مفادها أن حركة النهضة التونسية لعبت دوراً داعماً لعملية التحوُّل الديمقراطي التونسي ما بعد ثورة 17 الأول/ ديسمبر 2010 في تونس، من خلال اعتمادها أسلوب الحوار، وانفتاحها على الآخرين، وممارستها مجموعة من السياسات جعلت منها مساهماً رئيسياً في عملية التحوُّل الديمقراطي، وسيتم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، ومنهج النظم، في سبيل الإجابة على تساؤلات الدراسة، واثبات الفرضية موضع الدراسة.

وفي الفصل الثاني سيتم تعريف حركة النهضة التونسية، ووسائلها، وأهدافها، وتوضيح عوامل نشأتها وصعودها، وتتبع مسيرتها التاريخية منذ أواخر الستينيات حتى عام 2015، مع تناول خطابها السياسي، وتوضيح رؤيتها الفكرية لمفاهيم الديمقراطية، والتعددية، والعلمانية والعنف والقضايا الخاصة بالمرأة ومشاركتها السياسية، ومسألة تطبيق الشريعة، والمفاهيم ذات الصلة.

وسيتناول الفصل الثالث ماهية التحوُّل الديمقراطي وصلته بالمفاهيم الأُخرى كالانتقال الديمقراطي، والتحوُّل الليبرالي، والإصلاح السياسي، والوقوف على الاتجاهات النظرية المُفسِّرة لعملية التحوُّل الديمقراطي، وتوضيح أسباب التحوُّل الديمقراطي وعوامله، وأساليبه، وأشكاله، ومراحله، وتحدياته، مع إطلالة توضِّح ماهية كل مؤشر من مؤشرات التحوُّل الديمقراطي.

أما الفصل الرابع سيتناول سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس، وقراءة تجربة حركة النهضة في الحكم، ووصف سلوكها وتحليله أثناء ذلك، ومدى دعم سلوك النهضة ومواقفها في هذه المرحلة لعملية التحوُّل الديمقراطي، من خلال دراسة علاقتها مع الأحزاب السياسية التونسية، والقوى المناهضة للثورة، ورؤيتها للدستور التونسي الجديد، ودورها في التوافق الوطني، ومدى تكريسها لمفاهيم التعددية والمشاركة السياسية.

في حين سيتناول الفصل الخامس والأخير التحديات التي واجهت حركة النهضة التونسية، التحديات الداخلية والمتمثلة في الخلافات الداخلية بين نخبة حركة النهضة حول مسيرتها في الحكم، ومواقفها من القضايا السياسية والأمنية، وعلاقتها مع الأطراف السياسية الأخرى، والتحديات الخارجية بعلاقتها مع دول الجوار الإقليمي، والمحيط الدولي، وأثر ذلك على عملية التحوُّل الديمقراطي في تونس.

الفصل الثاني

نشأة حركة النهضة
وخطابها الفكري والسياسي

الفصل الثاني

نشأة حركة النهضة وخطابها الفكري والسياسي

1.2 تمهيد

بعد جلاء الاستعمار الفرنسي تولّى الحبيب بورقيبة حكم تونس منذ 25 تموز/ يوليو 1957 حتى عزله في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وتبَّنى في فترة حكمه نهجاً سياسياً علمانياً بفعل انبهاره بالأيديولوجية الثقافية الفرنسية، والتقدُّم الغربي، وتأثره بالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك التي طالما طغت وظهرت على خطاباته السياسية في محاولة منه لصياغة أيديولوجيا تحمل نفس الأسس والرؤى، وصبغ سياساته ورؤيته الوطنية بالنزعة التحديثية والليبرالية، فقام بتحويل جامعة الزيتونة إلى مجرد كلية للشريعة وأُصول الدين من الطراز الحديث، وأصدر مجلة الأحوال الشخصية التي منعت تعدد الزوجات، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج، وتسامحت بزواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، وأباح الإفطار في رمضان؛ لأنه يرى في الصيام تأثيراً سلبياً على الإنتاج، ورأى في الحج إهداراً للعملة الصعبة، وأثارت هذه المسائل خلافات جمَّة لتناقضها مع الشريعة الإسلامية[1].

ويرى الباحث أنه كان لسياسات الحبيب بورقيبة ومشروعه التغريبي* بما يشتمل عليه من خطر ثقافي يستهدف الهوية العربية والإسلامية، الأثرُ الكبيرُ في استثارة واستفزاز المشاعر الإسلامية فكانت ولادة حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية رداً على تلك السياسات في أواخر ستينيات القرن العشرين، في محاولة من بعض الشبان الذين تحمَّسوا لإعادة الاعتبار الثقافي والحضاري الإسلامي والعربي لتونس، وتميَّزت حركة النهضة رغم تشابه ظروف نشأتها مع الحركات الإسلامية الأُخرى بتبنيها الخط الثقافي في الرد على النهج التغريبي الذي مضى به النظام الحاكم في فترة حكم الحبيب بورقيبة.

---

[1] توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص ص237-240.

* التغريب: يعتبر التغريب من أول المفاهيم التي أُطلقت على عمليات التنمية والتحديث التي كانت تستهدف الشرق الأوروبي لإلحاقه بالنمط الصناعي لأوروبا الغربية، ويتقاطع مفهوم التغريب مع مفهوم التحديث حيث يرميان إلى سيادة النمط الحضاري الأوروبي على دول العالم، للمزيد أُنظر نصر عارف، **نظريَّات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، مرجع سابق، ص245.

2.2 البناء التنظيمي والهيكلي لحزب حركة النهضة

1.2.2 تعريف حركة النهضة ورمزها وشعارها

هي حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار النظام الجمهوري التونسي ووفقاً لقوانينه، يسعى لتحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والإسلامية، ويعتمد وسائل الديمقراطية في تحمل المسؤوليات، يتخذ شعار حرية، عدالة، تنمية، ويُعرف برمز حمامة ونجمة وغصن زيتون[1].

2.2.2 وسائل حركة النهضة وأهدافها

تعتمد الحركة الوسائل التي يُقرها القانون التونسي في سبيل تحقيق الأهداف التالية[2]:

1. الحفاظ على استقلالية تونس ووحدتها الوطنية وعلى هويتها العربية والإسلامية، والعمل على وحدة المغرب العربي، ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.
2. سيادة الشعب عبر بناء الدولة المدنية من خلال الآليات الديمقراطية، وثقافة الوسطية والاعتدال، وتحقيق الحريات العامة، والتعددية السياسية.
3. بناء الاقتصاد الوطني، وتشجيع البحث العلمي؛ مما يسهم في تحقيق نمو تونس على المجالات كافة.
4. اعتماد اللغة العربية لغة رئيسة في التعليم، وتفعيل دور المرأة ورعاية الطفولة والشباب بما يكفل الحفاظ على كيان الأسرة ودعمها.
5. تبني سياسة خارجية تقوم على أساس التعاون والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية، مما يحافظ على استقلالية تونس.

---

[1] حركة النهضة التونسية، النظام الأساسي لحركة النهضة، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 12-16 تموز/ يوليو 2012، أُخذت بتاريخ 8 أيار/ مايو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.slideshare.net/Ennahdha/ss-13961680

[2] **المرجع السابق.**

3.2.2 البناء الهيكلي لحزب حركة النهضة

تُقسَّم هياكل الحزب إلى الهياكل المركزية، وتوزَّع إلى ستة أقسام لكل قسم صلاحيات محددة، والهياكل الجهوية والمحلية التي يضبط النظام الداخلي صلاحياتها وتركيبتها وعلاقاتها، أما الهياكل المركزية تأتي موزعة على النحو التالي[1]:

1) **المؤتمر العام:** ويمثل أعلى سلطة في الحزب، وينعقد كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين، وفي حالة عدم توفر النصاب ينعقد بعد أربعٍ وعشرين ساعة بالحاضرين.

2) **مجلس الشورى:** يتكون من مئة وخمسين عضو، يُنتخب الثلثان في المؤتمر العام، ويمثل الثلث الأخير المهجر والكفاءات والكتلة النيابية والشباب والمرأة، ويتولى تحديد سياسات الحزب، واختيار مرشحيه للانتخابات البرلمانية والبلدية، كما يراقب أعمال المكتب التنفيذي، ويضبط السياسة المالية، ويصادق على اللوائح المقدمة من المكتب التنفيذي، ويقترح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام، وله صلاحية سحب الثقة من أعضاء المكتب التنفيذي، ويتولى التحضير للمؤتمر العام، وينتخب هيئتي النظام والمراقبة والتدقيق المالي.

3) **رئيس الحزب:** يتم انتخابه بالمؤتمر العام بالاقتراع السري، وهو المسؤول التنفيذي للحزب، ويمثل الحزب في علاقاته الداخلية والخارجية ويقترح خطط الحزب ومناهجه مع المكتب التنفيذي.

4) **المكتب التنفيذي:** يتم اقتراحه من رئيس الحزب، ويُقدِّمه لمجلس الشورى الذي يجب تزكيته بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.

5) **هيئة النظام:** ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى مهمة النظر في العقوبات والإجراءات التأديبية الموجهة لأعضاء الحزب.

---

[1] حركة النهضة التونسية، **مرجع سابق**.

6) **هيئة المراقبة والتدقيق المالي:** ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى تدقيق المـــوارد الماليـــة للحزب ومراقبتها.

ولتوضيح البناء التنظيمي والهيكلي لحركة النهضة، يمكن النظر للجدول التالي:

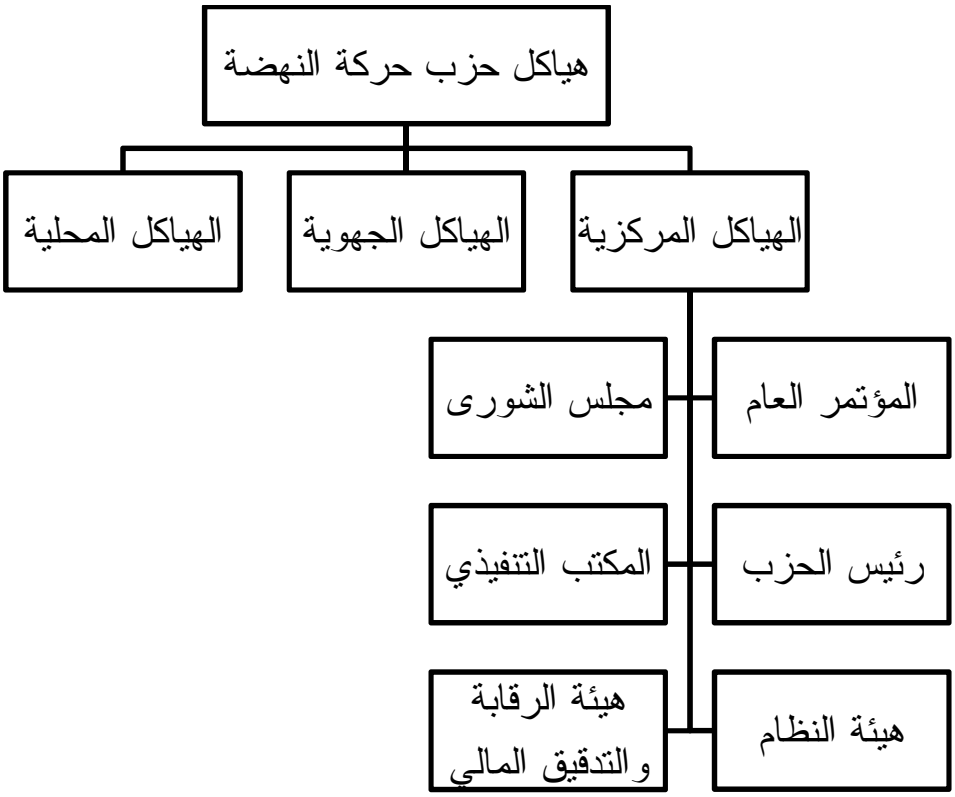

3.2 عوامل ومبررات نشأة حركة النهضة وصعودها

تشترك حركة النهضة بوصفها حركة إسلامية مع الحركات الإسلامية الأخـــرى التـــي نشأت في المنطقة العربية في أسباب ومبررات وجودها كرد فعل على هزيمة الأنظمة العربيـــة في 5 حزيران/ يونيو 1967، وتداعيات الثورة الإيرانية الإسلامية؛ مع تزامن ذلك مع الفـــراغ الأيديولوجي والسياسي الذي تركته الأنظمة العربية مع سقوط تجاربها التي انتحلت بها الصـــفة القومية والاشتراكية في سبيل إضفاء الشرعية على أنظمتها، وأساءت لشعوبها ومقدرات بلادها، وحرمانها من التنوع والتعدد واحتكار السلطة السياسية لعقود طويلة، ضمن تحالف ما بين هـــذه الأنظمة والمؤسسات الدينية الرسمية التي أنشأتها، وأسهم هذا التحالف في محاصـــرة الأفكـــار الخارجة عن طوع النظام مدعية الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية، في الوقت الذي هدفت فيه

القوى الغربية إلحاق العرب وإتباعهم لها من خلال الغزو الثقافي، والسيطرة الممنهجة لتشويه الثقافة العربية والإسلامية، فكان رد فعل الشباب العربي في إنشاء الحركات الإسلامية[1]، وإضافة إلى ما سبق تختص حركة النهضة إحدى هذه الحركات بأسباب وعوامل ومبررات خاصة في نشأتها، يمكن تقسيمها إلى أسباب وعوامل داخلية وخارجية، ويُشير الباحث إلى العوامل الداخلية على النحو التالي:

1.3.2 العوامل الداخلية

1.1.3.2 النهج البورقيبي*

عُرف عن الحبيب بورقيبة اعتزازه بذاته، ورؤيته الخاصة في الحكم القائمة على الانبهار بالغرب، واعتبار العروبة مجموعة من التقاليد اللاعقلانية، دفعه ذلك لتبني مجموعة من الملفات تتجنب الأنظمة العربية الحاكمة الخوض فيها خوفاً على أنظمتهم؛ لما تمتاز به هذه الملفات من رمزية اجتماعية وإسلامية تمثلت في: موضوع المرأة، والشؤون الدينية، والنظام التربوي، فقد أصدر الحبيب بورقيبة مجلة الأحوال الشخصية عام 1956 التي ألغت أحكام الأسرة المصوغة حسب المرجعيات الفقهية، وتبنت مجموعة من القوانين الوضعية، وتم إلغاء التعليم الزيتوني، وتوحيد التعليم، وإقامة نظاماً تربوياً عصرياً؛ مما ألغى دور جامعة الزيتونة وما تُمثِّله من صرح ديني وتعليمي، وضمَّ الأوقاف إلى الخزينة العامة؛ بمعنى وضع الشؤون الدينية تحت إشراف الدولة و صلاحياتها[2].

كما سعى بورقيبة لتدشين الشخصية الوطنية التونسية، والدعوة إلى الأمة التونسية في ستينيات القرن الماضي مقابل الفكرة القومية العربية، والشخصية العربية الإسلامية معتمداً على

---

[1] ابتسام الكتبي وآخرون، **إلى أين يذهب العرب؟ : رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2012، ص ص82-83.

* النهج البورقيبي: هو السلوك السياسي والسياسات التي تبناها الحبيب بورقيبة بعد استقلال تونس عام 1956 وتميزت سياساته بالتوجه التحديثي على النمط الأوروبي، ومحكومة بذات الوقت بنزعة أبوية طاغية منعت من قيام نظام ديمقراطي، للمزيد أُنظر الطاهر بلخوجه، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 1999.

[2] صلاح الدين الجورشي، "**المشهد الإسلامي في تونس: قوى ومواقف**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص22-24.

شخصيته الرمزية التي امتاز بها بين التونسيين، وكان دائم التهجُّم على الثقافة العربية والإسلامية بما تشتمل عليه من قيم وعقائد دينية وإسلامية، ويرى في فكرة العروبة فكرة رجعية رهينة بتقاليد بالية تحدّ من التطوُّر والتقدُّم، ولذا يُجمع الباحثون على أن الحركة الإسلامية في تونس جاءت موازية لفترة بورقيبة بما حمله هذا المشروع من منهج تغريبي، وطمس للهوية العربية والإسلامية[1].

وكغيره من الزعامات العربية لم يستطع الحبيب بورقيبة من تمرير رؤيته الحداثية على المجتمع التونسي الذي بدوره رفض النهج البورقيبي في الحداثة؛ لأنه كان يتعلق برهانات سياسية خاصة بالنظام التونسي، ولم يُعبِّر عن تطلعات الشعب التونسي، مما أسهم في ظهور حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية التي رفضت ما يأتي من الغرب داعية استعادة الهوية العربية والإسلامية لتونس، ووجد الكثير من الشباب التونسي ضالته في هذه الحركة الناشئة رداً على تبعية تونس الاقتصادية والسياسية والثقافية للغرب في ضوء فشل التجارب العربية القومية والاشتراكية[2].

2.1.3.2 نظام زين العابدين بن علي

استبشرت حركة الاتجاه الإسلامي عام 1987 بالرئيس التونسي الجديد زين العابدين بن علي، وغيَّرت اسمها لتصبح حركة النهضة بعيدة عن أي صبغة دينية، وشاركت بالانتخابات التشريعية عام 1989، إلا أن ذلك لم يرح زين العابدين بن علي الذي قد انتهج ضد حركة النهضة الإسلامية القبضة الحديدية من بداية تسعينيات القرن العشرين، في الوقت الذي كانت تتمتع فيه حركة النهضة بالتواجد المميز في النقابات والجمعيات والمدن والقرى، ووسمت هذه المرحلة بالأسوأ في تاريخ الحركة الإسلامية في تونس؛ لما تعرضت له من حملة اعتقالات واسعة طالت آلاف مناصري حركة النهضة حوكم المئات منهم بأحكام وصلت إلى مدى الحياة،

---

[1] حيدر علي، **مرجع سابق**، ص227.

[2] فوزي بو خريص، ***موقع الحركة الإسلامية داخل الحقل السياسي الديني في المغرب: مقاربة سوسيولوجية لمواقف الطلبة من الحركة الإسلامية***، **مجلة إضافات**، ع6، ربيع 2009، ص ص91- 92.

عطفاً على هروب آلاف من أعضاء الحركة إلى الخارج والمنافي ومنعهم من العمل والتضييق الأمني والسياسي ضدهم، واستمرت هذه السياسية إلى ما قبل إسقاط نظام زين العابدين بن علي[1].

لا شك في أن استبشار حركة النهضة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي كان مبرراً بحكم الوعود التي أطلقها معلناً حماية الحقوق والحريات، لكن استعجال حركة النهضة في ذلك أثر سلباً عليها، واتضحت معالم استعجالها في المشاركة القوية التي خاضتها في الانتخابات التشريعية عام 1989، الأمر الذي جعل نظام زين العابدين بن علي يستشعر الخوف من هذه الحركة الإسلامية ذات النفوذ الجامعي، واتساع قاعدتها الجماهيرية، فشرع بن علي ونظامه بإطلاق القبضة الحديدية ضد الحركة من اعتقالات ونفي وإقامة جبرية ضد قيادات وأنصار الحركة، وان استطاع بن علي تجفيف منابع الحركة، إلا أنه لم يستطع أن يجفف حماسة المشاعر المتآلفة مع الحركة، التي أسهمت في بقاء رصيد الحركة الجماهيري والشعبي، والذي برز جلياً بعد الثورة التونسية التي أطاحت بزين العابدين بن علي.

3.1.3.2 النشاط اليساري والنقابي

كان لإضراب عام 1978 الذي أطلقه "الاتحاد العام التونسي للشغل"، والذي ذهب فيه العديد من الضحايا المدنيين نتيجة تدخل الجيش التونسي، الأثر الواضح في تبني حركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي حينها) القضايا الاجتماعية فيما يتصل بمفاهيم الديمقراطية، والمشاركة في السلطة، وعدالة توزيع الثروة، ولم تكن لهذه القضايا أي اهتمام في فكر الحركة، وكان ذلك القصور في تأثر الحركة في فكر سيد قطب وما تميز به هذا الفكر من تركيزه على المسائل العقدية دون الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات العامة[2].

---

[1] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 2011، ص ص62-64.

[2] زكي أحمد،"**تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير**"، في، مجدي حماد وآخرون، **مرجع سابق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص228.

كما استفادت حركة النهضة من تنامي الحركات الطلابية اليسارية تحت قيادة التيار اليساري الماركسي، وعجز النظام الحاكم عن السيطرة عليه، بالرغم من وسائل العنف التي استخدمها النظام ضد الحركات اليسارية، فوجد في نشاط الحركات الإسلامية وخاصة حركة النهضة سبيلاً للحد من انتشار وصعود الحركات اليسارية، كونها تُشكِّل مُعارضاً رئيسياً لها، عطفاً على أحداث كانون الثاني/ يناير 1978 والتي آذنت بخطر استيلاء اليسار على النظام في الوقت الذي كانت ترى فيه الحركة الإسلامية أن خطر اليسار على المجتمع أكثر من خطر الحكومة[1].

وفي الوقت الذي ينفي فيه أحميدة النيفر أحد مؤسسي حركة النهضة التونسية تشجيع نظام الحبيب بورقيبة في نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين لحركة النهضة لمواجهة اليسار التونسي، بالرغم من وجود بعض اللقاءات مع شخصيات وطنية ساخطة على النظام، ومنها ينتمي إلى الحزب الحاكم، ويبرر ذلك بأن النظام الحاكم لم يكن بحاجة للحركة الإسلامية لضرب الخصوم المنافسين؛ وذلك لعدم وجود خطر حقيقي يداهمه، كما اتسم النظام الحاكم بعدم مهادنته للقوى السياسية، لأنه كان يتَّبع سياسة الإقصاء والاستئصال[2].

2.3.2 العوامل الخارجية

أسهمت مجموعة من الأسباب والعوامل الخارجية في صعود ونشأة حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية لعل أهمها؛ الثورة الإسلامية الإيرانية التي شكَّلت دافعاً لأغلب الحركات الإسلامية لانتقاد الأنظمة السياسية في علاقاتها الخارجية وتبعيتها للغرب بعدما استطاعت الإطاحة بأبرز الأنظمة السياسية المعروفة بتبعيتها للغرب، إلى جانب تعثر المشاريع القومية والاشتراكية في العديد من البلدان العربية، ويمكن تلخيص العوامل الخارجية المذكورة، على النحو التالي:

---

[1] حيدر علي، **مرجع سابق**، ص231.

[2] أحميدة النيفر، "**شهادة عن سنوات التأسيس**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص95-98.

1.2.3.2 الثورة الإيرانية*

لعبت الثورة الإيرانية دوراً دافعاً لحركة النهضة التونسية بإحيائها الجانب الفكري والثقافي والتربوي الإسلامي، بما قدمته الثورة الإيرانية لمفهوم الصراع الاجتماعي كبديل عن صراع الطبقات الذي تطرحه الماركسية، بتقديمها مقولة الصراع بين المستضعفين والمستكبرين، مما مكَّن حركة النهضة الدخول في موضوع الصراع الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وقد تأثرت حركة النهضة تأثراً كبيراً بالثورة الإيرانية التي جاءت ضد الاستعمار والأنظمة التابعة للغرب؛ مما أعطى الحركة قوة جديدة في مساندتها للنقابات والفقراء، وتمردها على علاقات تونس الخارجية، وخرجت النهضة من إطار نقدها الديني الأخلاقي، واتسعت دائرة تمردها لتطال علاقات الدولة، وسياستها التغريبية، وبالتالي ازدادت أبعاد الحركة الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والسياسية[1].

كما مثَّلت الثورة الإيرانية لحركة النهضة مرجعاً فكرياً شكَّل تنوعاً في أدبيات ومرجعيات الحركة، ومن طرفها أيدت حركة النهضة الثورة الإيرانية وانتقدت الحركات الإسلامية التي تحفظت عليها؛ لما قدمته الثورة الإيرانية من مصطلحات سياسية كثورة المستضعفين، والصراع بين الفقراء والأغنياء والذي رأت فيها بديلاً إسلامياً للصراع الطبقي الذي يطلقه الماركسيون، وقد جاء اندفاع حركة النهضة للثورة الإيرانية لأنها؛ رأت فيها إمكانية لتحقيق الدولة الإسلامية، وأعادت الاعتبار لرجال الدين، والقدرة على الإطاحة بالأنظمة المستبدة التي يعتبر فيها نظام الشاه من أقوى الأنظمة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط[2].

---

* الثورة الإيرانية: أو الثورة الإسلامية في إيران التي انطلقت عام 1978 حيث عمت المظاهرات عموم إيران وتعرض المتظاهرين للقمع من قبل القوات الإيرانية الموالية للشاه ويقدر عدد القتلى حصيلة ذلك عشرون ألف قتيل، وانتصرت في عام 1979 بالإطاحة بالنظام الملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وأقامت الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني الذي عاد إلى إيران من منفاه في الأول من شباط عام 1979، حيث تم حينها إلغاء جهاز المخابرات الإيراني (السافاك)، وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، للمزيد أُنظر زهير ماردیني، **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**، بيروت: دار اقرأ، 1986.

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001، ص ص61-62.

[2] أعلية علاني، "**الحركة الإسلامية التونسية ومسألة البحث عن الذات**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص224-226.

2.2.3.2 تعثُّر المشاريع القومية والاشتراكية

شأنها شأن الحركات الإسلامية الأخرى، لعب فشل الأنظمة العربية الحاكمة لا سيَّما بعد هزيمة عام 1967 دوراً هاماً في صعود حركة النهضة أمام تعثر المشاريع القومية والاشتراكية في الدول العربية في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي مما حذا بالشباب العربي البحث عن خيارات بديلة فوجد نفسه في الحركات الإسلامية، خاصة في تونس التي أرهقتها سياسات اللحاق بالغرب.[1]

كما شكَّل فشل التجربة الاشتراكية في أواخر الستينيات في تونس إحدى الدوافع الرئيسية لصالح المد الديني وانتشار ظاهرة التدين الإسلامي التونسي في سبعينيات القرن العشرين، وقد لاقت دروس عبد الفتاح مورو وآخرين من قيادات حركة النهضة رواجاً في المساجد اتضح في حضور المئات من التونسيين لهذه الحلقات والدروس، استفادت حركة النهضة من هذه الحالة في الوقت الذي لم تستطع فيه المؤسسة الدينية الرسمية من ضم هذه الشخصيات والقيادات تحت جناحها بسبب عدم ترحيبها بذلك كما هو موقف السلطة السياسية، مما أدى إلى تطور هذا النشاط من مجرد دعوة ودروس وعظية إلى نشاط تنظيمي وحركي سار به راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو حتى تشكيلهم الجماعة الإسلامية ومن ثم حركة الاتجاه الإسلامي والمعروفة بحركة النهضة حالياً[2].

4.2 مراحل نشأة حركة النهضة

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها حركة النهضة التونسية إلى أربع مراحل زمنية، وهي:

1. المرحلة الأولى: وتمتد من أواخر الستينيات حتى عام 1981 وكانت تُعرف حينها باسم الجماعة الإسلامية.

---

[1] خليل حيدر، **التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص27.

[2] أعلية علاني، **مرجع سابق**، ص222.

2. المرحلة الثانية: تمتد من عام 1981 حتى عام 1987 وكانت تُعرف باسم حركة الاتجاه الإسلامي.

3. المرحلة الثالثة: تمتد من عام 1987 حتى عام 2010؛ وهي فترة تولي زين العابدين بن علي حكم تونس، وبهذه الفترة حولت حركة الاتجاه الإسلامي اسمها لتصبح حركة النهضة.

4. المرحلة الرابعة: تمتد من الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015.

1.4.2 المرحلة الأولى: من أواخر الستينات حتى عام 1981 (الجماعة الإسلامية)

ترتبط نشأة الجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة الذي شهد مجموعة من النشاطات لشخصيات إسلامية انتقدت الوضع الثقافي والسياسي الذي كانت تعيشه تونس آنذاك، ولعل أبرز من درسوا في الزيتونة بتلك الفترة عبد الفتاح مورو أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية، الذي شرع في تكوين علاقات وصِلات مع شخصيات سياسية وإسلامية تونسية هدفت إلى إحياء الجانب الفكري والثقافي والتربوي الإسلامي في تونس، في ظل حالة من التغريب والعلمنة التي كانت تعيشها تونس بفعل سياسات الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة القائمة على منهج التغريب والانبهار بالثقافة الغربية وخاصة فرنسا، والتقليل من الشأن الإسلامي والعربي لتونس[1].

ورداً على ذلك تأسست النواة الأولى للجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة بتونس، وضمَّت عبد الفتاح مورو الطالب في كلية الحقوق حينها، وراشد الغنوشي العائد من فرنسا وأُستاذ الفلسفة في إحدى مدارس تونس، وصالح بن عبد الله، وصالح كركر، والفاضل البلدي، والحبيب المكني، وعلي نوير، والهاشمي الحامدي وغيرهم، وقد أخذت هذه المجموعة تجتمع

[1] يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي والى الغنوشي، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003، ص ص47-48، أُخذت بتاريخ 8 أيار/ مايو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.nashiri.net/

أُسبوعياً وتنطلق إلى دعوة الناس في المساجد، واستخدمت وسائل الدعوة والتبليغ ضمن أهداف تربوية وثقافية، أهمها إعادة الاعتبار الثقافي والحضاري للإسلام[1].

وفي سبيل نشر أفكارهم ودعواتهم استخدم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو المساجد والمعاهد التعليمية في التنظير للإسلام كبديل حضاري، وأخذ الغنوشي في نشر العديد من المقالات في جريدة "الصباح" اليومية، وفي مجلة "جوهر الإسلام" لنشر رؤيته الفكرية وعرضها أمام القرُّاء والمهتمين، كما كثَّف الغنوشي من مقالاته وأفكاره في مجلة المعرفة الواجهة الإعلامية للجماعة الإسلامية، واستهدف فيها نقد الحضارة الغربية، والنظرة المادية للحياة من خلال مواجهة الفكر اليساري والعلماني في مقالاته متأثراً بكتابات وأفكار كل من سيد قطب، ومالك بن نبي، وأبو الأعلى المودودي ومحمد الغزالي، وجاءت هذه المحاولات امتداداً لانطلاق دعوتهم من خلال استخدام المساجد وخاصة جامع الزيتونة[2].

ورغم ظهور الأنشطة الأولى للجماعة الإسلامية في جامع الزيتونة، إلِّا أن راشد الغنوشي يرى أن الجماعة الإسلامية لم تكن من نتاج المعاهد الدينية وجامع الزيتونة، وإنما كانت انعكاساً للفكر الإصلاحي في المشرق*؛ وذلك لقيام هذه المعاهد على المناهج القديمة، دون أي تحديث في لغتها ومضامينها، ولم يعالج الفقه المشكلات التي فرضها الاستعمار على تونس وظل تقليدياً، وأسهم في خلق فجوة بين الدين والحياة، ولم يكن للشباب التونسي الدارس في المعاهد الدينية حرية الاختيار في ذلك ولكنه مُرغم من أسرته، أو باحثٌ عن العمل من خلال ذلك، ورغم بعض المحاولات الإسلامية لتحديث المناهج التعليمية إلا أنه تم إفشالها، وقد التقت هنا إرادة المستعمر في إلحاق تونس بفرنسا، مع المشروع البورقيبي التغريبي[3].

---

[1] رضوان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص157.

[2] يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص49.

* الفكر الإصلاحي في المشرق: ظهر في القرن التاسع عشر، وأهم روّاده جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وخير الدين التونسي، يدعو إلى تجديد الخطاب الديني مما يُلبِّي متطلبات العصر الجديد، وتنقية العقيدة من البدع والخرافات، وتحديث المشروع الإسلامي لأنهم يرو أن الإسلام لا يقدم نموذجاً محدداً لحكم الدولة، للمزيد أُنظر محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

[3] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص ص45-46.

كما كان التعليم في تونس يُدار باللغة الفرنسية في المعاهد الفرنسية واسعة الانتشار، ويُخرَّج الطالب منها حاملاً منظوراً غربياً للحضارة والحياة، أما خريجو جامع الزيتونة الدارسين باللغة العربية، تجدهم مشتتين بين ثقافة قديمة وثقافة حديثة مفصولة عنهم، وبناءً على ذلك قد تبنت الجماعة الإسلامية القبول بالعلوم الحديثة ضمن إطار إسلامي، تستهدف إعطاء الفرد مفهوماً معاصراً للمجتمع الإسلامي[1].

لم تكن أي مشاحنات ما بين النظام الحاكم والجماعة الإسلامية منذ انطلاقتها ولغاية عام 1979 على الرغم من حجم الانتقادات التي وجَّهتها الحركة للنظام بسب انتهاجه سياسات العلمنة والتحديث والتغريب، ولئن اختلفت الآراء حول دعم النظام للحركة الإسلامية في مزاولة نشاطاتها، إلا أنه يمكن القول إنَّ ثمة حاجة للنظام في نشاط الحركة الإسلامية لمواجهة التيارات اليسارية والقومية بعدما عجز النظام عن قمع واحتواء الحركات الطلابية اليسارية والقومية في ظل أوج تقدمها بالعمل النقابي والديمقراطي الموجه ضد النظام، وبذات الوقت استفادت الجماعة الإسلامية عن تغاضي السلطات التونسية عن نشاطاتها بغض النظر إن كان المقصود به ضرب الحركة اليسارية والقومية، أو لانشغال السلطات في محاصرتها، الأمر الذي أسهم في توسيع القاعدة الاجتماعية للحركة الإسلامية من جانب، ومن جانب آخر استفاد النظام الحاكم في اشتداد الصراع بين الحركة الإسلامية واليساريين والقوميين[2].

جاءت خلاصة العمل التربوي والثقافي الذي انتهجه راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ومن معهم في انعقاد اجتماع سري عام 1979 في ضاحية منوبة في تونس، وأعلنوا عن تشكيل تنظيم سياسي أطلقوا عليه اسم الجماعة الإسلامية، وقد اعترض بعض الحضور على ذلك، ولم يتقبلوا فكرة الدخول في معترك الحياة السياسية، وشكَّلوا جماعة أُطلق عليها اسم (الإسلاميون التقدميون) اهتمت بالجوانب الثقافية والاجتماعية، وكان من أبرزهم زياد كريشان، وصلاح الدين الجورشي، وأحميدة النيفر[3].

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص47.

[2] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص ص259-260.

[3] يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص49.

2.4.2 المرحلة الثانية: من عام 1981 حتى عام 1987 (حركة الاتجاه الإسلامي)

حدثت الثورة الإيرانية عام 1979، وتم الاحتفاء بها كثورة إسلامية استطاعت أن تطيح بنظام الشاه أحد الأنظمة التابعة للغرب، وقد مدّت الثورة الإيرانية الجماعة الإسلامية في تونس القوة اللازمة لإعلانها حل الجماعة الإسلامية، وإنشاء حركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، وقد تعاملت حركة الاتجاه الإسلامي مع الثورة الإيرانية ببعدها الثوري وكسبيل للتغيير، استفادت منها في ظل عدم وجود شيعة في تونس؛ دون التعامل معها بأي وجهة طائفية أو مذهبية[1]، واستجابة لإعلان الحبيب بورقيبة في نيسان/ ابريل 1981 استعداده لترخيص الأحزاب السياسية تقدمت الجماعة الإسلامية بعدما غيرت اسمها لتصبح حركة الاتجاه الإسلامي بطلب ترخيص لتزاول نشاطها كحزب سياسي[2]، وأصدرت حركة الاتجاه الإسلامي بيانها التأسيسي وأكدت العمل على تحقيق الأهداف التالية[3]:

1) استعادة الشخصية الإسلامية لتونس بإنهاء حالة التبعية للغرب، والقضاء على حالة الاغتراب.

2) إحياء الفكر الإسلامي وتجديده بناءً على أصول الإسلام مع الأخذ بضرورات الحداثة والقضاء على آثار التغريب.

3) استعادة الشعب التونسي حريته وخلاصه من الهيمنة الداخلية، والتدخلات الخارجية.

4) توزيع الموارد والثروة بشكل عادل وفق الرؤية الإسلامية، بضمان عيش الفرد عيشة كريمة بما لا يتجاوز مصلحة الجماعة.

5) استعادة الكيان السياسي والثقافي والحضاري للإسلام على المستوى العالمي والإقليمي والعربي والمحلي، لما في ذلك من سبيل للتخلص من التمرد الدولي.

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق ، ص64.

[2] رضوان الشيباني، **مرجع سابق**، ص291.

[3] أنظر **البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي**، تونس: صادر بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1981.

ولتحقيق الأهداف سابقة الذكر، اعتمدت الحركة الوسائل التالية[1]:

1) تنشيط دور المساجد في تعبئة الجماهير وصقل الشخصية الإسلامية.

2) إحياء الحركات الفكرية والثقافية من خلال عقد الندوات، وتشجيع البحث العلمي، وصياغة المفاهيم والأفكار الإسلامية والعمل على نشرها.

3) تعلم اللغات الأجنبية والاطلاع عليها مع المحافظة على اللغة العربية.

4) اعتماد الحوار كأسلوب للتغيير، ورفض العنف في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية.

5) احترام إرادة الجماهير بعدم التفرد بالسلطة، والإقرار بحرية التعبير والممارسة لجميع القوى الوطنية.

6) صياغة مفاهيم للإسلام الاجتماعي، والعمل على رفع الظلم عن المستضعفين ومناصرتهم أمام المستكبرين.

7) اعتماد العمل النقابي ودعمه كوسيلة من وسائل التحرر الوطني بمختلف أبعاده، ودعم حركات التحرر في العالم.

8) تطوير صورة معاصرة لنظام الحكم الإسلامي، ضمن الإطار الشمولي للإسلام، وتحرير المسلمين من التبعية الحضارية للغرب.

ويتضح أن البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي أبرز اهتمام الحركة بالجانب الثقافي دون الاهتمام بالقوانين والتشريعات، فجاء البيان مُهتماً بالديمقراطية والحريات والمرأة، ويلاحظ ذلك رفض الحركة العنف كأسلوب للتغيير واعتمادها أسلوب الحوار، وفي مسألتي الديمقراطية والتعددية ترفض الحركة الانفراد بالسلطة، كما لم يأتِ البيان على المطالبة بتطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود، والمطالبة بالتعديل على مجلة الأحوال الشخصية التي تتحفظ عليها الحركة[2].

---

[1] **البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي**، مرجع سابق.

[2] حيدر علي، **التيارات الإسلامية والديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص234.

وبالرجوع إلى طلب الترخيص المقدم من حركة الاتجاه الإسلامي باعتمادها تنظيماً سياسياً لم تتلقَ الحركة أي رد من وزارة الداخلية التونسية على ذلك، وقد جاء الرد باعتقال راشد الغنوشي ومجموعة من قيادات الحركة في تموز/ يوليو 1981 ووجهت لهم تهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة، وحُكم على الغنوشي بالسجن لمدة عشر سنوات، وتوّلى قيادة الحركة حينها حمَّادي الجبالي والفاضل البلدي، وبعد ثلاث سنوات من ذلك تم الإفراج عن المعتقلين بعد تدخل رئيس الحكومة محمد مزالي، وأُعيدت مسؤولية الحركة إلى راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو[1].

ورغم الإفراج عن المعتقلين، فقد اتخذ النظام مجموعة من الخطوات استهدفت القضاء على حركة الاتجاه الإسلامي ومنها: طرد المنتمين لها من العمل في الوظائف الحكومية، ومنع أعضائها من إلقاء الخطب والدروس في المساجد، وتصاعدت وتيرة هذه الحملة في آذار/ مارس 1987، حيث عاد النظام واعتقل العديد ممن تظهر عليهم مظاهر الانتماء الإسلامي كتربية اللحى والالتزام بالصلاة، وحُكم على بعضهم بأحكام الإعدام وكان من أبرزهم راشد الغنوشي رئيس حركة الاتجاه الإسلامي، وقد خرجت على أثر ذلك مجموعة من المظاهرات وحركة احتجاجية سلمية دامت ستة شهور تندد بنظام بورقيبة، فقام حينها الوزير الأول زين العابدين ابن علي بعزل الحبيب بورقيبة داعياً لإعادة الاعتبار للهوية العربية والإسلامية[2].

3.4.2 المرحلة الثالثة: من عام 1987 حتى عام 2010 (فترة حكم زين العابدين بن علي/ حركة النهضة)

تشير بعض الدراسات إلى استغلال الوزير الأول في عهد الحبيب بورقيبة – الرئيس القادم لتونس– زين العابدين ابن علي لحركة النهضة بتضخيم وجودها، مُعلناً إجهاض محاولة حركة النهضة الاستيلاء على الحُكم، واغتيال بورقيبة، فقام بعزل الحبيب بورقيبة بسبب سوء وضعه الصحي، وادعى حماية تونس من خطر الإسلاميين، وتسلَّم حكم تونس عام 1987[3].

---

[1] يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص49.

[2] رضوان الشيباني، **مرجع سابق**، ص ص291–292.

[3] منذر مشاقي، **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص ص68–69.

سادت علاقة من التوافق والتفاهم بين نظام بن علي وحركة النهضة في عام 1988 بعد إسقاط نظام الحبيب بورقيبة، حيث قام بن علي بالإفراج عن معتقلين حركة النهضة، وجرى حوار بين الحركة والنظام، وتم التوافق على ميثاق وطني وقَّعت عليه جميع الأطراف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وغيرت الحركة اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة، حيث سادت أجواء تعكس حالة من الوئام بين حركة النهضة المنتشية بالانتصار ونظام جديد ساعي للاستقرار[1].

شاركت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية التونسية عام 1989 وحصلت على نسبة 20% من المقاعد حسب ما أقرَّ به النظام الحاكم، وكان خطأ الحركة أنها شاركت بكثافة في هذه الانتخابات مما جعل النظام يتخوف من حضورها، وبذلك شكَّلت المنافس الأول للحزب الحاكم الذي شعر بدوره في تهديد تنامي حركة النهضة لوجوده؛ مما جعله يرفض طلب الترخيص الذي تقدمت به حركة النهضة لاعتمادها حزباً سياسياً بشكل قانوني، وفي عام 1990 شن النظام حملةً استهدفت الحركة باعتبارها حركة غير شرعية، وشرع بحظر أنشطتها واعتقال قياداتها وكانت الحملة الأكبر عام 1992 حينما قام النظام باعتقال الآلاف من أعضاء وقيادات الحركة، وزج بهم في السجون، وحاكم العديد منهم حيث وصلت أحكام بعضهم إلى مدى الحياة، بينما فرّ الآخرون ممن لم يتعرضوا للاعتقال إلى بعض العواصم الأوروبية[2].

يمكن القول إنه في سنوات 1988– 1989– 1990 تمتعت حركة النهضة بحرية الحركة بفضل غض النظر عنها من قبل النظام التونسي، بالإضافة إلى فتح الحوار بينها وبين النظام الحاكم، والسماح لها بإصدار جريدة الفجر عام 1990، إلّا أن سقف حركة النهضة المعتزة بذاتها، مع اتساع جماهيريتها وقاعدتها الشعبية جعلتها دون التدرج المطلوب، وقد أخذها الاستعجال دون أن تأخذ بالحسبان الصعوبات التي تعتريها المرحلة الانتقالية لتونس لا سيَّما أن

---

[1] الفاضل البلدي، "**الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص52–54.

[2] منذر مشاقي، **مرجع سابق**، ص68.

الرئيس بن علي من صُنع نظام بورقيبة، علاوة على وجود أحزاب جديدة منافسة كاليسار التونسي الذي لا يريحه تنامي الحركة الإسلامية[1].

كان نتاج التضييق والملاحقات الأمنية التي شنَّها نظام بن علي ضد حركة النهضة الأثر البالغ في الحد من حضورها بالمشهد السياسي التونسي، مما دفع الحركة إلى تكثيف نشاطاتها ومطالبها في المنفى الداعية إلى الحريات وبناء المجتمع المدني، وذهبت باتجاه تطوير خطابها السياسي، ونادت بالدولة الديمقراطية التي تضم جميع الأطياف، ساعدها ذلك في التحرر من الحصار الذي فرضه النظام من خلال مساهمتها عام 2005 في إطلاق وثيقة عُرفت باسم وثيقة 18 تشرين الأول/ أكتوبر مع مجموعة من الأحزاب العلمانية والتي دعت إلى التداول السلمي للسلطة، ومجموعة من الحريات والمساواة بين الرجل والمرأة، ودفع ذلك عودة حركة النهضة لتلعب دوراً أكثر حيوية من السابق في المشهد السياسي التونسي[2].

4.4.2 المرحلة الرابعة: من الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 حتى عام 2015

ألقت الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 بظلالها على الساحة السياسية التونسية، في تغيُّر ميزان القوى بتنامي دور قوى وأحزاب سياسية، وتلاشي قوى وأحزاب أُخرى، واستطاعت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية الإفادة من إفرازات الثورة لتُقدِّم نفسها بديلاً سياسياً عن النظام السابق، ساعدها في ذلك سياسة الإقصاء التي مورست ضدها على مدار سنوات تأسيسها، وما تتمتع به من تنظيم جيد كحزب سياسي، ومع أول انتخابات ما بعد الثورة التونسية حققت حركة النهضة نتائج عالية في انتخابات المجلس التأسيسي الأول في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، استثمرتها في إنشاء ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية وليبرالية، والذي استمر لمدة عامين ونصف في إدارة حكم تونس.

---

[1] الفاضل البلدي، "**الحركة الإسلامية في تونس: قراءة نقدية**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص67-68.

[2] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص471.

لم تكن مسألة تسيير شؤون الحكم في تونس بالمهمة السهلة، وقد اعترضت مسيرة الحكم في هذه المرحلة مجموعة من التحديات انعكست على أداء حركة النهضة وشركائها، في ظروف المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس إلى جانب تجربة حركة النهضة الأولى في الحكم، وانتقالها من العمل السري إلى العمل العلني، كما انتقالها من المعارضة إلى ممارسة الحكم التي تعتبر التجربة الأولى في مسيرتها التاريخية، وإن استطاعت في إظهار عيوب الأنظمة التونسية السابقة ومقارعتها وتعريتها في أدراج المعارضة، فقد انتقلت بهذه المرحلة لتتحمل مصاعب جمَّة لعل أهمها مطالب الثورة التونسية في صون حقوق الإنسان وتحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تحديات القدرة على إدارة حكم تونس، والمحافظة على الانتقال الديمقراطي في جو من التوافق في ظل التخوف من الثورة المضادة، ورغبات أتباع النظام السابق في إعادة تونس لسابق عهدها.

عطفاً على ذلك كان لتنامي حالات العنف السياسي وحوادث الاغتيال التي قتل فيها لطفي نقضّ القيادي في حركة نداء تونس في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وشكري بلعيد زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين في 6 شباط/ فبراير 2013، و محمد براهمي زعيم التيار الشعبي في 25 تموز/ يوليو 2013، الأثر البالغ على أداء حركة النهضة مع استغلال هذه الحوادث من المعارضة والإعلام المُحرِّض، وتزامن ذلك مع الإطاحة بالإسلاميين في مصر بتاريخ 3 تموز/ يوليو 2013، ومحاولات دفع الجيش التونسي من بعض الأحزاب المعارضة "كجبهة الإنقاذ الوطني" لتكرار المشهد المصري في تونس، وتم تنظيم العديد من المظاهرات التي طالبت برحيل ائتلاف الترويكا وحركة النهضة.[1]

في ظل حالة الصراع السياسي ما بين ائتلاف الترويكا والمعارضة، أُطلق الحوار الوطني برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتمكَّن هذا الرباعي من جمع الترويكا والمعارضة وإطلاق الحوار فيما بينهم، وقد توصل الأطراف المتنازعة إلى تنازل حركة النهضة

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص ص14-17.

عن الحكم والذي تم في 27 كانون الثاني/ يناير 2014 لصالح حكومة تكنوقراط بقيادة مهدي جمعة، وتم إقرار الدستور التونسي الجديد، ويمكن القول إن نجاح هذه المبادرة رهن العديد من العوامل بدءاً من موقف الجيش التونسي الذي امتنع من الدخول في معترك الحياة السياسية، والتخوف من السقوط في حالة شبيهة بالوضع المصري، إلى جانب الرغبة في إنجاح الحوار من قبل المتحاورين[1].

اضطلعت حكومة التكنوقراط بمهام تسيير البلاد والتحضير للاستحقاقات الانتخابية حيث جرت الانتخابات التشريعية التونسية للمجلس التأسيسي الثاني في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وجاءت نتائج هذه الانتخابات على شيء من الاختلاف عن انتخابات 2011 على اثر إسقاط حركة النهضة قانون العزل السياسي في أجواء من التوافق الوطني، وأفرزت هذه الانتخابات قوى جديدة لعل أهمها حزب نداء تونس* الذي حصل على المرتبة الأولى وجنى (85) مقعداً، تليه حركة النهضة التي حصلت على (69) مقعداً من مقاعد المجلس التأسيسي بانخفاض لافت عن انتخابات المجلس التأسيس الأول الذي حصلت فيه على (89) مقعداً من (217) مقعداً مجموع مقاعد المجلس التأسيسي عام 2011[2].

كما فاز الباجي قائد السبسي بالانتخابات الرئاسية أمام منافسه محمد المنصف المرزوقي الرئيس السابق لتونس، وأحد شركاء الترويكا – الائتلاف الحاكم السابق لتونس– وفي ظل عدم تقديم حركة النهضة مرشح للانتخابات الرئاسية، وقد تمكن السبسي من الفوز بالانتخابات الرئاسية على أثر ما شهدته ولاية المرزوقي من أزمة اقتصادية عصفت بتونس، وارتفاع البطالة، والزيادة في غلاء الأسعار، والأزمة السياسية التي قسَّمت تونس إلى تيار حاكم يمثله

---

[1] أنور الجمعاوي، **الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته**، مرجع سابق، ص3.

* حزب نداء تونس: هو حزب الرئيس التونسي الحالي الباجي قائد السبسي، تأسس عام 2012، وهو ذو أيديولوجية علمانية، ومن مؤسسيه سليم شاكر وفوزي اللومي، ويضم من بين أنصاره أتباع التجمع الدستوري المنحل (الحزب الحاكم في عهد زين العابدين بن علي)، وأتباع الحزب الدستوري في عهد الحبيب بورقيبة، للمزيد أُنظر موقع حركة نداء تونس على الرابط الالكتروني: http://www.nidaatounes.org/site/

[2] عبد الوهاب بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية 2014**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص1.

ائتلاف الترويكا، وتيار معارض وعلى رأسه حزب نداء تونس، إلى جانب حوادث العنف والاغتيالات السياسية التي حمَّلت المعارضة مسؤوليتها إلى الائتلاف الحاكم، وهي الأسباب ذاتها التي أدت إلى تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014، وقد استطاع السبسي استثمار هذه المعطيات في تقديم نفسه بديلاً عن الائتلاف الحاكم[1].

لم يستطع حزب نداء تونس من تشكيل الحكومة بمفرده وذلك لحاجته لنيل ثقة الغالبية المطلقة من نواب البرلمان، أي (109) من إجمالي (217) نائباً، وبعد مشاورات عدة استطاع حزب نداء تونس تشكيل الحكومة برئاسة الحبيب الصيد، والتي أعلن عنها رسمياً في 2 فبراير/ شباط 2015 بمشاركة الحزب العلماني "نداء تونس"، والحزبين الليبراليين "الاتحاد الوطني" و"آفاق تونس"، و"حركة النهضة" ومستقلين، ويقع على عاتق هذه الحكومة مجموعة من التحديات والمشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتبرز حاجة حزب نداء تونس للائتلاف مع الأحزاب الأخرى وخاصة حركة النهضة لتتحمل معه مسؤوليات هذه المرحلة الصعبة، ورغم مشاركة حركة النهضة الرمزية وحصولها على وزارة واحدة هي وزارة التشغيل وثلاث وزارات دولة، إلا أنها استطاعت فرض شروطها بموافقتها على كل الوزراء، وتحييد الوزارات السيادية العدل والداخلية والدفاع وتسليمها لمستقلين[2].

5.2 المكونات الفكرية لحركة النهضة

تميزت الجماعة الإسلامية في تونس بتنوع مصادرها الفكرية واختلافها الذي ساهم فيما بعد بمرونة الحركة وتعاملها مع القضايا الاجتماعية، لا سيَّما الديمقراطية والتعددية والموقف من المرأة، وإن ولادة حركة النهضة في بيئة فكرية وسياسية أخذت بالتحديث والعلمانية منهجاً جعل من الحركة تبتعد عن طرح قضايا الشريعة تحسباً لرفضها، وتعاطياً مع مطالب الحركة السياسية

---

[1] أُنظر **صحيفة العرب**، ***تحديات الجمهورية التونسية الثانية: من أين سيبدأ السبسي***، لندن، ع 9778، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2014، ص6.

[2] توفيق المديني، الرابحون والخاسرون في الحكومة التونسية الجديدة، بوابة الشروق، 6 فبراير/ شباط 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/307000#.VYcR8PlViko، أُخذت بتاريخ 12 أيار/ مايو 2015.

في تونس، وجاءت مصادرها الفكرية حصيلة تمازج وتفاعل ثلاثة مكونات رئيسية تتلخص هذه المكونات فيما يلي[1] :

المكون الأول: التديُّن التقليدي التونسي*: بما يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الاشعرية، والتربية الصوفية.

المكون الثاني: التديُّن السلفي الإخواني: ويشتمل على التدين السلفي القائم على الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة، وأولوية النص على العقل، ورفض البدع والوساطة بين العبد وخالقه، والفكر السياسي الاجتماعي الاخواني الذي يؤكد على مبدأي الحاكمية لله والعدالة الاجتماعية، وشمولية الإسلام، والجانب التربوي الذي يركز على مفاهيم التقوى والجماعية والإخوة، والجانب العقائدي الذي لا يلقي بال للجوانب الاجتماعية والسياسية، ويفصل في الأمور من وجهة عقائدية، وهو جانب منغلق لرفضه الثقافات الأخرى، ويُقسِّم الناس إلى إخوة وأعداء.

المكون الثالث: ويتألف من مجموعة من العناصر أبرزها:

1) التوجه الإسلامي العقلاني: ظهر هذا التوجه في سبعينيات القرن العشرين، ويدعو إلى التحرر من ظواهر النصوص، وتوجيه النقد الحاد للإخوان المسلمين باعتبارهم عائقاً لنهضة الإسلام، علاوة على تقسيم الناس إلى أسس اجتماعية وسياسية، وليست عقيدية.

2) إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية: التي قلل الإخوان من شأنها، وأبرز روادها الأفغاني والطهطاوي، وقاسم أمين، وخير الدين الثعالبي، والطاهر حدّاد.

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص82-84.

* التدين التقليدي التونسي: يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الاشعرية، والتربية الصوفية، والمذهب المالكي أحد المذاهب السنية الأربعة، تأسس على يد مالك بن أنس في القرن الثاني عشر، وينتشر في شمال أفريقيا وفي دول الخليج العربي ويمثل ما يقارب 35% من عدد المسلمين، أما العقيدة الاشعرية فتنسب لأبي حسن الأشعري وهي مدرسة إسلامية سنية، ترى في العقل خادماً للنصوص وليس حاكماً عليها، بمعنى استخدام العقل في توضيح مسائل العقيدة إلى جانب نصوص الكتاب والسنة، أما التربية الصوفية فتشير إلى قواعد وشروط خاصة للمنهج الصوفي في التربية كاتخاذ الشيخ ومواصفاته وتحديد المريد أو الطالب وآدابه، للمزيد أُنظر محمد المامي، **المذهب المالكي: مدارسه ومؤلفاته – خصائصه وسماته**، العين: مركز زايد للتراث والتاريخ، 2002، وأُنظر أيضاً جلال موسى، **نشأة الاشعرية وتطورها**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982.

3) الأخذ بالفهم المقاصدي للإسلام؛ بمعنى فهم النصوص حسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد مثل العدل، والحرية، والإنسانية والتوحيد.

4) الاستفادة من الثقافة الغربية فيما يتعلق بثقافته وعلومه الإنسانية، بالإضافة إلى الجوانب العلمية والتقنية.

أخذت حركة النهضة مع ثمانينيات القرن العشرين تعطي الأولوية للتيار العقلاني على حساب التديُّن السلفي الإخواني، تمشياً مع ظروف الواقع، ولما ينطوي عليه المنهج السلفي الاخواني من عنف جعل أبناء الحركة في عزلة عن مجتمعهم، ويرى راشد الغنوشي أن الحركة استهلكت الكثير من الوقت في قضايا هامشية تتعلق بطرق العبادة، وحينما شعرت بذلك أخذت تصالح الطرق الصوفية دون أن يكون ذلك على حساب الكتاب والسنة، أو تأجيج الخلاف بين المذاهب، وبالتالي أخذت الحركة بالتيار العقلاني لما فرضه عليها الواقع التونسي، وخاصة في التعامل مع الحركات اليسارية الطلابية في مفاهيم الصراع الطبقي والحرية والمرأة، والتي لم تُعالج في أدبيات المنهج الاخواني السلفي[1].

إن نقد التديُّن السلفي الإخواني القادم من المشرق في كتابات سيد قطب والمودودي والألباني، فسح المجال أمام حركة النهضة التعامل مع النظام الحاكم والأحزاب الأخرى من وجهة نظر سياسية وليست عقائدية، مما جعلها تتفاعل مع الثورة الإيرانية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، والاستفادة من تطور التجربة الإسلامية السودانية فيما يتعلق بإعطاء المرأة دوراً متقدماً في المجتمع، والقبول بالتعددية بعدما اتخذ الفكر السلفي الاخواني موقفاً سلبياً منها؛ مما جعل حركة النهضة تُشكِّل تنظيماً سياسياً في عام 1981 باسم حركة الاتجاه الإسلامي، والدخول بالحوار مع الأحزاب الشيوعية والعلمانية، والاستفادة من التجارب الثورية والاجتماعية[2].

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص ص86-87.

[2] **المرجع السابق**، ص ص88-90.

6.2 الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة وموقفها من الديمقراطية والتعددية والعنف والمرأة

إن الحديث عن الخطاب الفكري والسياسي لحركة النهضة فيما يخص مفاهيم الديمقراطية والتعددية والعلمانية والعنف، ومواقفها من عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة السياسية يستدعي النظر في الدراسات والأدبيات الفكرية لحركة النهضة على مدار سنوات تأسيسها، وإلقاء الضوء على هذه المفاهيم في أدبيات حركة النهضة، باعتبار هذه المفاهيم مؤشراتٍ حقيقيةً لأي تحوُّل ديمقراطي هذا من جانب، ومن جانب آخر في ضوء الاتهامات التي وجهت لحركة النهضة حول تنكرها لحقوق المرأة ولمفاهيم الديمقراطية والتعددية، ولذا وجبت الإشارة إلى مُنظِّر حركة النهضة ورائدها الفكري راشد الغنوشي الذي طالما قدَّم إنتاجاً فكرياً وأدبياً أسهم في توضيح الرؤية الفكرية لحركة النهضة للعديد من القضايا من منظور إسلامي، فجاء هذا الفصل على الكثير من مقولات ومراجعات راشد الغنوشي أحد مؤسسي حركة النهضة.

1.6.2 الديمقراطية

يرى الغنوشي أن الديمقراطية "جُملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيداً عن القهر وعلى أساس المساواة في المواطنة حقوقاً وواجبات، على اعتبار أنَّ الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدراً لشرعية السلطة، وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة"[1].

ويُوجِّه انتقاداً صارماً للحركات الإسلامية التي تتخذ موقفاً سلبياً من الديمقراطية، وترى فيها تناقضاً مع الإسلام؛ لأنها تعبر عن حكم الشعب مقابل حكم الله، وهي كلمة حق المراد منها باطل، لأن هذا التيار ينظر إلى الشريعة كنظام مغلق لا محل للاجتهاد فيه، في حين أن النصوص تُعطي توجيهات عامة، وتترك للعقل حق الاجتهاد والإبداع، ويؤكد أن الحُكم لله، ولكن

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص62.

هذا الحكم جاء في هيئة نصوص في القرآن والسنة، وهذه النصوص تحتاج لعقول لإدراك معانيها ومقاصدها، فالشريعة تهدف إلى جلب المنافع، ورفع الضرر عن الناس، مما يفرض على البشر أن تجتهد بتحويل هذه النصوص إلى آليات ونظام سياسي يدير مصالح الناس[1].

كما يؤكد قبوله بالديمقراطية البرلمانية التعددية؛ لأنه يرى فيها أداة لتطبيق شرع الله، وسيتمكن الفكر الإسلامي من تطوير هذه الأداة وإصلاحها، و يرى في رفض الديمقراطية خدمة للاستبداد، وأن القبول بالنهج الديمقراطي لا يعني اتخاذ الحكم الغربي نموذجاً، وإنما تطويراً للنهج الديمقراطي الغربي ضمن أسس وغايات إسلامية، دون الانبهار بالغرب وإنجازاته، أو حمل العداء ضد هذه الانجازات؛ لأنها غربية، وما يتم رفضه من الغرب هي غطرسته وعنصريته، ونزعته السلطوية في علاقاته الدولية والمحلية، مما أسهم في نشر النزاعات والحروب والظلم[2]، فلا مانع لدى الغنوشي الإفادة من العلوم الغربية سواء كانت العلوم الطبيعية أم الإنسانية مما يسمح للمسلمين الانفتاح على العالم والتجارب والخبرات الأُخرى، دون النظر إلى معتقدات أصحابها، واستقبال جميع الأفكار البنَّاءة ما دامت لا تُهدد النظام العام بطرق غير سلمية[3].

ويعلل قبوله بالديمقراطية؛ لأنه يرى فيها بأنها تُقدِّم للشورى الأدوات الكفيلة التي تُعبِّر عن سلطة الأمة، وتنقل الشورى من مقصد شرعي إلى آلية تقطع الطريق أمام التفرد والاستبداد، وتجعل للأُمة السلطة على حكامها، وتُقدِّم للناس حرية اختيار من يُمثِّلهم، وتعرض حينها الأحزاب اجتهاداتهم وآراءَهم، وتُعطي الأمة صوتها لمن تراه قادراً على تطبيق اجتهاده، مع السماح للمعارضة بمزاولة نشاطاتها، وإبقاء الباب مفتوحاً لها لاحتمالية وصولها إلى السلطة وتطبيق برنامجها، وفي المراحل الانتقالية يرى أنه لا بد من الديمقراطية التوافقية، في سبيل

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص63-67.

[2] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص314-315.

[3] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص112.

تحقيق الإجماع بين الفرقاء، وهذه المسألة تحتاج إلى التأني وعدم الصراع، مع إعطاء الأمان والثقة للأقليات والمرأة بتمثيلهما بالشكل المناسب[1].

يتضح مما سبق أن حركة النهضة ترضى بالديمقراطية منهجاً للحكم، رغم أنها تعتبرها أداة يعتريها القصور كونها منتجاً غربياً، وفي حال بلورة أفكار إسلامية تقدم مجموعة من التصورات إلى جانب مجموعة من الآليات التي تعبر عن سلطة وإرادة الشعب، فهي لن تعترض على ذلك، وقد اتضح قبول النهضة بالديمقراطية منذ سنوات تأسيسها برفضها العنف، واعتمادها الحوار، وإعلانها عن نفسها حزباً سياسياً ضمن القوانين المعمول فيها بتونس.

2.6.2 العلمانية

ينظر راشد الغنوشي إلى النظام الديمقراطي على أنه ترتيبات حسنة تهدف إلى الحد من التفرد بالسلطة، بإشراك أكبر عدد ممكن من الناس فيها مما يضفي عليها الشرعية، ومن هذه الترتيبات الحسنة الانتخابات النزيهة، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، والاعتراف بحقوق الأقليات، ويرى أنه بالرغم من اقتران النظام الديمقراطي بالعلمانية التي تعني الفصل بين الدين والدولة، إلا أنه بالإمكان أن ينجح النظام الديمقراطي وفق رؤى فلسفية ودينية مختلفة، وقد شهد التاريخ على تجارب للحكم على علاقة حسنة بالدين مثل النظام الهندوسي بالهند، واليهودي في إسرائيل، والإسلامي في المغرب[2].

ويرى لا تناقض بين الإسلام وتلك الترتيبات التي تؤدي إلى تطبيق مبادئه في العدل والشورى وتكريم النفس البشرية، ومع انتهاء النبوة وجب الاجتهاد في تفسير النصوص، مما يؤدي إلى تعدد الاجتهادات وتعدد الأحزاب، مما يستلزم الأخذ باليات الديمقراطية لتنظيم الاختلاف بشكل سلمي، فالإسلام الذي يقبل بالتعدد الديني "لا إكراه في الدين"[3]، يقبل بالتعدد

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص68-70.

[2] **المرجع السابق**، ص ص115-116.

[3] الآية 256 من سورة البقرة.

السياسي، والديمقراطية ليست ديناً لتقابل الدين الإسلامي، وبحكم اختلاف ثقافات وديانات الشعوب، تأتي الدساتير ملتزمة بتلك الثقافات والديانات ومؤكدة على القيم العليا لها[1].

إن قبول حركة النهضة التونسية الديمقراطية منهجاً للحكم لا يعني قبولهم بما تفرضه العلمانية باستبعاد الدين وأوامره، مما يجعل هذا القبول قبول انتقائي لارتباطه بما تفرضه المرجعية الدينية الإسلامية، ويتضح ذلك في رؤية الحركة لمصدر حقوق الإنسان التي ترى أن مصدره في الإسلام مصدر ديني بينما مصدره لدى الغرب مصدر طبيعي، وهذا ما يؤكد تمسك حركة النهضة بقواعد الشرع وأحكامه، وعلى الرغم من تفضيلها لروح الشريعة إلا أنها لن تتجاوز النصوص قطعية الدلالة وقطعية السند في القران الكريم، أما بالنسبة للاجتهادات التاريخية فهي غير ملزمة لها، وتؤخذ على سبيل الاعتبار والاستئناس[2].

3.6.2 التعددية

جاء موقف حركة النهضة مبكراً بقبوله قواعد اللعبة الديمقراطية، والتعددية السياسية في تونس، وقد تقدمت حركة النهضة عام 1981 (حركة الاتجاه الإسلامي حينها) بطلب اعتمادها تنظيماً سياسياً وفق قانون الأحزاب المعمول فيه بتونس، كما أعلنت عن قبولها وعدم معارضتها أو تحفظها على نتائج صناديق الاقتراع في تونس، ولو كان الفائز الحزب الشيوعي في حال تمت الانتخابات بنزاهة وشفافية، وفي حال ذلك ستتوجه للشعب مرة أخرى؛ لأنه لم يرفض الإسلام بل رفض البرامج التي تقدمت بها الحركة، وستعيد حينها الحركة النظر في أهدافها وبرامجها لعل الشعب ينتخبها في المرات القادمة[3].

وفي مسألة التعددية يؤكد الغنوشي على تشديد الإسلام على مسألة التوحيد وعلى وحدة الجماعة، وتحذيره من التفرق والتنازع، ولا يعني ذلك إلغاء حق الاختلاف ويستشهد بالآية

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص117-119.

[2] حمادي ذويب، "**الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النص وسندان الواقع**"، في، مجدي حماد وآخرون، **مرجع سابق**، ص459.

[3] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، 2012، ص99.

الكريمة "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين"[1]، ويعني الاختلاف هنا في الأذواق والقدرات البدنية والمهارات والتفكير، ولا ضير في الاختلاف ما دام في الحق والخير، كما أن الاختلاف سنة كونية وإبداع الهي ويقول سبحانه وتعالى "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين"[2]، ويرمي هذا الاختلاف إلى التنوع الذي يخلق الإبداع والاجتهاد، ويهدد هذا الاختلاف وحدة الجماعة فلا مناص من تنظيمه عبر الشورى واليات الحوار لاستيعاب التعدد بين الناس[3].

أما بخصوص المشاركة في السلطة غير الإسلامية، يرى الغنوشي أن هدف الحركات الإسلامية إقامة الحكم الإسلامي وفي حال تعذر ذلك فلا مانع من التحالف مع الأحزاب غير الإسلامية من اجل إقامة حكم تعددي أو دفع عدو خارجي، بما لا يلحق الضرر برسالة الإسلام، عملاً بمبدأ الضرورة وقاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، ولكن ما يشاهد في مشكلات العرب والمسلمين لا تكمن بإقناع الإسلاميين في المشاركة بالسلطة والديمقراطية بينما تقع المشكلة في إقناع الأنظمة الحاكمة بحق الإسلاميين في العمل السياسي والمشاركة في السلطة.[4]

ويرى الغنوشي أنه بالإمكان إنشاء الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية بشرط الولاء للدولة الإسلامية ما دام أن الأحزاب العلمانية في أيامنا تعلن انتمائها للإسلام، ولا تهدف إلى الإطاحة بأسس المجتمع الإسلامي[5]، أما بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية فيرى فيها الوسيلة التي تتحوّل فيها الجماهير إلى سلطة تمارس على الحاكم لإرشاده وتوجيهه، وتتعدى مهمة الأحزاب السياسية لتضطلع بدور تربوي لرفع مستوى الوعي والعلم لدى الشعوب، وتكمن ضرورة وجود الأحزاب تربية الأمم ولتحرير المستضعفين، وفي مواجهة السلطات الجائرة، وتيسير التداول السلمي لها، فالحكم الإسلامي قائم على الشورى التي تعني توزيعها والأحزاب

---

[1] الآية 118 من سورة هود.

[2] الآية 22 من سورة الروم.

[3] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص86-91.

[4] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص364.

[5] **المرجع السابق**، ص293.

هي السبيل إلى ذلك، ولذا فإن تكوين الأحزاب لا يحتاج إلى ترخيص لكي تتمكن من القيام برسالة الإسلام[1].

يستشف مما سبق قبول حركة النهضة بالتعددية، منذ قبولها بالإعلان عن نفسها تنظيماً سياسياً وفق القوانين الوضعية، ورضاها بتقبل الخسارة أمام الأحزاب العلمانية والشيوعية إن كانت إرادة الجماهير راغبة بذلك، ولا مانع لديها من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، والذي اتضح بائتلافها مع أحزاب علمانية، وتشكيلها ائتلاف الترويكا عقب انتخابات المجلس التأسيسي الأول عام 2011، وكذلك مشاركتها بالحكومة التونسية الأخيرة عام 2015 إلى جانب أحزاب علمانية وليبرالية.

4.6.2 العنف

أكدت حركة الاتجاه الإسلامي في بيانها التأسيسي على "رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أُسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة"[2]، ومع إعلان نظام الحبيب بورقيبة السماح بالتعددية السياسية في عام 1981 أعلنت الجماعة الإسلامية عن تشكيل تنظيم سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وقد تبنت في بيانها التأسيسي النهج السلمي للتغيير ورفض العنف، وحتى في تفسيرها لمعنى الجهاد اعتبرته جملة من النشاطات السلمية تستهدف تعريف الناس بحقائق الإسلام من خلال جهود الدعاة الإسلاميين وليس من عملهم إقامة الحدود، وتقر بأن تبنيها المنهج السلمي ليس مرحلياً بل هو مبدئي، ولم تقدم نفسها وصية على الإسلام ولا ناطقاً رسمياً به، في انسجامها مع عدم التعصب الديني[3].

وسعت حركة النهضة منذ تأسيسها إلى تبني مواقف تدفع عنها تهمة العنف، وترى أن العنف هو أحد إفرازات الدولة الحديثة، ومن أبرز مظاهرها التغريب الذي تفرضه الدولة

---

[1] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص297-300.

[2] أُنظر **البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي**، مرجع سابق.

[3] عبد الحكيم أبو اللوز، "**الخطاب السياسي للإسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991**"، في، محمّد الحدّاد وآخرون، **مرجع سابق**، ص119.

التونسية كوسيط يحقق الرغبة الغربية وطموحاته على مجتمعها، من خلال فرض أنماط وقيم ثقافية دخيلة على المجتمع التونسي، وتقدم حركة النهضة نفسها ضحية للقمع والعنف من قبل النظام التونسي الحاكم والأحزاب السياسية الأخرى، من خلال تعامل هؤلاء مع الحركة على أنها جسم غريب له مواصفاته وثقافته الخاصة جعل من هذا التعامل وسيلة اضطهاد بحق الحركة، إلا أن ذلك لم ينأ بالحركة الابتعاد عن العنف الذي أبدته من خلال منافساتها مع الأحزاب السياسية الأخرى في الجامعات على الرغم من محاولات الحركة اعتبار ذلك مقاومة ودفاعاً عن النفس في محاولة منها لتخفيف وطأة اتهامها بالعنف[1].

تبَّنت حركة النهضة منذ تأسيسها التغيير السلمي والتدرج حتى إقامة الدولة الإسلامية بتقديمها وسائل الإقناع على أدوات العنف والتغيير الثوري والإكراه، وترى أن هذا التغيير من خلال تربية الفرد المسلم تربية سليمة مما يضمن تغيير الأمة الإسلامية ابتداءً من سلوك الفرد وصولاً إلى إسهامه في التنمية الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وهي تعوّل بذلك على قدرة الأفراد بالتغيير من خلال وسائل التربية وتعديل السلوك بعيداً عن الإكراه وهي تنتقد الحركات الإسلامية الأخرى التي قدمت نفسها وصية على المجتمع وتدعو بذات الوقت إلى التغيير الذي يشمل أدوات الإكراه والعنف[2].

يمكن القول إنه لم يُعرف عن حركة النهضة انتهاجها العنف، فاستطاعت أن تقدم نفسها على أنها مؤمنة بالنهج السلمي، واعتماد أسلوب الحوار في التغيير، ومثلما قدمت ذلك في رؤاها الفكرية استطاعت أن تترجم ذلك على أرض الواقع، ولعل هذه الميزة تُحسب لحركة النهضة على مدار سنوات تأسيسها، وجعلتها أكثر قبولاً من التيارات الإسلامية الأخرى التي تؤمن بالخيار الثوري والعنف في التغيير، وأثمر نهج حركة النهضة في ذلك من خلال العودة القوية والسريعة إلى المشهد التونسي بعد الثورة التونسية.

---

[1] حيدر علي، **مرجع سابق**، ص253.

[2] علا أبو زيد، ***الوطنية والحركات الإسلامية***، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، ع 27، 2011، ص ص156- 157.

5.6.2 المرأة ومشاركتها السياسية

هاجمت حركة النهضة في سنوات تأسيسها وضع المرأة وبخاصة في الغرب، وكانت ترى في بداية نشأتها ضرورة التزام المرأة في حدود منزلها كأم وزوجة رافضة الاختلاط أياً كان سببه، وكانت أكثر تشدداً في رد فعلها على سياسات الحبيب بورقيبة الداعية إلى منع تعدد الزوجات، وإباحة الزنا وفرض الاختلاط في المدارس، وكانت الحركة ترى أن تعليم المرأة غير مرغوب فيه، ويكون بحدود رفع الأمية فقط، وتزويجها بشكل مبكر خوفاً من الاختلاط، وصدرت هذه المواقف عن الحركة بتأثرها بالأدبيات المصرية والباكستانية في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن تأثر الحركة بفكر حسن الترابي جعل منها أكثر مرونة وتعاطي في هذه المسألة، وترى الحركة أنها استفادت من التجربة الاسلامية السودانية التي كانت أكثر تطوراً وقبولاً لوضع المرأة[1].

لم تُعطِ حركة النهضة الاهتمام الكافي للمرأة في سنوات تأسيسها فكانت الحلقات الدينية الموجه للنساء تهتم بمسائل الفقه والتفسير والحديث، وكانت تختص في المسلكيات العامة، ومسائل التعبد، وتدعو إلى التزام المرأة في منزلها والاكتفاء بقدر بسيط من التعليم، وعدم العمل خارج المنزل، ومنع الاختلاط والخلوة حتى مع زملاء الدراسة، وقد جاء ذلك لتأثر الحركة بعدائها للسياسات البورقيبية بخصوص المرأة، وما جاء في الكتابات الإسلامية، وإن طال تعامل الحركة على هذا النحو كان سيجعلها حركة نخبوية من الصعب أن تصل إلى الجماهير لافتقارها إلى دور المرأة التربوي وحجمها السكاني[2].

أجرت حركة النهضة مجموعة من المراجعات الفكرية فيما يخصّ وضع المرأة المتعلق بعملها وتعليمها ومسألة الاختلاط، في سبيل توسيع قاعدتها الجماهيرية والاجتماعية، ولتؤكد على مرونة خطابها، وإنها ليست ضد الحداثة لكن دون أن يؤدي ذلك إلى امتهان المرأة كما

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص70.

[2] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط2، 2000، ص ص69-72.

ترى الحركة، وفي إدراك من الحركة على ضرورة إشراك هذه الفئة لما تحققه من نتائج تُساعد الحركة بالحفاظ على تنظيمها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه قيادات الحركة من اعتقال ونفي، الأمر الذي عكس تطور الخطاب الفكري لحركة النهضة، ومن جانب آخر مدى الحاجة للعنصر النسوي في هياكل الحركة.

ترى حركة النهضة رغم تأكيد الإسلام على تحمل المرأة مسؤولية تربية الأبناء، إلا أنه لم يمنع من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، فطالما أسهمت المرأة في الإنتاج الزراعي والرعوي في المجتمعات الإسلامية، فلا مانع من عمل المرأة في ظل الظروف المعيشية الصعبة، وعدم قدرة الزوج على توفير احتياجات أسرته، في الوقت الذي يجب فيه التأكيد على الانعكاس السلبي على وظيفة المرأة الرئيسية وهي الأمومة ورعاية شؤون منزلها، ومما يُشكّله ذلك من تعب وإرهاق عليها[1].

كما ترى حركة النهضة أن مشاركة المرأة المسلمة في المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية له أثر بالغ في نشر الدعوة الإسلامية التي تفوق أهميتها الحاجة الاقتصادية، وضرورتها تفوق المخاطر في صالح الدعوة إلى الإسلام، مع مراعاة الأخلاقيات العامة، دون أن تصبح تنازلات المرأة الأخلاقية شرطاً لترقيتها، وكذلك الأخذ بالاعتبار الكفاءة المطلوبة دون النظر إلى الاعتبارات الجنسية، وان تساوت الكفاءة تعطى للرجال الأولوية لان الإسلام لا يقبل عمل المرأة وبطالة الرجال[2].

وتعلن حركة النهضة عن حاجتها إلى الزعامات النسائية في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والنقابي، ذات رؤية ووعي عال بما تتطلبه مشكلات العصر، لا سيما أن النظام البورقيبي قد أبرز زعامات نسائية ذات شعارات تدعو إلى التحريض على الرجال مما

[1] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، مرجع سابق، ص ص74-75.

[2] **المرجع السابق**، ص ص76-77.

أسهم في زرع السخط على الرجال، واسترجال النساء كوسيلة لتحقيق الذات، وبالتالي تسعى حركة النهضة إلى نموذج تحرري إسلامي يقابل ويحاجج النموذج التغريبي[1].

بعدما رأت حركة النهضة في سنوات تأسيسها باكتفاء المرأة بقدر بسيط من التعليم، أصبحت ترى أن ذلك ليس له أساسٌ من الإسلام، وغدت ترى في تعليم المرأة أعلى مستويات العبادة، ويسهم ذلك أيضاً في تربية أبنائها، وخاصة في تعليمهم والفهم عليهم فيما يتلقونه من علوم مختلفة، ومن جانب آخر يمنحها التعليم فرصة العمل في مهنة كريمة تحافظ بها على ذاتها، وكما تكمن أهمية تعليم المرأة في قدرتها على نشر الدعوة الإسلامية بالشكل المتطوِّر والمناسب، وتقديم الإسلام على نحو مُتميِّز، وأنَّ الجو الدراسي الفاسد لا يُشكِّل سبباً لمنع تعليمها بل وجب اقتحامه والاستفادة منه[2].

ويرى الغنوشي في قضية منع الاختلاط تعبيراً عن قلة الإدراك، ونقص الوعي بالتطور الذي تسير فيه المجتمعات من الوضع الريفي إلى الوضع المدني، وانطلاق الاتجاهات نحو المساواة بين الجنسين والتأكيد على شخصية الفرد، مما يستوجب من الحركة الإسلامية تفهم هذا التطور واستيعابه وتوجيهه ضمن مبادئ الإسلام العليا، فلا توجد أي مشكلة في خروج المرأة إن كانت في حدود تعاليم الإسلام وآدابه وطلباً للعلم والعمل، بينما المشكلة تكمن في العالم والثقافة المادية التي يستغل بها الرجال النساء، والتي تعاملت مع جسد المرأة على أنه متاعٌ للجميع، وراهن على المرأة رهاناً سياسياً لا حضارياً من خلال استغلال صوتها في الانتخابات وقوة عملها بأجور زهيدة[3].

ويستهجن الغنوشي تحريم بعض الدول الإسلامية المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، مستندين في مسألة ترشح المرأة للمجالس النيابية، على أنها ولاية عامة على الرجال على الرغم من أن الرجال قوامون على النساء، ويستشهدون على ذلك بالآية الكريمة "الرجال

---

[1] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، مرجع سابق، ص77.

[2] **المرجع السابق**، ص ص77-79.

[3] **المرجع السابق**، ص ص83-84.

قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"[1]، ويرى أن القوامة هنا للرجال في بيوتهم، ولا يوجد ما يمنع من ولاية المرأة خارج نطاق الأسرة كالاجتهاد، والتعليم، والإدارة وحتى القضاء، ولا يوجد عِلة بمشاركة المرأة في المجالس النيابية؛ لأن عدد النساء المرشحات للمجالس النيابية سيبقى محدوداً قياساً بعدد الرجال، ولا يمكن القول في هذه الأكثرية للرجال بأنها ولاية عامة للنساء[2].

كما يعترض راشد الغنوشي على الرأي القائل بخطورة دخول المرأة المجالس النيابية لأنها تمارس سلطة إصدار التشريعات للدولة، وهي وظيفة أخطر من الولاية العامة، وبالتالي يجب منع المرأة من ممارسة هذه السلطة، ويرى أن التشريع لله وما هو للبشر الاجتهاد والاستنباط في الشريعة، والاجتهاد مسموح للرجال والنساء، ولم يقل أحد أنه حصريّ على الرجال، عطفاً على وجود مجموعة من التشريعات ذات الصلة والعلاقة بالمرأة، مما يستدعي وجودها كونها ذات اهتمام وعلم بذلك، فلا يمانع الغنوشي من دخول المرأة المجالس النيابية، ولكن يُشترط في المرأة عدم الاختلاط بلا قيود، مع مراعاة التزامات زوجها وأسرتها، والاحتشام في اللباس والحركة والكلام[3].

من خلال ما سبق يُلاحظ التطور الحاصل في المراجعات الفكرية لدى حركة النهضة الخاصة بالمرأة، مما يعكس حالة التنوع الفكري التي اكتسبتها الحركة من خلال الاطلاع على الأدبيات المختلفة الإسلامية والغربية وغيرها هذا من جانب، ومن جانب آخر تبدو الحركة أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العصر، وما يفرضه الواقع الراهن من تعليم وعمل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، عوضاً على حاجة الحركة إلى العناصر النسائية التي أضحت إحدى الحاجات الأساسية في نجاح الأحزاب السياسية.

---

[1] الآية 34 من سورة النساء.

[2] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، مرجع سابق، ص ص118-119.

[3] **المرجع السابق**، ص120.

الفصل الثالث

ماهية التحوُّل الديمقراطي وسماته

الفصل الثالث

ماهية التحوّل الديمقراطي وسماته

1.3 تمهيد

شهد العالم الحديث ثلاث موجات من التحوُّل الديمقراطي(Democratization)، وتُشير هذه الموجات إلى الحركات الانتقالية من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فترة زمنية محددة يفوق عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد بذات الفترة الزمنية، وقد أثَّرت هذه الموجات في عدد من الدول بتحوُّلها إلى الديمقراطية، وفي كل موجة حدثت بعض حركات الانتقال المعاكسة بالاتجاه غير الديمقراطي، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أُولى هذه الموجات عام 1828، ولحقت بها بريطانيا وفرنسا وسويسرا، ومع بداية عشرينيات القرن العشرين وصلت عدد الدول التي انتهجت الديمقراطية إلى تسع وعشرين دولة، ثم حدثت الموجة المضادة بوصول موسوليني وهتلر إلى السلطة في إيطاليا وألمانيا، وبحلول عام 1942 لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن اثنى عشر نظاماً.[1]

بينما بدأت الموجة الثانية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لإنشاء مؤسسات ديمقراطية في ألمانيا وايطاليا والنمسا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في عام 1962 إلى ست وثلاثين دولة، ثم عادت الكرَّة مع بداية ستينيات القرن العشرين بتراجع عدد الدول الديمقراطية بفعل الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، إلى ثلاثين دولة، في حين بدأت الموجة الثالثة بإسقاط النظام، وإنهاء حُكم العسكر في البرتغال عام 1974، وامتد هذا التحوُّل ليشمل جنوب أوروبا واليونان واسبانيا، واستمرت هذه التحوُّلات الديمقراطية لغاية الآن، ووصلت مختلف أنحاء العالم، بما اكتسبته عملية التحوُّل الديمقراطي من صفة وظاهرة عالمية[2].

---

[1] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، عبد الوهاب علوب (مترجم)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص73-76.

[2] **المرجع السابق**، ص ص77-85.

ويرى بعض المفكرين وجود موجة رابعة لحقت بالموجة الثالثة، ومن أبرزهم مايكل ماكفول (Maichael Mcfaul) مدير معهد الديمقراطية والتنمية وحُكم القانون (CDDRL) في جامعة ستانفورد (Stanford)، وضمَّت هذه الموجة مجموعة من دول أوروبا الشرقية مثل سلوفاكيا وكرواتيا وصربيا وجورجيا، ومفكرون آخرون اعتبروا وجود موجة خامسة ظهرت مع بداية عام 2011 على أثر التحوُّلات التي ظهرت في بعض الدول العربية[1].

يتضح مما سبق أن هناك توجهاً عالمياً للتحوُّل الديمقراطي يبرز مع القرن الواحد والعشرين، مع تزايد عدد الدول الآخذة بالتحوُّل نحو الديمقراطية، وبصرف النظر عن عدد الدول المتجهة نحو التحوُّل الديمقراطي، إلا أنه يمكن القول أن هذا التوجه آخذ بالازدياد مع اختلاف أسبابه ودوافعه، مما يستلزم قراءة عملية التحوُّل الديمقراطي، ماهيتها، وأسبابها، ومراحلها، وأنماطها ومؤشراتها.

2.3 ماهية التحوُّل الديمقراطي

يُشير التحوُّل الديمقراطي إلى تحوُّل أو انتقال من "نظام حُكم غير ديمقراطي إلى نظام حُكم ديمقراطي"، وتُحدد هذه المرحلة النُخب الحاكمة وليست الجماهير، حتى وإن كان لها دورٌ ملموسٌ في البداية إلَّا أنه يكون بشكل مؤقت، بحيث تعود الجماهير لانشغالاتها اليومية، وتضع قواعد وأدوار وتصرفات جديدة، تنقطع مع الماضي، وتُنشأ مؤسسات يبرز دورها في استقرار نظام الحُكم الديمقراطي.[2]

ويُعرَّف التحوُّل الديمقراطي "بأنه عملية الانتقال من حُكم الفرد، أو الحزب، أو النُخبة، إلى الحُكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحُكم عبر المجالس النيابية"[3].

---

[1] عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 14 شباط/ فبراير 2011، أُخذت بتاريخ 15 حزيران/ يونيو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

[2] جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحول**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، 2006، ص69.

[3] محمد بني سلامه، ***عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان***، **المنارة**، م13، ع7، 2007، ص60.

وينطوي التحوُّل الديمقراطي على "تراجع نظم الحُكم السلطوي بكافة أشكاله وألوانه، لتحل محلها نُظم أُخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة"[1].

ويُعبِّر التحوُّل الديمقراطي أيضاً عن "جُملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية"[2].

ويُشير تعريف آخر إلى التحوُّل الديمقراطي بأنه الانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل، يتسم بمبدأ التداول السلمي على السلطة وفق التنافس الحزبي التعددي، مع الحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الشخصية والحضارية، وأن يتجسد هذا التحوُّل في المنظومة الثقافية والسياسية والاجتماعية للأمة[3].

كما أنه العملية التي تستهدف إعادة تشكيل خارطة القوة في النظام السياسي، وتحقيق التوازن بين المؤسسات الرسمية المنبثقة عن الدولة، وغير الرسمية داخل الدولة كمؤسسات المجتمع المدني[4].

ويقصد به أيضاً "القيام بمحاولة إجرائية وممارسة عملية وسعي جاد، للانتقال من نظام سياسي تضعف فيه قوة القانون ومؤسساته أمام قوة المصالح الخاصة للأفراد المستبدين بالحُكم، إلى نظام الكلمة العليا فيه للقانون ومؤسساته التي يحدد القانون نفسه وظائفها واختصاصاتها

---

[1] فاطمة مساعيد، "**التحول الديمقراطي وآلياته**"، في، بوحنية قوي وآخرين، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص98.

[2] مسلم عربي، ***محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي***، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر: ع9، يناير/ كانون الثاني 2013، ص245.

[3] زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2009، ص19.

[4] أبو الحسن عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، 4 أيلول/ سبتمبر 2014، أُخذت بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0،

المتمايزة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين كافة أفراد الشعب، ويحقق مستوى من التنمية البشـــرية والاقتصادية يسمح لأفراد المجتمع بنيل حقوقهم وأداء واجباتهم"[1].

بناءً على ما سبق يمكن القول أن التحوُّل الديمقراطي هو العملية التي تشهد انتقالاً مـــن حُكم القلة المُستبدَّة إلى حُكم الأكثرية، حيث الانتخابات والتداول السلمي على السلطة، والتعددية والمشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، ويتضمن هذا الانتقال صياغة أدوار وتصـــرفات وقواعد جديدة، وإنشاء مؤسسات من شأنها تعزيز الممارسة الديمقراطية، وصولاً إلى قبول النهج الديمقراطي كوسيلة وحيدة لإدارة الصراعات، والاختلافات السياسية والاجتماعية.

3.3 التحوُّل الديمقراطي وصلته بالمفاهيم الأُخرى

1.3.3 الانتقال الديمقراطي

يسبق الانتقال الديمقراطي عملية التحوُّل الديمقراطي، ويُشير إلى حالـــة الانتقـــال مـــن النظام السلطوي إلى نظام الحُكم الديمقراطي، بينما ما يُميِّز التحوُّل الديمقراطي عـــن الانتقـــال الديمقراطي "ارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية، وحدها الأدنـــى عنـــد لحظـــة الانتقال، إلى تكريسها كقيمة وثقافة وممارسة عامة تُرسِّخ نظام الحُكم الديمقراطي، وتُطوِّر أداءه نوعياً عبر الزمن"[2].

كما يُعد الانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحوُّل الديمقراطي، ضمن هذه المرحلة يتم الاتفاق على مجموعة من القواعد لحل الصراعات بأساليب سلمية، تُتوَّج بـــإقرار دســـتور ديمقراطي، وإجراء الانتخابات، وتوسيع المشاركة السياسية، وانتهاج الطرق السلمية والحـــوار، والانقطاع عن الأساليب الثورية والعنيفة في التغيير[3].

---

[1] محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيـــا: الســـياق – الوقـــائع – آفـــاق المستقبل**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص8.

[2] علي الكواري، ***عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون***، **المستقبل العربي**، ع415، أيلول/ سبتمبر 2013، ص144.

[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياســـي الجزائـــري (1988–2008)**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013، ص ص29–30.

وتتسم مرحلة الانتقال الديمقراطي بطبيعة مزدوجة؛ لأنها تضم مؤسسات النظام القديم إلى جانب المؤسسات الجديدة، مما يجعل هذه المرحلة من اخطر المراحل لاحتمال تعرض النظام لانتكاسات تُعيده للخلف، كما من المُحتمل قيام نظام سياسي هجين، بمعنى احتواؤه للعناصر الديمقراطية وغير الديمقراطية معاً، وما يمكن تمييزه في الانتقال الديمقراطي بأنه عملية مؤقتة ومُمهدة للتحوُّل الديمقراطي، بينما التحوّل الديمقراطي يُشكِّل عملية تراكمية تستهدف المنظومة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية لبلورة المشروع الديمقراطي[1].

2.3.3 التحوُّل الليبرالي

يُشير التحوُّل الليبرالي إلى بداية مرحلية لنظام شمولي باتجاه الديمقراطية، واتخاذ مجموعة من الإجراءات تُسهم في الانفتاح الديمقراطي، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتخفيف الرقابة، والسماح بإجراء انتخابات لسلطات بسيطة دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار، وقد يؤدي التحوّل الليبرالي إلى التحوُّل الديمقراطي، وقد لا يؤدي إلى ذلك بينما تشتمل عملية التحوُّل الديمقراطي على إسقاط النظام غير الديمقراطي واستبداله بنظام ديمقراطي وتقوية دعائمه[2].

ويرى تعريف آخر أن التحوّل الليبرالي يُعبِّر عن خطوات غير كافية للتحوّل الديمقراطي، يتم خلاله حماية حقوق الأفراد والجماعات من أي أعمال تعسفية أو غير قانونية من الدولة أو أطراف أُخرى، وليس شرطاً أن تؤدي هذه الخطوات إلى الديمقراطية[3]، بمعنى أن التحوُّل الليبرالي يشكل شرطاً ومقدمة للتحوُّل الديمقراطي؛ لأنه يُعبِّر عن إصلاح سياسي محدود لاحتواء الضغوط الواقعة على النظام والمطالبة بالتغيير، فتأتي مجموعة الإصلاحات التي يُباشر بها النظام، كإستراتيجية للبقاء، وامتصاصاً للاحتجاجات الجماهيرية والسخط الشعبي[4].

---

[1] أبو الحسن عمر، **مرجع سابق**.

[2] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **مرجع سابق**، ص68.

[3] فاطمة مساعيد، ***التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة***، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر: ع خاص، ابريل/ نيسان 2011، ص215.

[4] توفيق هامل، **الجزائر: تعقيدات بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص3.

يتضّح الفرق بين التحوّل الليبرالي والتحوُّل الديمقراطي في بقاء الفئة الحاكمة في التحوُّل الليبرالي، والتي قد تتراجع عن الإصلاحات التي قامت بها، بينما في التحوُّل الديمقراطي تعجز الفئة الحاكمة عن السيطرة على الأوضاع الداخلية، وحينها تتسلم فئة جديدة للحُكم، وتُعتبر عملية التحوُّل الليبرالي مرحلة من مراحل التحوُّل الديمقراطي؛ إذا استمر التحوّل الليبرالي بما يشمل على إعطاء الحقوق، وإطلاق الحريات الفردية، مما يؤدي إلى زيادة المطالب السياسية، التي تُشكِّل ضغوطات على النظام القائم، وفي هذه الحالة إما أن يستجيب لهذه المطالب ويؤدي ذلك إلى التحوُّل الديمقراطي، أو يرتد ويلتف عليها ويتراجع عن التحوُّل الليبرالي[1].

3.3.3 الإصلاح السياسي

يُعرَّف الإصلاح السياسي على أنه "عملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المُتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار"[2].

ويستهدف الإصلاح السياسي تحسين أداء النظام السياسي بشكل مُستمر، وبذلك يُشكِّل الإصلاح السياسي نمطاً من أنماط التحوُّل الديمقراطي ومقدمة له، وقد يحصل الإصلاح السياسي دون التحوُّل الديمقراطي، بينما ينطوي التحوُّل الديمقراطي على مبادرات ومساعٍ إصلاحية، ويمكن القول أن أي تطور وتحسن في النظام السياسي يمكن اعتباره إصلاحاً[3].

يتضح مما سبق أن الإصلاح السياسي يكون لنظام قائم يستهدف تحديث وتطوير المؤسسات السياسية القائمة مع بقاء النظام السياسي، بينما التحوُّل الديمقراطي يُشير إلى الانتقال من مرحلة تتسم بعدم الديمقراطية إلى مرحلة أخرى يتم فيها تدشين العناصر الديمقراطية، كما يمكن اعتبار الإصلاح السياسي مرحلة من مراحل التحوُّل الديمقراطي؛ إن توقفت فهي مرحلة

---

[1] شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص ص15-16.

[2] مسلم عربي، **مرجع سابق**، ص240.

[3] **المرجع السابق**، ص ص245-246.

إصلاح سياسي شرع بها النظام، وإن استمرت وتطوَّرت أدّى ذلك إلى خلق مؤسسات وبيئة جديدة تحافظ على النهج الديمقراطي والممارسة الديمقراطية، وتؤسس إلى عملية التحوُّل الديمقراطي.

4.3 الاتجاهات النظرية المُفسّرة لعملية التحوُّل الديمقراطي

1.4.3 الاتجاه التحديثي

يرى أنصار الاتجاه التحديثي أن الديمقراطية هي نتيجة للنمو الاقتصادي، ومغزى هذه العلاقة في أن التطور الاقتصادي يرافقه تغيُّر في بُنى ووظائف المجتمع، من خلال انتشار الثقافة والتعليم ووسائل الاتصالات، وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي، مما يؤدي إلى زيادة الطبقة الوسطى، ويُسهم في زيادة عدد المتعلمين، مما ينتج عنه تطوّراً سياسياً، من خلال تنامي مطالب المواطنين السياسية التي تُشكِّل ضغوطاً تؤدي إلى إسقاط النظام السلطوي، ويرى أنصار هذه النظرية انه بالإمكان تطبيق هذه النظرية على أي مجتمع[1].

كما تعتبر مدرسة التحديث أن التنمية الاقتصادية تجعل من الفرد حُراً وأكثر استقلالية، ومع تحسن مستواه المعيشي والتعليمي، ووضعه الوظيفي يصبح أكثر استقلالية مالياً وفكرياً واجتماعياً، مما يُمكّنه من إنشاء المنظمات التي تخلق حالة من المعارضة التي تسعى إلى الاستقلال السياسي، وتعمل من اجل الحصول على الحقوق المدنية والسياسية، أحد ركائز التحوُّل الديمقراطي[2].

وخلاف ما سبق هناك آراء ترى عدم إمكانية تعميم الاتجاه التحديثي الذي يربط التحوُّل الديمقراطي بالتنمية الاقتصادية، وانعكاساتها الاجتماعية على ارتفاع الدخل، وانتشار التعليم، واتساع الطبقة الوسطى، وتستشهد هذه الآراء بالتجربة التركية بالتحوُّل الديمقراطي دون استكمال تركيا لشروط التحديث، بينما لم تحقق كرواتيا وسلوفاكيا التحوّل الديمقراطي، رغم

---

[1] جوني عاصي، **مرجع سابق**، ص31.

[2] لاري دايموند (Larry Diamond)، **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، عبد النور الخراقي (مترجم)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص162.

تقدمها اقتصادياً، وبالتالي يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً مساعداً في عملية التحوُّل الديمقراطي، وليس مُسبباً لها[1].

2.4.3 الاتجاه الثقافي

تتطور هذا الاتجاه الفكري من داخل الاتجاه التحديثي، استناداً على دور التحديث والتقدُّم الصناعي، بالارتقاء بالتعليم والثقافة كعناصر مؤثرة في تطور المجتمعات، مما يعني أن الثقافة مرتبطة بتقدم المجتمع من الناحية المادية والاقتصادية، وما تتضمنه هذه الثقافة من سُبُل الإقناع، والقبول بالتداول السلمي على السلطة تعبيراً عن إرادة الشعوب، ورغم الاقتراب المنطقي لهذا الاتجاه، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات؛ تلخصت في الاقتصار على العامل الثقافي في تفسير التحوُّلات السياسية، وإهمال العوامل الأخرى، وما تتضمنه من أحكام قيمية ترفع من شأن ثقافات وتُحطّ من ثقافات أُخرى[2].

3.4.3 الاتجاه البنيوي

تنظر المدرسة البنيوية إلى العلاقة ما بين كبار مُلّاك الأرض، والفلاحين، والدولة، والبرجوازية، والتفاعل فيما بينهم انعكاساً للتطور الاقتصادي في المجتمع، وتدرس العلاقات الداخلية المتغيرة بين البُنى الاجتماعية والدولة، وظهور العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، وبناءً على المصالح الاقتصادية يتم اكتساب السلطة السياسية، وتبرز الديمقراطية كمحصلة لتوازن القوى بين الطبقات، ويرتكز أنصار هذه المدرسة على دور الطبقة الوسطى في فرض رؤيتها السياسية؛ لأنهم يرو في حال غيابها سيتم تحديد مسار الصراعات الاجتماعية من قبل مُلاك الأرض والفلاحون، وهنا ستقوم الدولة بإنشاء حُكمٍ بعيدٍ عن الديمقراطية[3].

---

[1] بوروني زكرياء، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2010، ص58.

[2] عز الدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

[3] يوسف الشويري، "**الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال**"، في، إسماعيل الشطي وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص55.

ويُحلِّل الاتجاه البنيوي التحوُّلات الاجتماعية، والتحوُّلات في النُظم السياسية، ويرى أن التحوُّل من نظام سياسي لآخر مرتبط بمجموعة من التفاعلات، والصراع الطبقي داخل الدولة، بمعنى أن تغيير شكل النظام السياسي يتعلق بمجموعة من الشروط في البُنى الاقتصادية والاجتماعية، وما تتمخض عنه الصراعات الطبقية، ولا جدوى لحراك الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، إن لم يكن انعكاساً للصراع الطبقي[1].

ويوجِّه الباحث انتقاده للاتجاه البنيوي حيث أهمل روّاده الأهمية العملية للحراك الاجتماعي والسياسي للقوى والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، حيث لوحظ ذهاب العديد من الأنظمة السياسية إلى الإصلاح السياسي وإجراء مجموعة من التحوُّلات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت ضغط القوى الشعبية والمدنية والسياسية، وإن لم تبلغ هذه الإصلاحات التحوُّل الديمقراطي بالشكل الكامل، إلا أنها شرعت بمجموعة من الإجراءات تأتي تحت عملية الإصلاح للنظام السياسي.

4.4.3 الاتجاه الانتقالي

تُعطي المدرسة الانتقالية الأهمية لدور النُخب السياسية في التحوُّل الديمقراطي، من خلال ظهور نُخب معتدلة في النظام الحاكم تتعاون معها المعارضة الديمقراطية، وتُركِّز هذه المدرسة على مراحل الانتقال دون تحديد العوامل والأسباب التي أدت إلى ذلك، وترى أن مراحل التحوُّل الديمقراطي تبدأ بتحقيق الوحدة الوطنية بالإجماع على هوية سياسية لغالبية المواطنين، ومن ثم مرحلة صراع سياسي حاسم غير سلمي يلتجأ به المتنازعون إلى أدوات العنف، وصولاً إلى تسويات بين هذه الأطراف، يتخذوا بها قراراً بتبِّني القواعد الديمقراطية، انتهاءً بمرحلة التعوّد والتكيُف مع القواعد الديمقراطية[2].

ولا يلتفت الاتجاه الانتقالي إلى العوامل المؤدية إلى التحوُّل الديمقراطي، وإنما على مراحله، ويرى دانكورت روستو (Dankwart Rustow) أحد روّاد هذا الاتجاه أن التحوُّل

---

[1] عز الدين عبد المولى، **مرجع سابق**.

[2] حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2008، ص ص57-58.

الديمقراطي يمر عبر أربعِ مراحل، تبدأ باتفاق عام على الهوية الوطنية، ويليها صراع ما بين الشرائح الاجتماعية تتنصر به إحدى الشرائح، أو يحدث توازن اجتماعي فيما بينها، وإن حصل التوازن الاجتماعي، تتبَّنى الأطراف الحلول الوسط بما فيها قواعد اللعبة الديمقراطية، ومع ممارسة هذه القواعد تتطور لتصبح قيم اجتماعية[1].

5.3 أسباب التحوُّل الديمقراطي وعوامله

تلعب مجموعة من العوامل دوراً أساسياً في تحقيق التحوُّل الديمقراطي، وقد تكون هذه العوامل داخلية تتمثل في: النُخب الحاكمة، وأزمة الشرعية، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والعوامل الاقتصادية، وهنالك عوامل خارجية تتمثل في: النظام الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، وثورة المعلومات والاتصالات، وظاهرة العدوى أو المحاكاة، والتدخل الخارجي.

1.5.3 العوامل الداخلية

ويمكن توضيح العوامل الداخلية على النحو التالي:

1.1.5.3 النُخب الحاكمة

تلعب النُخب الحاكمة دوراً هاماً في عملية التحوُّل الديمقراطي، عندما تتخذ قرار التحوُّل فتُبادر في توسيع المشاركة السياسية، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وتتفاوض مع المعارضة من أجل الوصول إلى تسوية تُجنِّب الدولة مخاطر الانزلاق في العنف ومظاهره، ويتزامن ذلك مع عدم قدرة النظام على مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية أو كلاهما معاً، إضافة إلى اعتقاد النُخب الحاكمة أنه في تبنيهم الخيار الديمقراطي سيكسب الدولة منافع اقتصاديةً وسياسيةً، ويُخفف من العقوبات عليها، ويفتح أمامها المساعدات الاقتصادية والإنمائية، وكذلك إدراك هذه النخب أن تكاليف التمسك بالسلطة تفوق تكاليف التحوُّل الديمقراطي[2].

---

[1] يوسف الشويري، **مرجع سابق**، ص58.

[2] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص ص31-32.

2.1.5.3 أزمة الشرعية

تتعلق أزمة الشرعية "بعدم تقبُّل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نُخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوّله الحكم، واتخاذ القرارات"[1]، وتُجمع الدراسات المعاصرة على أهمية تآكل سيطرة وشرعية الأنظمة الحاكمة في التحوُّل الديمقراطي، مع ظهور معارضة قوية تهدد بقاء النظام واستمراره، مما يؤدي إلى ترك النظام السلطوي الحكم بطريقة طوعية، أو بالاتفاق مع المعارضة ومؤسسات أخرى مثل الجيش.

مما يعني أن تآكل شرعية الأنظمة الحاكمة تحصل عندما ينعدم قبول المحكومين في ممارسة السلطة من قبل النظام الحاكم، وتتعدد أسباب عدم القبول؛ فقد تكون ناجمة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأفراد، أو ممارسة الإقصاء والتضييق الأمني على المعارضة السياسية، أو لانتشار الفساد والمحسوبية والواسطة في الدولة، أو قد تنجم أزمة الشرعية من استئثار النخبة الحاكمة بالحكم دون وجه حق قانوني ودستوري، وأحياناً تتضافر مجموعة من العوامل التي تسهم في إزالة صفة الشرعية عن النظام الحاكم، مما يؤدي إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات التي تعمل على إسقاطه.

3.1.5.3 المجتمع المدني

يُشير مصطلح المجتمع المدني إلى "جُملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، عن أرباح الشركات في القطاع الخاص"[2].

وهو يُعبِّر عن كيان وسيط بين الدولة والمجتمع، ويشمل على تنظيمات اقتصادية، وثقافية، ومهنية، ومدنية، وتنموية، ويتميز عن الدولة بأنه يهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، ومؤسساته تتسم بالتعددية والاختلاف، كما أنه مستقل عن النظام الحزبي، ويضطلع

---

[1] أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص20.

[2] ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص9.

المجتمع المدني بمهام من شأنها ترسيخ التحوُّل الديمقراطي من خلال توجيه سلطة الدولة، ودعم مفاهيم المشاركة والثقافة الديمقراطية، وصُنع القادة السياسيين، وتكمن قوة المجتمع المدني في الترسيخ الديمقراطي باعتباره أداة هامة لتصحيح مسار الحكومات، وإخضاعها للرقابة العامة، ويعمل على زيادة المشاركة السياسية، ويوفر قنوات للتعبير مما يتيح الفرصة لبعض الفئات للمطالبة بحقوقها[1].

4.1.5.3 الأحزاب السياسية

يمكن القول إنَّ الحزب السياسي هو "تنظيم سياسي له صفة العمومية، وذو شخصية معنوية، ويتبنى برنامجاً سياسياً يسعى بمقتضاه الوصول إلى السلطة"[2].

كما أنه يُعبِّر عن "اتحاد أو تجمُّع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[3].

يتضح مما سبق أنَّ الأحزاب السياسية تُشير إلى تنظيمات ذات برامج سياسية معينة، تُعبِّر عن مصالح فئات اجتماعية، وتسعى للوصول إلى السلطة، ويتصل ذلك بدورها في عملية التحوُّل الديمقراطي من خلال عدة مسارات؛ فهي قد تكون شريكة مع النظام الحاكم في تدعيم عملية التحوُّل الديمقراطي، وإبراز نخب سياسية تقود عملية التحوُّل، أو من خلال التنشئة السياسية التي تدعم الممارسة الديمقراطية، أو قيادة المعارضة السياسية سواء كانت من خلال المعارضة البرلمانية، أو حتى خارج البرلمان، كما يبرز دورها في مقارعة الأنظمة التسلطية وإسقاطها، والبدء في عملية التحوُّل نحو الديمقراطية.

---

[1] شادية عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص ص14-43.

[2] سربست اميدي، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة**، دهوك: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011، ص76.

[3] أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص20.

5.1.5.3 العوامل الاقتصادية

ينعكس تردّي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أي دولة سلباً على شرعية الأنظمة الحاكمة، وقد شهدت العديد من الدول موجات من المظاهرات والاحتجاجات نتيجةً لذلك، وترتبط حالة الاستقرار السياسي بالحالة الاقتصادية، ومع تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الأسعار والبطالة، وزيادة الديون الخارجية، تزداد حدَّة الغضب الشعبي ضد النظام الحاكم[1].

كما مثَّلت الأزمات الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي أبرز الأسباب في تحوُّل الدول نحو الديمقراطية، وأشارت بعض الدراسات تحوُّل ثلاث وعشرين دولة من أصل سبع وعشرين دولة بين عامي 1970–1990 إلى النهج الديمقراطي بفعل الفشل الاقتصادي، وانخفاض النمو الاقتصادي، حيث شكَّلت في هذه الحالات طبقة رجال الأعمال خطورة على استقرار النظام بفعل خسارتها من سوء الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة، فتنفصل عنها مما يُهدد النظام؛ بما تمثله هذه الطبقة من نقطة قوة لصالح النظام، ومن جانب آخر يتزايد الحراك الشعبي والاجتماعي رداً على ضغوط الأزمات الاقتصادية، وما يرافق ذلك من انقسام في صفوف النخب الحاكمة بين مؤيد ومعارض للتحوُّل الديمقراطي[2].

لقد أكدَّ مجموعة من الباحثين على وجود علاقة سببية ما بين العوامل الاقتصادية والتحوُّل الديمقراطي، على اعتبار أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تعبئة اجتماعية تقود إلى مطالب سياسية، تؤدي بدورها إلى التحوُّل الديمقراطي، بينما رأى آخرون عدم وجود علاقة بين الاثنين، وقد حققت بعض الأنظمة الشمولية نمواً اقتصادياً مثل الحكومات الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين، وكذلك دول النمور الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين مع افتقارها للنهج الديمقراطي، وقد تكون عملية التحوُّل الديمقراطي سابقة للنمو الاقتصادي أو العكس من ذلك[3].

---

[1] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص30.

[2] عبد العظيم حنفي، **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص ص3–4.

[3] شادية عبد الله، **مرجع سابق**، ص35.

وبالرغم من وجود العلاقة السببية بين التحوُّل الديمقراطي والنمو الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن الجزم بأسبقية إحداهما على الآخر، فكما يوفر النمو الاقتصادي الظروف المُهيأة لتنـــامي المطالب السياسية المؤدية للتحوُّل الديمقراطي، فإن الإصلاحات الديمقراطية أيضاً توفر الضمانة للاستثمارات الاقتصادية.

2.5.3 العوامل الخارجية

ويمكن توضيح العوامل الخارجية على النحو التالي:

1.2.5.3 النظام الدولي

شهدت تسعينيات القرن العشرين تحوّلاً كبيراً في النظام الدولي أثـــر انهيـــار الاتحـــاد السوفيتي وانقلاب ميزان القوى الدولي، وتحوُّل بعض دول أوروبا الشرقية، والدول الشـــيوعية السابقة نحو الديمقراطية مما ربط الوعي السياسي المعاصر بفكرة الديمقراطية، إلا أنـــه يمكـــن القول أن الغرب يُشجِّع الدول الخارجة عن سيطرته بالتحوُّل الديمقراطي من أجل إخراجها مـــن دائرة نفوذ الدول المنافسة له، وأنه بذات الوقت لا يدفع بالتحوُّل الديمقراطي في الدول الخاضعة لسيطرته، كي لا يفتح ثغرة في هذه الدول تستغلها الدول المنافسة والمناوئة له، وتـــأتي رغبـــة الغرب هنا خوفاً من قيام أنظمة سياسية تحمل رؤى وطنية مختلفة عما يريدها الغـــرب، تعمـــل على توزيع الموارد المحلية بطريقة تُقلِّص من سيطرة الغرب عليها[1].

وقد أبرزت هذه التحوُّلات هيمنة النموذج الديمقراطي الغربي، ونشر المبادئ الليبراليـــة والديمقراطية الغربية مما أسهم في ممارسة الضغوط من الدول الغربية لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي على الدول الأخرى، وخاصة دول العالم الثالث من اجل إلحاقهـــا بقيمها ونماذجها.

---

[1] برهان غليون، "**الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو**"، فـــي، برهـــان غليـــون وآخـــرون، **حـــول الخيـــار الديمقراطي: دراسات نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص116-117.

2.2.5.3 المؤسسات المالية الدولية

اتجهت المؤسسات المالية الدولية* إلى تبني رغبات الدول المتحكمة فيها لا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية في فرض مجموعة من الضغوط والشروط على الأنظمة الاستبدادية، مقابل حصولها على تسهيلات ومساعدات وقروض مالية، ومن ضمن هذه الشروط الحفاظ على حقوق الإنسان، وحماية الحريات العامة، واضطرت هذه الدول إلى القبول بشروط المؤسسات المالية الدولية، لما تعانيه من أزمات اقتصادية واجتماعية، مما قد يدفع هذه الدول إلى الأخذ بالتحوُّل الديمقراطي، وبالنموذج الغربي للديمقراطية، في ظل اتسام النظام الدولي بظاهرة عولمة مجموعة من المفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم تقف هذه الشروط على تحقيق التحوُّل الديمقراطي في الدول التسلطية، كما فرضت عليها الدخول في نظام اقتصاد السوق**، للحصول على القروض والمساعدات المالية من المؤسسات المالية الدولية[1].

وهناك جيلان للمساعدات المشروطة: الجيل الأول بدأ مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين الذي ركَّز على الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية التي كانت تعانيها البلدان النامية، والجيل الثاني بدأ في مطلع التسعينيات من القرن العشرين

---

* المؤسسات المالية الدولية: هي منظمات حكومية دولية دائمة، تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، وإرادة ذاتية، تنشئها مجموعة من الدول لتحقيق أهداف مشتركة، وتتكون المؤسسات المالية الدولية الرئيسية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من اجل تقديم قروض مالية للدول الأوروبية المتضررة من الحرب، أما حالياً تقدم هذه المؤسسات المساعدات والقروض للدول الأعضاء فيها، التي تعاني من أزمات اقتصادية وخاصة الدول النامية، وتشترط هذه المساعدات قيام الدول بإصلاحات اقتصادية تتمثل في؛ تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، للمزيد أُنظر عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002.

** نظام اقتصاد السوق"Market Economy": ويُسَّمى أيضاً الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الرأسمالي، ويقوم على فكرة حرية التجارة والملكية الخاصة لوسائل وعناصر الإنتاج، والمبادرة الفردية بعيداً عن قبضة الدولة، ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق، ويتم تحقيق الربح في اقتصاد السوق في ظل المنافسة والاحتكار، ويضمن حرية التنافس الاقتصادي بين الأفراد والمجموعات، وحرية تقدير أسعار السلع والمنتجات، للمزيد أُنظر محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج2، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 1993.

[1] مرزوقي عمر، **حركيات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية**، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر: مجلة المفكر، ع10، كانون الثاني/ يناير 2014، ص ص171-172.

والذي ركَّز على المشروطية السياسية، بما تشتمل عليه من إجـراء إصـلاحات ديمقراطيـة، واحترام حقوق الإنسان، مما شكَّل ضغطاً على هذه الدول لانتهاج المسار الديمقراطي[1].

3.2.5.3 ثورة المعلومات والاتصالات

أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في تحريك الإصلاح السياسي في الدول التسلطية، لما أتاحته أدواتها من إيصال المعلومات إلى المجتمع الدولي، وقللت من إمكانية الأنظمـة مـن حجب المعلومات واحتكارها، بفعل تعدد وسـائل الاتصـالات وارتفـاع جودتهـا وتنوعهـا، كالانترنت، والفضائيات، ووسائل الإعلام المختلفة، كما مكَّنت هذه الأدوات المعارضة السياسية للنظام من الاتصال بالعالم الخارجي، وكسب التأييد العالمي والدولي لها، وفضـح ممارسـات الأنظمة وانتهاكها للحريات وحقوق الإنسان[2].

أثَّرت ثورة الاتصال والمعلومات وأدواتها المختلفة من انترنت وإذاعة، وتلفاز، وقنوات فضائية في زيادة فاعلية الرأي العام، والتي جعلت من العالم قرية كونيـة، سـمحت للشـعوب بالاطلاع على مختلف الأفكار والمعتقدات والقيم، مما أجبر الحكومات والأنظمة السياسية التكيُّف مع هذه الثورة لأنها لم تعد تتمكن من السيطرة على سكانها وحدودها، ولجأت حينها الدول إلـى التخفيف من القيود على الحريات والسماح بالتعددية السياسية، والحد مـن تـدخل المؤسسـات الأمنية في المؤسسات المجتمعية[3].

4.2.5.3 ظاهرة العدوى أو المحاكاة

تُشير ظاهرة العدوى أو المحاكاة إلى تأثر الدول بنجاح تجارب التحوُّل الديمقراطي في الدول الأخرى، ويأتي هذا التأثر والمحاكاة، إما لتشابه المشكلات التي تعاني منهـا الـدول، أو

---

[1] حسين بهاز، "**الظاهرة الانتخابية بين إشكالية التمثيل والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي**"، في، بوحنيـة قـوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص228.

[2] مرزوقي عمر، **مرجع سابق**، ص174.

[3] جمال الشلبي، **التحوُّل الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن**، أبو ظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، 2009، ص ص34-35.

نتيجة امتلاك بعض الدول للقوة بفعل ونتيجة لتحوّلها إلى الديمقراطية، وغدت بـذلك نموذجـاً سياسياً للدول الأُخرى، وقد أسهمت الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات في إبـراز تجـارب الدول الناجحة في التحوُّل الديمقراطي، وأصبح من العسـير علـى الـدول التسـلطية حجـب المعلومات عن شعوبها من العالم الخارجي، وإخفاء انتهاكها للحريات وحقوق الإنسـان علـى الصعيد الداخلي، إلى جانب قدرة المعارضة السياسية من خلال ما أتاحته الثـورة التكنولوجيـة بالاتصال مع العالم الخارجي، ونشر مظلمتها وفضح ممارسات الأنظمة الاستبدادية[1].

ولعل ما جرى في المنطقة العربية نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011، لخيـر شـاهد على ظاهرة العدوى أو المحاكاة؛ من خلال تأثُّر الشعوب بما جرى من حراك شـعبي وثـورة انطلقت في تونس لتمتد إلى مجموعة من الدول العربية والتي استطاع عدد منها إسقاط أنظمـة استمرت لمدة عقود، وما زالت دول أخرى تشهد حراكاً شعبياً لغاية الآن.

5.2.5.3 التدخل الخارجي

يأخذ التدخل الخارجي عدة أشكال؛ كالتدخل العسكري، أو من خلال دعم حركات التمرد والانفصال، أو يكون من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنمائية، أو تقديم الدعم السياسي، وتتباين جدوى التدخل من شكل لآخر في سبيل تحقيق التحوّل الديمقراطي، وانه من المُلاحـظ عدم وجود جدوى للتدخل العسكري في تحوُّل الدول نحو الديمقراطية، وخاصة إذا ما رافق هذا التدخل عدم وجود إرادة شعبية وسياسية لتحقيق ذلك، ويتضح أن للأشكال الأُخرى من التـدخل الأثرَ الأكبرَ في دعم برامج التنمية والديمقراطية في الدول المسـتهدفة، والمسـاعدات الماليـة الموجهة في سبيل ذلك لا سيَّما إن استطاعت الدول المستفيدة منها استثمارها بالشكل المطلوب.

6.3 أساليب التحوُّل الديمقراطي وأشكاله

تتباين الأساليب والأشكال التي يتم بها التحوّل الديمقراطي، فقد يكون بنمط التحوُّل مـن أعلى بمبادرة النُخب الحاكمة بتبني الديمقراطية، أو بالإحلال الذي يتم عن طريـق المعارضـة

[1] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص ص38-39.

حين استلامها الحُكم بعد الإطاحة بالنظام الحاكم، أو من خلال الإحلال التحوُّلي الذي يُشير إلى نتاج مجموعة من الجهود والمفاوضات بين النظـــام الحـــاكم والمعارضـــة وصـــولاً للتحـــوُّل الديمقراطي[1].

1.6.3 أسلوب التحوُّل/ التحوُّل من أعلى إلى أسفل (Transformation)

يحدث التحوُّل في أسلوب التحوُّل من أعلى بناءً على الرغبة التي تُبديها النُخب الحاكمة في إجراء التحوُّل الديمقراطي، وتختلف دوافع هذه النخب في تبني الديمقراطية، بدءاً من إدراكها أن تكاليف البقاء في السلطة المتمثلة في تسييس الجيش، والمشكلات الاقتصادية يجعل الخـــروج منها أمراً مرغوباً، والحدّ من المخاطرة التي تترتب على التمسك بالسلطة، وإنّ تعـــرُّض هـــذه النخب لتدهور شرعيتهم يجعلهم يتبنون إجراءات ديمقراطية كالانتخابات على أمل البقـــاء فـــي السلطة، إضافة إلى إيمانهم بأن التحوُّل الديمقراطي يُجنِّب بلادهم العقوبات الاقتصادية، ويتـــيح لها المعونات الاقتصادية، والمشاركة في التكتلات الدولية، وقد تسعى بعض النُخب إلى الاكتفاء بالتحوُّل الليبرالي دون الوصول إلى التحوُّل الديمقراطي لتهدئة المعارضة، وامتصاص الغضب الشعبي، فيقومون بإطلاق بعض الحريات المدنية، والسماح بتشكيل الأحـــزاب السياســـية، دون إجراء الانتخابات رغبة في التمسك بالسلطة[2].

ويأتي توجه النظام واستجابته للتحوُّل من خلال إيمانه بـــالنهج الـــديمقراطي، وقبولـــه بالتعددية والمشاركة السياسية، واحترامه لحقوق وحريات المـــواطنين، أو اســـتجابة للمطالـــب الشعبية المنادية بالإصلاح، في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية سيئة تعيشها الدولـــة، ويأتي هنا التحوُّل الديمقراطي بمبادرة من النظام السياسي في محاولة منه لامتصاص الغضـــب الجماهيري، أو في تبّني سياسات تهدف إلى التحوُّل الديمقراطي تحت ضغوط خارجية ودولية[3].

يتضمن التحوُّل من أعلى ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة ضعف النظـــام، وظهـــور نُخـــب إصلاحية داخله، ومعارضة ديمقراطية من خارجه، ومن ثم تبّني النظام مجموعة من الخطوات

---

[1] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **مرجع سابق**، ص185.

[2] **المرجع السابق**، ص ص200-201.

[3] محمد بني سلامه، **مرجع سابق**، ص60.

الإصلاحية، وتنتهي بإقامة نظام ديمقراطي جديد وتترسخ دعائمه، وعادة تأتي الخطوات الإصلاحية التي يتبناها النظام على هيئة شكلية دون تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، أو إجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أن شروع النظام بالسماح للممارسة السياسية حتى لو كانت شكلاً يؤدي إلى المزيد من الضغوط عليه فيضطر للقيام بخطوات حقيقية نحو الديمقراطية[1].

ما يُميِّز هذا النمط من التحوُّل اقتناع النُخب الحاكمة، أو الجناح الإصلاحي داخل النظام الحاكم بالديمقراطية، وعدم القدرة على الاستمرار بالنهج القديم، وتمتعه بقوة أكبر من قوة المعارضة سواء من داخل النظام أو خارجه، فتكون رغبة وسلوك هذا الجناح القوة الدافعة للتحوُّل الديمقراطي وبدايته، وتختلف طرق وصول الجناح الإصلاحي للحكم سواءً بموت مؤسس الأنظمة القديمة، أو مجيء الإصلاحيين من المؤسسة العسكرية نتيجة لانقلابات عسكرية[2].

2.6.3 أسلوب الإحلال/ التحوُّل من أسفل إلى أعلى (Replacement)

ينتج أُسلوب الإحلال من تزايد قوة المعارضة، وضعف الحكومة، وسيادة العناصر المتشددة بها غير الراغبة بتغيير النظام، مما يؤدي إلى انهيار النظام، وتسلم المعارضة مقاليد الحكم، ويتضمن نمط الإحلال ثلاث مراحل وهي؛ النضال من اجل إسقاط النظام، إسقاط النظام، إقامة النظام الديمقراطي، ويتطلب أسلوب الإحلال أن تعمل المعارضة إلى إضعاف قوى النظام وإنهاكها، وتحشيد القوى إلى جانبها خاصة الطلبة، والمثقفين، والأحزاب السياسية، والطبقة المتوسطة من الموظفين والمهنيين وصغار التجار، إلى جانب ضمان عدم تدخل الجيش الذي يُعد مصدر التأييد الأكبر للنظام، ومحاولة المعارضة كسب سخطه ضد النظام، مع الاستمرار بتعبئة الجماهير لإسقاط النظام، وتنظيم المظاهرات والمسيرات لذلك وصولاً إلى إسقاطه[3].

---

[1] عبد الفتاح ماضي، "**مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**"، في، محمّد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب ؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص44.

[2] **المرجع السابق**، ص ص47-48.

[3] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **مرجع سابق**، ص ص217-221.

ويتضح أن أسلوب التحوُّل من أسفل يأتي من خلال إسقاط النظام الحاكم، ولا يتضمن تسويات تؤدي إلى تسليمه السلطة، وهو أكثر التصاقاً بالضغوط الشعبية، ولكن يعتبر الأسلوب الأكثر خطراً على مستقبل الدولة؛ لاحتمال ظهور نظام استبدادي آخر، وهنا يتوقف التحوُّل الديمقراطي على دور النُخب الجديدة في ترسيخ العملية الديمقراطية، من خلال تفويت الفُرص على المتشددين، وخلق أرضية تفاهم مشتركة بين جميع الأطراف[1].

3.6.3 أسلوب الإحلال التحوّلي (Transplacement)

إنتاج أسلوب الإحلال التحوُّلي، أو التحوُّل من خلال التفاوض يكمن في عدم قدرة المعارضة على إسقاط النظام، مع قدرتها لدفع النظام إلى إجراء مفاوضات معها من أجل تغيير بعض بُنى النظام، ويتزامن ذلك مع وجود نُخب حاكمة راغبة في التحوُّل الديمقراطي، ولا مانع لديها من التفاوض مع المعارضة، ويتضمن الإحلال التحوُّلي عملية سياسية تتميز بتوازن القوى بين النظام والمعارضة، وضعف قوى النظام، واستغلال هذا الضعف من المعارضة لإسقاط النظام، ومحاولة النظام احتواء المعارضة، وصولاً للمفاوضات في إدراك كل من النظام والمعارضة لمخاطر المواجهة[2].

يُسهم السلوك الذي يمارسه النظام والمعارضة في نمط الإحلال التحوُّلي في إجراء التسوية فيما بينهما، من خلال قدرة المعتدلين في المعارضة امتلاك القوة اللازمة للسيطرة على من يرفضون التفاوض مع النظام من داخل المعارضة، والقدرة على تقديم تنازلات في عملية التفاوض، وكفاءتهم التفاوضية مع النظام واعترافها به كشريك في عملية التغيير، وفي المقابل على النظام أن يتقبل المعارضة كممثلة شرعية لقطاعات واسعة من الجماهير، مما يُهيِّئ أرضية مشتركة للتفاهم، وخلق أهداف مشتركة فيما بينهما[3].

تتعدد أشكال الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة، وتتباين من دولة لأُخرى، وتختلف الأطراف حسب ظروف الدولة، فقد يكون الاتفاق بين النُخب العسكرية والمدنية حول دور كل

---

[1] بوروني زكرياء، **مرجع سابق**، ص67.

[2] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **مرجع سابق**، ص ص227-229.

[3] **المرجع السابق**، ص ص235-236.

منهما في مسار التحوُّل الديمقراطي، أو تكون بين الأحزاب السياسية حول المشاركة السياسية والانتخابات، أو بين مؤسسات النظام وبين الاتحادات العمالية ورجال الأعمال، وقد يكون الاتفاق مكتوباً، أو غير مكتوب، ويعكس مدى التزام الأطراف، ورغبتها في إحلال النهج الديمقراطي[1].

7.3 مراحل التحوُّل الديمقراطي

1.7.3 مرحلة انهيار النظام السلطوي

تتسم هذه المرحلة بمجموعة من الصراعات بين الأطراف السياسية يسعى كل منها الدخول للمشهد السياسي وتحديد قواعد اللعبة السياسية، وليس بالضرورة أن يؤدي انهيار النظام السلطوي إلى قيام نظام ديمقراطي، لأسباب تتعلق بممانعة النُخب العسكرية، أو السياسية، أو المدنية لعملية التحوُّل، أو لعدم توفر الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المساندة للتحوُّل الديمقراطي[2].

2.7.3 مرحلة إقامة النظام الديمقراطي

يتم اتخاذ قرار وإقامة النظام الديمقراطي؛ حينما يستجيب النظام السياسي للضغوطات الواقعة عليه من البيئة الداخلية والخارجية بدافع البقاء، والتكيُّف والحفاظ على ذاته، وتتسم هذه المرحلة بتواجد مؤسسات النظام القديم إلى جانب مؤسسات النظام الجديد، مما يؤدي إلى تقاسم السلطة بين الديمقراطيين والسلطويين[3].

3.7.3 مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي

تتميز هذه المرحلة بترسيخ التحوُّل الديمقراطي الذي يتم من خلال اتفاق الأطراف السياسية والنُخب على مختلف إجراءات النهج الديمقراطي، مع وجود مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات، بمعنى اقتناع الأحزاب السياسية والمؤسسات بعدم وجود بديل للتحوُّل الديمقراطي،

---

[1] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص ص41-42.

[2] حسين بهاز، **مرجع سابق**، ص216.

[3] **المرجع السابق**، ص216.

ونبذ كل ما يمكنه إعاقة هذا التحوُّل، والاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف، ويتبنى الجميع النهج الديمقراطي في إدارة الصراعات السياسية بطرق سلمية، بما يضمن احترام التنوع والتعدد السياسي والمجتمعي[1].

4.7.3 مرحلة التماسك الديمقراطي

تعتبر مرحلة التماسك الديمقراطي أو النضج الديمقراطي آخر مراحل التحوُّل الديمقراطي التي تتميز بتخلُّص النظام السياسي الجديد من سلبيات ورواسب النظام القديم، ويمتلك حينها النظام الجديد القدرة على التعامل مع المجتمع والمؤسسات بناءً على القيم الديمقراطية، بما يتيح فرصة المشاركة من الجماعات والأفراد على أساس المساواة، والمواطنة التي تُعد ابرز مظاهر هذه المرحلة، بما فيها الاعتراف بالمعارضة السياسية، والتعددية الحزبية، والمعارضة البرلمانية، التي تعمل كمُراقب لأداء الحكومة والنظام[2].

8.3 التحديات التي تواجه عملية التحوُّل الديمقراطي

تقف أمام عملية التحوُّل الديمقراطي جُملة من التحديات تتعلق بمدى دعم البيئة الثقافية والاجتماعية لتطوير الثقافة السياسية الداعمة للعملية الديمقراطية، وتتمثل التحديات الاجتماعية في صعوبة تغيير الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتحديات السياسية التي تبرز في حالة عدم اليقين من نجاح عملية التحوُّل الديمقراطي، وما يرافق ذلك من فوضى وقلق شعبي، والتحديات الاقتصادية الكامنة في مدى القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحالة الصراع بين الأطراف السياسية، ومحاولاتها البحث عند دور في المشهد السياسي، عطفاً على العلاقات المدنية العسكرية، والتحديات الإقليمية والدولية.

---

[1] زريق نفيسة، **مرجع سابق**، ص ص22.

[2] زعاطشي حميد، **المعارضة البرلمانية والتحول الديمقراطي في العالم العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت 1990-2006**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2009، ص21.

1.8.3 البيئة الثقافية والاجتماعية

يلعب الموروث الثقافي والتاريخي للدول الآخذة بالتحوُّل نحو الديمقراطية دوراً سلبياً في التحوُّل الديمقراطي؛ إن كانت الثقافة السائدة مُعادية للديمقراطية، وتُعيق من انتشار المعايير الديمقراطية، من خلال عدم ملائمة توجهاتها ومعتقداتها وقيمها للنهج الديمقراطي، فتتنكر شرعية قيام المؤسسات الديمقراطية، وتُشكِّل عائق أمام القيام بمهامها[1].

كما تبرز التحديات الثقافية والاجتماعية في طبيعة المجتمع إن كان يتصف بقوة البُنى التقليدية ذات العلاقات القبلية، التي تخلق انتماءات للأفراد والجماعات تُضعف الولاء للدولة ومؤسساتها، وتظهر أيضاً هذه الانتماءات في الممارسات والسلوكيات داخل مؤسسات الدولة ذاتها وحتى أحزابها، مما يجعل منها المحدد الأساسي في مواقع الأفراد، ومناصبهم داخل أُطر الدولة، مما يعكس ضعف انتشار القيم الديمقراطية، لا سيَّما انتهاج العنف بين الدولة والمعارضة، وغياب أسلوب الحوار والتعددية الفكرية والسياسية[2].

ويحدد أيضاً العامل الثقافي اتجاه وسرعة عملية التحوُّل الديمقراطي، وان كانت الثقافة اقل أهمية في بداية عملية التحوُّل الديمقراطي، فإنها تكتسب من الأهمية القصوى في مرحلة تدعيم وتعزيز الديمقراطية، وذلك من خلال تقبُّل المواطنين الثقافة الديمقراطية، واستيعابهم لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات التي من شانها تحقيق مفاهيم ومؤشرات الديمقراطية[3].

2.8.3 التحديات المؤسسية والدستورية

تظهر التحديات المؤسسية لدى الدولة الآخذة في التحوُّل الديمقراطي في ضعف البناء المؤسسي الحديث، بما يشتمل عليه من مؤسسات تحدد عمل الحكومة، وتُنظِّم آليات التفاعل بين السلطة والمجتمع وفق ضوابط قانونية ودستورية، وتحدد الحقوق والواجبات فيها لكلا الطرفين،

---

[1] صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **مرجع سابق**، ص385.

[2] فؤاد الصلاحي، "**معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن: غياب المشروع الوطني الحداثي**"، في، محمّد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص209-210.

[3] شادية عبد الله، **مرجع سابق**، ص34.

وإن غياب البناء المؤسسي يجعل من الممارسات الشخصية تتفوق على الممارسات القانونية، مما يؤدي إلى استمرار الصراعات السياسية بناءً على آليات تقليدية، ويُشكِّل عقبة أمام التحوُّل الديمقراطي الذي يرمي إلى إدارة الصراع السياسي بأدوات سلمية ضمن القواعد القانونية والمؤسسية[1].

إن المرحلة الانتقالية من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي يستدعي كتابة دساتير جديدة، ويعتري ذلك مجموعة من التحديات تبدأ من إقرار مواد دستورية مثار للجدل والانقسام، وحامية لحقوق المواطنين بما فيهم الأقليات، خاصة باتسام هذه المرحلة بالنزاعات والانقسامات، وبتسويات بين الأطراف المتصدرة للمشهد السياسي، بعد انهيار النظام القديم، وتظهر هذه التسويات في الدستور الجديد، وتكن حلاً لمشاكل اقتصادية واجتماعية حالية، أو لخلافات مؤقتة بين الأطراف السياسية، وقد تُمثِّل مشاكل للدولة على الأمد البعيد في ظل صعوبة التوقع في المستقبل[2].

3.8.3 التحديات الاقتصادية

إن ضعف النمو الاقتصادي، وغياب الإصلاح الاقتصادي، بما يشتمل على رفع الدعم عن السلع الأساسية، وعدم قيام الدولة بواجباتها الاجتماعية، زاد من عدد الفقراء والعاطلين عن العمل، وقلَّص الطبقة المتوسطة، وإن عدم الاستقرار السياسي أضعف من حجم الاستثمارات الاقتصادية، مما شكَّل من هذه التحديات معيقات واضحة أمام التحوّل الديمقراطي، ويمكن قراءة هذه العلاقة أنه بانهيار الطبقة الوسطى، يجعلهم عُرضة للابتزاز المادي في الممارسات الديمقراطية، وخاصة في الانتخابات من قبل الأغنياء والمستنفذين في السلطة، مما يجعل القرار السياسي رهين فئة واحدة[3].

وتتميز عملية التحوُّل نحو الديمقراطية بتنامي وتعالي المطالب الشعبية ذات العلاقة بتحسين الوضع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، مما يضع الحكومة والنظام الحاكم الجديد أمام

---

[1] فؤاد الصلاحي، **مرجع سابق**، ص ص208-209.

[2] عبد العظيم حنفي، **مرجع سابق**، ص6.

[3] فؤاد الصلاحي، **مرجع سابق**، ص213.

مجموعة من الضغوط الشعبية، والتي تشكل أبرز التحديات لأنها ناتجة من سوء الوضع الاقتصادي، وتستغل هذه الحالة المعارضة السياسية، وتُشكِّل خطورة على بقاء النظام الحاكم، إضافة إلى حالة الارتباك في المشهد السياسي، والتي قد تترافق بانفلات في الوضع الأمني مما يُسبب إرهاق يصيب مؤسسات الدولة على اختلافها.

4.8.3 العلاقات المدنية العسكرية

تُشكِّل العلاقات المدنية العسكرية أبرز التحديات أمام عملية التحوُّل الديمقراطي، ويكمن نجاح التحوُّل الديمقراطي في سيطرة المدنيين على العسكريين؛ بمعنى تعظيم التدخل المدني وتقليل التدخل العسكري في الشؤون السياسية والأمن القومي، لما تعكسه سيطرة العسكريين على النظام السياسي من مخاطر، تبرز في العقلية العسكرية، وما تقوم عليه من طاعة ومركزية للقرار، والتي تُعد نقيضاً للحرية والمساواة، ويتحقق تحييد العسكريين من الحياة السياسية بوجود حدود مؤسسية للعسكريين، ووضوح قواعد ممارسة النظام الديمقراطي[1].

5.8.3 التحديات الإقليمية والدولية

تفرض عملية التحوُّل الديمقراطي مجموعة من التحديات الدولية والإقليمية على صُنّاع القرار، والنُخب الحاكمة في الدول الآخذة بالتحوُّل نحو الديمقراطية، وتتصل هذه التحديات بالاتفاقيات، والمعاهدات الدولية والإقليمية المبرمة مُسبقاً مع المنظمات الدولية ودول العالم، وكيفية تعاطي النظام السياسي الجديد مع هذه الاتفاقيات، سواء برفضها وما يترتب عليه من انعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي، خاصة في ظل ربط مجموعة من الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات الإقليمية بالمعونات والمساعدات الاقتصادية، وفي حال البقاء على هذه الاتفاقيات والمعاهدات، قد ينطوي على ذلك مخاطر الاحتجاج الشعبي لا سيَّما في مرحلة تتسم بالتوتر الشعبي كأحد سمات التحوُّل الديمقراطي.

---

[1] شادية عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص38-39.

كما تتعلق التحديات الإقليمية بالتهديدات الأمنية، وتتباين هذه التهديدات من دولة إلى أُخرى وفقاً لجوارها الإقليمي، وتتعاظم هذه التهديدات أثناء التحوُّل الديمقراطي؛ لانشغال المؤسسات الأمنية بالحفاظ على الأمن الداخلي في ظل تنامي حالات العبث الأمني التي ترافق عملية التحوُّل الديمقراطي، مما يستوجب من الدولة بمضاعفة الجهود الأمنية للحفاظ على الأمن الداخلي رداً على محاولات بعض الخارجين عن القانون استغلال هذه المرحلة، إلى جانب مواجهة التهديدات الأمنية الصادرة عن البيئة الإقليمية؛ كمحاولة دخول الجماعات المسلحة، وتهريب السلاح والمخدرات والآثار، وانعكاس ذلك على الاستقرار الأمني.

9.3 سمات التحوُّل الديمقراطي

1.9.3 عملية مُعقدة ونسبية

تتسم عملية التحوُّل الديمقراطي بأنها عملية مُعقدة ونسبية، تبرز نسبيتها في احتمال تعرضها لانتكاسات ومخاطر تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي، وعملية معقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية[1]، وتتسم عملية التحوُّل الديمقراطي بسمة التعقيد لأنها تتضمن تغيُّرات في الأهداف والأبنية، وتُمثِّل نتاج عمليات معقدة تتفاعل فيها التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

كما تختلف مسارات عملية التحوُّل الديمقراطي ونتائجها، وتستغرق فترة زمنية طويلة، بصرف النظر عن الطريقة والأسلوب التي تمت بها عملية التحوّل سواء عن طريق التغيير الثوري، والانقطاع الكامل والمفاجئ عن النظام السياسي السابق، أو عن طريق التسوية السلمية والتفاوض بين النظام السياسي القائم والمعارضة، كما يأتي التحوُّل الديمقراطي نتيجةً للالتزام بالنهج الديمقراطي، والقدرة على الاستمرارية بهذا النهج، بما يرتكز عليه من إجراءات كإجراء الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وإقرار دستور يضمن الحريات[3].

---

[1] شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص27.

[2] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص11.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المنتدى الدولي حول مسارات التحوّل الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً**، القاهرة: 6/5 يونيو/ حزيران 2011، ص ص7-8.

ويوضح الباحث أن عملية التحوُّل الديمقراطي تشتمل في إحدى مراحلها على مؤسسات النظام القديم إلى جانب المؤسسات الجديدة، وتبرز الحالة التي تتصف بالتعقيد كون النظام هنا نظاماً مختلطاً وهجيناً ما بين النظامين القديم والجديد، والصعوبة التي تعتري هذه الحالة في وجود الإجراءات والسياسات السابقة، والتي من الصعب التخلص منها بسرعة، إضافة إلى التخوف من محاولة نُخب وعناصر النظام القديم من السيطرة على العناصر الجديدة، أو عرقلة مسار التحوُّل الديمقراطي، أو محاولة العودة إلى الخلف.

2.9.3 التدرج والمرحلية

أكدت أغلب الدراسات أن عملية التحوُّل الديمقراطي لا يمكن أن تتم بشكل مفاجئ، وإنما تمر بسلسلة من العمليات والمراحل، وتستغرق فترة زمنية تختلف مدتها من دولة إلى أخرى نحو الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، ورغم تباين تجارب الانتقال بين الدول واختلاف ظروفها، وتفاوت دور العوامل المؤثرة في التحوُّل الديمقراطي، إلا أن اغلب الدول التي تحوّلت نحو الديمقراطية، مرَّت عبر مسارات ومراحل لتحقيق ذلك.

فكان لا بد من التدرج والمرحلية بداية في التخلص من مؤسسات ورواسب النظام القديم، ومن ثم الشروع في صياغة عقد اجتماعي جديد يضمن إقامة نظام ديمقراطي، وبناء مجموعة من المؤسسات تهدف إلى ترسيخ العملية الديمقراطية، باستهداف أُطر الدولة ومؤسساتها، ومن جانب آخر المنظومة السياسية والثقافية والاجتماعية، من أجل تحقيق هدف العملية الديمقراطية المتمثل بقبول الجميع من مؤسسات وأفراد وجماعات لإجراءات وقواعد ومحددات النهج الديمقراطي.

3.9.3 التأثر بالبيئة الداخلية والخارجية

يرى الباحث أن التحوُّل الديمقراطي أو اتخاذ أي خطوات في طريق التحوُّل نحو الديمقراطية يتأثر بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية أو الخارجية، أو لتضافر مجموعة عوامل من كلا البيئتين، ويُلاحظ أنه ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وتشكُّل النظام الدولي

الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الذي جعل منها الأكثر هيمنة وسيطرة على دول العالم، وحذا بها تُمرر النموذج الغربي بما فيه من مفاهيم تتعلق بالديمقراطية، وكما أسهمت ضغوط المؤسسات المالية الدولية على الدول السلطوية بتبنيها مجموعة من المفاهيم الديمقراطية، بغض النظر عن الأهداف التي تقف وراء هذه الشروط، إلا أنها أسهمت في قيام مجموعة من الدول بسلسلة إصلاحات نحو الديمقراطية.

كما لعبت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الأهمية في كشف السياسات الداخلية للدول، وجعلت من العالم قرية كونية صغيرة تؤثر وتتأثر بما حولها من أحداث، ومكَّنت المعارضة السياسية من فضح الأنظمة التسلطية، وأسهمت في نقل تجارب الدول في التحوُّل الديمقراطي للدول الأخرى، ولعب التدخل الخارجي أيضاً دوراً مؤثراً في تبني الأنظمة المعايير الديمقراطية، وإن كان التدخل الإنساني والاقتصادي والتنموي أكثر جدوى من التدخل العسكري.

أما من ناحية دور البيئة الداخلية فاضطلعت بدور قد يفوق من الأهمية عوامل البيئة الخارجية؛ لأنه مهما تعاظمت العوامل الخارجية دون أن يرافق ذلك إرادة وطنية، وتوافق ديمقراطي بين الأطراف السياسية الداخلية ما كانت لتنجح تجارب التحوُّل الديمقراطي، وذلك لأن مسيرة التحوُّل الديمقراطي تتسم باستغراقها فترة زمنية لا تتوقف باتخاذ القرار الديمقراطي، وإنما تتجاوز ذلك في مراحل تدعيم وترسيخ عملية التحوُّل الديمقراطي التي تحتاج إلى احتكام جميع أطراف المشهد السياسي الداخلي من أحزاب، ومنظمات مدنية، ومؤسسات سياسية لقواعد النهج الديمقراطي.

4.9.3 عملية تحوُّل و انتقال من وضع لآخر

يترتب على عملية التحوُّل الديمقراطي إنشاء مؤسسات جديدة تنقطع مع الماضي، وتؤسس لمرحلة جديدة بما فيها من أدوار وقواعد وتصرفات ومحددات، تضمن انتقال الحُكم من النُخبة والقلة إلى حُكم الأغلبية من خلال القنوات التي تتيحها العملية الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات، ومن جانب آخر ينطوي على التحوُّل الديمقراطي تحوُّلاً في المنظومة الثقافية

والاجتماعية بتقبُّل المجتمع لقواعد اللعبة الديمقراطية كوسائل للتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، علاوة على ما يعتري عملية التحوُّل الديمقراطي من إعادة تشكيل ميزان القوى، بانهيار مؤسسات وأحزاب سياسية وصعود أُخرى، وتنامي دور المجتمع المدني على اختلاف هيئاته في الدولة.

10.3 مؤشرات التحوُّل الديمقراطي

تقوم الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى إنجاح عملية التحوّل الديمقراطي، كما تُعد أيضاً هذه الإجراءات في حال تدعيمها وترسيخها مؤشرات تدل على وجود حالة من الديمقراطية، تتباين من دولة إلى أخرى، وأهم هذه المؤشرات:

1.10.3 الدستور الديمقراطي

تعكس المواد والبنود والأحكام التي يشتمل عليها الدستور مدى التقدُّم الديمقراطي في الدولة صاحبة الدستور، ويتحلّى بمكانة متميزة كونه يسمو على كل القواعد القانونية، فلا يجوز مخالفته ويجب احترامه، وتبرز أهمية الدستور في تأكيده على مجموعة من المبادئ التي تجعل منه دستوراً ديمقراطياً، فينظم السُلطات العامة، ويحدد صلاحياتها، ويؤكد على مبدأ سيادة القانون، ويفصل بين السُلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويُسهم ذلك في عدم حصرها بيد فئة واحدة، مما يحافظ على الحقوق والحريات العامة، ويضمن التداول السلمي على السُلطات[1].

تحتاج عملية التحوُّل الديمقراطي إلى عقد اجتماعي جديد، وتبرز ملامح هذا العقد في دستور الدولة الذي يضمن الحريات وينص على الحقوق، وتختلف مواقف الدول بخصوص إقرار الدساتير الجديدة، فمنها من يعمد إلى إسقاط وتغيير الدستور القديم، واستبداله بدستور جديد، ومنها من يجري تعديلات دستورية ترى فيها ضمانة للحفاظ على حقوق المواطنين، وتُقرّ بالتعددية السياسية، وتُسهم بانتقال الدولة إلى عهد ديمقراطي جديد، ويرتبط إقرار الدستور الجديد

[1] فيصل شطناوي، **محاضرات في الديمقراطية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ت، ص ص27-29.

بالأسلوب الذي تم فيه عملية التحوُّل الديمقراطي، فإذا كان أسلوب التحوُّل عن طريق التغيير الثوري فتذهب الدول إلى إسقاط الدستور القديم، أما إذا كان عن طريق التفاوض مع النظام فتلجأ الدول إلى إجراء مجموعة من التعديلات الدستورية[1].

2.10.3 الحقوق والحريات العامة

يهدف التحوُّل نحو الديمقراطية إلى تنظيم سلطة الدولة وترتيبها، بحيث تكون متوافقة مع حقوق الأفراد وحرياتهم، مما يضمن التعايش بين النظام السياسي والأفراد بشكل سلمي وآمن، ولذا تنُص أغلب الدساتير الديمقراطية على الحريات العامة للمواطنين، بما فيها حرية الرأي، وحق الوصول إلى المعلومات، وتشكيل الأحزاب السياسية، وحق الاقتراع، وحق الترشح، وحق الاعتقاد، وحق التجمع، وتتضمن هذه الدساتير مجموعة من الضمانات القانونية والسياسية من أجل ممارسة هذه الحريات، كالفصل بين السُلطات وتحديد صلاحياتها، والضمانات القضائية؛ بتشكيل هيئات قضائية مستقلة ونزيهة، يلتجأ إليها الأفراد في تحصيل حقوقهم وحرياتهم[2].

وترتبط الحقوق والحريات العامة بتعزيز العملية الديمقراطية، من خلال إفساح الأنظمة الحاكمة بمشاركة الأفراد في الحياة السياسية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الحريات، وكذلك القدر الذي يتمتع به الأفراد من حريات وحقوق يعكس المدى الذي تتحلى به الأنظمة الحاكمة من ديمقراطية، وقد بلغت هذه الحقوق والحريات مبلغاً هاماً حيث نصت عليها أغلب العهود والمواثيق الدولية[3].

3.10.3 الفصل بين السلطات

يعود مبدأ تعدد السلطات وفصلها إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسيكيو (Montesquieu)، والذي شرحه في كتابه "روح القوانين" الصادر في عام 1748، وأكد على ضرورة فصل

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سابق**، ص10.

[2] فيصل شطناوي، **مرجع سابق**، ص ص29-30.

[3] محمد عصفور، "**ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية ومصيرية**"، في، علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص241.

السلطات، وعدم تركيزها في سلطة واحدة لمنع الاستبداد والطغيان من الحاكمين، مما يستوجب فصل السلطات، وتوزيعها إلى ثلاث سُلطات؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، والى جانب ذلك دعا مونتسكيو إلى التعاون والتنسيق بين هذه السُلطات لتجنب فوضى الحكم[1].

وتبرز أهمية مبدأ الفصل بين السلطات لتعزيز العملية الديمقراطية؛ لأنه يقوم على قدرة كل سلطة من السلطات الثلاث الحد من هيمنة السلطة الأخرى، فالسلطة التشريعية تراقب السلطة التنفيذية، وتمنح الثقة للحكومة أو تحجبها، وتقر الموازنة العامة، ولا يمكن أن تمضي السلطة التنفيذية بأي قرارات وسياسات دون إقرارها من السلطة التشريعية، كما للسلطة القضائية القدرة على محاسبة السلطة التنفيذية، ولها الحق في الاعتراض على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية إن كانت مخالفة من الناحية الدستورية والقانونية، كما تتمتع السلطتان التنفيذية والتشريعية في حق التدخل بالسلطة القضائية من خلال إصدار القوانين التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات القضاء[2].

4.10.3 التداول السلمي على السلطة

إن النهج الديمقراطي يعني في إحدى مؤشراته اختيار المواطنين لممثلين عنهم في حكم وإدارة الدولة خلال فترة زمنية محددة، وأمام هذا الاختيار توجد العديد من التوجهات والبرامج السياسية ليختار المواطن منها ما يناسبه، ويتضح ذلك بشكل خاص في الانتخابات التي تجري على مستوى الدولة سواء الرئاسية أو النيابية وحتى البلديات، مما يعني وجود أحزاب سياسية منها من استطاع حصد الأصوات واستلام الحكم، ومنها في المعارضة، وأحزاب المعارضة قد تستطيع في انتخابات أُخرى الفوز وهذا يعني تداولها السلطة، ويظهر التحوُّل الديمقراطي في هذه الحالة بوجود آليات تنظم التداول السلمي للسلطة، دون انتهاج أي شكل من أشكال العنف، وإيماناً بالمشاركة والتعددية السياسية[3].

---

[1] معن أبو نوَّار، **في الديمقراطية الحديثة**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص ص100-101.

[2] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، 2006، ص86.

[3] **المرجع السابق**، ص ص78-79.

ما يؤخذ على النظم العربية عامة وعلى النظام التونسي ما بعد دولة الاستقلال ولغاية نشوب الثورة التونسية عام 2010، تغييبه لمفهوم التداول على السلطة، فقد اتسمت المنظومة السياسية في فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي بالمنظومة التسلطية، من خلال استفراد رئاسة الدولة بجميع صلاحياتها، وهيمنة النظام الحاكم على جميع مفاصل الدولة، مع شروعه بنفس إقصائي طال اليساريين والإسلاميين على حد سواء، وقد عطَّلت سياسات النظام السياسي التونسي الحياة الحزبية والمشاركة السياسية وألغت التعددية السياسية الحقيقية، مما أفقد النظام السياسي التونسي مصداقيته في ادعاءاته لفتح باب المشاركة للقوى والأحزاب السياسية، ولعل ما يدلل على غياب تداول السلطات في تونس انه ومنذ تحرر تونس من الاستعمار الفرنسي عام 1956 ولغاية عام 2010 أي ما يقارب أربعة وخمسين عاماً لم يرأس تونس سوى شخصين.

5.10.3 استقلال القضاء

تضطلع السلطة القضائية في مهام حل النزاعات التي تنشأ بين الأطراف، سواء كانت بين الأفراد، أو الجماعات، أو شخصيات اعتبارية، أو سلطات عامة ومحلية، وتتعدد مؤسسات السلطة القضائية من محاكم نظامية، ومحاكم استئناف، وعدل عليا وغيرها، وللسلطة القضائية الحق في الطعن بأي قانون مقدم من السلطة التشريعية، ترى فيه قانوناً غير دستوري، ويُعد مبدأ استقلال القضاء أحد شروط النظام الديمقراطي الدستوري، مع التزام القضاء بما ينص عليه دستور الدولة وأحكامها وقوانينها[1].

ويُشكِّل استقلال القضاء ضمانة للحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم، مما يتطلب هيئة قضائية مستقلة تتطلع بمسؤولية الحفاظ على سيادة القانون، ويعني استقلال القضاء؛ استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وتدخلاتها، وعدم تدخل السلطة التنفيذية في تعيين القضاة، وإنما من قبل السلطة القضائية، ولا يحق للسلطة التنفيذية عزل أي من القضاة، كما يعني

[1] معن أبو نوَّار، **مرجع سابق**، ص106.

استقلال القضاء؛ استقلال شخصي يتمتع فيه القضاة بأداء مهامهم وواجباتهم دون تدخل أو خوف من أحد، سواء كانوا أفراد أو جماعات أو سلطات، مع ضمانات دستورية وقانونية لذلك[1].

6.10.3 الانتخابات

تُعد الثقافة الانتخابية إحدى مؤشرات التحوُّل الديمقراطي، ولا تتوقف الثقافة الانتخابية على مشاركة المواطن في الانتخابات وعملية الاقتراع، وتتعدى ذلك لتشمل القناعات السياسية للناخب ووعيه ومعرفته وقدرته على التحرر من الضغوط السياسية المتمثلة في الاستقطاب الصادر من أطراف العملية السياسية ومن الانتماءات القبلية والعشائرية، كما تعني الثقافة الانتخابية القبول بوجود الخصم السياسي المختلف فكرياً وسياسياً، وحقه في الدفاع عن رأيه، والتعبير عن أفكاره، وبالتالي تضمن هذه الثقافة التعايش الديمقراطي بعيداً عن الإقصاء والعنف والاعتراف بالآخر والقبول بالتعددية السياسية مما يهيأ الظروف للتحوُّل الديمقراطي[2].

كما أن لمعايير النظام الانتخابي الأثرَ البالغَ في ترسيخ التحوُّل الديمقراطي من خلال تمثيل كافة شرائح المجتمع في البرلمان، والمساواة بين المواطنين الرجال والنساء، واحترام حقوق الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة، ليعبر عن مطالبها واحتياجاتها، ويظهر هذا التمثيل من خلال وجود نظام انتخابي محايد بين الأحزاب والمرشحين دون تمييز بينهم، وقدرة الناخبين من خلاله على التأثير في تشكيل الحكومة، ومساءلة النواب، إضافة إلى الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وسرية الاقتراع مما يسهم في زيادة المشاركة في الانتخابات لتدعيم عملية التحوُّل الديمقراطي[3].

7.10.3 المشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بعملية التحوُّل الديمقراطي بمشاركة الأفراد في الحياة السياسية، من خلال "اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل

---

[1] فيصل شطناوي، **مرجع سابق**، ص ص242-243.

[2] سلمى الإمام، "**مدخل مفاهيمي لدراسة الأنماط الانتخابية والاتجاهات السياسية**"، في، بوحنية قوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص76.

[3] **المرجع السابق**، ص ص84-86.

مباشر أو غير مباشر، ولذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجه عام، واهتمام واضح من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه"[1].

ولذا تتصل المشاركة السياسية "بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معاً في مجتمع من المجتمعات، على ألا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور، ولكن المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة"[2].

ولذلك تتوقف عملية التحوُّل الديمقراطي على مدى ارتفاع المشاركة السياسية، سواء كانت هذه المشاركة على مستوى الأفراد أو الجماعات، وكذلك الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، لتُشكِّل مشاركة فعلية تُسهم في تعزيز التحوُّل الديمقراطي، وتعكس مدى النضج الديمقراطي الذي يُعتبر المرحلة المتقدمة من التحوُّل الديمقراطي.

8.10.3 التعددية السياسية

تُشكِّل التعددية السياسية أحد مؤشرات التحوُّل الديمقراطي لما فيها من "حرية الدفاع عن تعدد الآراء في المسائل والمواضيع السياسية، في مسيرة الحُكم أو فعالياته، في دراسة مختلف الشؤون، وتحليل وتفسير حقائقها، في بناء المفاهيم واختيار الأهداف، وفي التوصل إلى الوضوح ومن ثم القرار"[3].

وبما أن التعددية السياسية تعني الاعتراف بالتنوع داخل المجتمع، فيجب تطوير الصيَّغ اللازمة للتعبير عن الآراء والمواقف المتعارضة بحرية وبشكل سلمي وفق أحكام الدستور، ولا تتوقف التعددية السياسية على تعدد الأحزاب، بل تشمل أشكالاً أُخرى كالتعددية السياسية

---

[1] صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحال، **مرجع سابق**، ص118.

[2] سعد جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص ص31-32.

[3] معن أبو نوَّار، **مرجع سابق**، ص114.

البرلمانية، والتعددية السياسية الإعلامية، والتعددية الصادرة عن جماعات الضـــغط، وتتوافــق التعددية السياسية مع التحوُّل الديمقراطي؛ حينما تؤمن جميــع الأطــراف بــالحوار السياســي الديمقراطي، كأداة لحسم الصراعات والاختلافات، وان الوصول إلى الحكم يــتم عــن طريــق التداول السلمي للسلطة بينها، بما يُحقق المبادئ الديمقراطية في حرية الاختيــار، وســيادة رأي الأغلبية في ظل التوافق والانسجام الوطني[1].

[1] فيصل شطناوي، **مرجع سابق**، ص ص208-209.

الفصل الرابع

سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس

الفصل الرابع

سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس

1.4 تمهيد

تمكنت الثورة التونسية في كانون الأول/ ديسمبر 2010 من إسقاط نظام زين العابدين ابن علي الذي استمر حكمه منذ عام 1987 ولغاية عام 2011، والتي جاءت نتيجة تفاقم مجموعة من المظالم الاجتماعية والاقتصادية وتشابكها مع مجموعة من الحقوق والحريات السياسية، بما فيها ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفقر في صفوف الشباب التونسي، وغياب حقوق الإنسان والحريات، والقضاء على مفاهيم المواطنة والتعددية والإقصاء، واستشراء الفساد المالي والسياسي، مع تنامي منظومة التسلط السياسي، مما أذكى حدة الغضب في الشارع التونسي وجعل من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تُقدَّم وحدة واحدة أمام النظام السياسي الذي فضَّل الهرب تحت قوة الثورة التونسية.

وأثارت الثورة العديد من التساؤلات حول دور الأحزاب والقوى السياسية في الثورة والدعوة إليها لا سيَّما حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، والخصم التقليدي لنظام الحكم في تونس، والتي تميَّزت عبر سنوات تأسيسها باتساع قاعدتها الجماهيرية والشعبية التي اكتسبتها بما تعرضت له من شتى أنواع الإقصاء، والنفي، والاعتقال لأعضائها وقياداتها، عطفاً على اهتمامها بالهوية الثقافية العربية والإسلامية التونسية التي طالما أُستهدفت وطالت منها سياسة التغريب، والتي استطاعت أن تجمع قواعدها وكوادرها وقياداتها خلال فترة زمنية قياسية تمكنت خلالها من تصدر المشهد السياسي التونسي، وشكلت أبرز الفاعلين السياسيين في مرحلة ما بعد الثورة التونسية، وقبل الوقوف على السلوك السياسي لحركة النهضة وسياساتها في مرحلة ما بعد الثورة ومدى دعمها لعملية التحوُّل الديمقراطي، كان لا بد من إطلالة حول دواعي وأسباب اندلاع الثورة التونسية التي مثلت فاتحة الحراك الاجتماعي الثوري العربي ضد مجموعة من الأنظمة السياسية التسلطية.

2.4 أسباب وعوامل اندلاع الثورة التونسية

اختلفت وتعددت أسباب ودوافع الثورة التونسية التي نجحت في إسقاط نظام زين العابدين بن علي، حيث استطاع الشاب محمد البو عزيزي بائع الخضار والفواكه أن يشعل فتيل الثورة حينما أقدم على إحراق نفسه في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 أمام مقر ولاية سيدي بوزيد غرب تونس محتجاً على سوء تعامل السلطات معه ومنعه من البيع والترزق، وقد تضافر هذا الحدث مع مجموعة من الاحتجاجات والتظاهرات التي استطاعت إسقاط النظام التونسي، ورغم الأهمية التي اكتسبتها تلك اللحظة الفارقة في تاريخ تونس إلا أنها كانت وراء تراكم مجموعة من الأسباب دفعت بالرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي إلى الهرب من تونس تحت وقع الضغط الشعبي وغضب المحتجين.

1.2.4 الأسباب السياسية

مثَّل النظام الرئاسي في الدستور التونسي لعام 1959 منظومة تسلطية في النظام السياسي التونسي، حيث استحوذ رئيس الجمهورية على مجموعة من الصلاحيات جعلت منه مهيمناً على سلطات الدولة، وبذريعة الحفاظ على الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية تم تصفية الخصوم السياسيين، وإلغاء التعددية الحزبية، وفرض الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام، وقد شكَّل النظام الرئاسي في دستور عام 1959 النواة الأولى للمنظومة التسلطية للنظام السياسي التونسي، وهذا ما يُفسِّر تعالي الأصوات المنادية بإلغاء النظام الرئاسي ما بعد الثورة التونسية، لما أنتجه هذا النظام من استبداد وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي، وعجزه عن حل الأزمات السياسية نتيجة عدم إقراره بالطرق المؤسساتية كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضاء في حلها ومداولتها، وشخصنة السلطة بشخص الرئيس الذي مارس اغلب الاختصاصات دون توفر أدنى وسائل الرقابة والمحاسبة[1].

[1] لطفي طرشونة، "**منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي**"، في، محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص39-41.

كما جمع رئيس الجمهورية بين الوظيفة السياسية التي تعني وضع الخيارات الأساسية في الدولة، والوظيفة الإدارية التي هي من اختصاصات الحكومة التي تقوم بتنفيذ هذه الخيارات والسياسات العامة، فقد وكَّل الدستور التونسي عام 1959 رئيس الجمهورية بضبط السياسات العامة، وحق المبادرة التشريعية، وتكليفه بتنفيذ القوانين، وإسناد له الوظائف الإدارية العليا العسكرية والمدنية، وإصدار الأحكام القانونية التي تتمتع بخصائص النصوص التشريعية، مما عزَّز الحكم الفردي كسمة رئيسية من سمات النظام التسلطي[1].

ورغم تأكيد الدستور التونسي على التعددية السياسية والحزبية، إلا أنها كانت تعددية شكلية لم تسمح بالمشاركة الفعَّالة الحقيقية للأحزاب في الحكم وتسيير شؤون الدولة، فقد اتسمت الحياة السياسية في تونس بهيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الذي يرأسه زين العابدين بن علي مما سمح له بإجراء مجموعة من التعديلات الدستورية مكَّنته من الاستمرار في الحكم كإلغاء تحديد ولايات الترشح لرئاسة الجمهورية، ورفع سن الترشح لمنصب الرئاسة إلى 75 سنة، الأمر الذي أباح له الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2004 واستمراره في الحكم حتى فراره منه تحت وقع الثورة التونسية بداية عام 2011[2].

أدى احتكار الحزب الحاكم للحياة السياسية التونسية إلى مزيدٍ من استبداده وسطوته مما خلق حالة من عدم الرضا والغضب لدى المجتمع التونسي على الطبقة الحاكمة، ومشاعر الظلم والمهانة التي كان لها تأثيراتها وانعكاساتها السلبية على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل تونس تمثَّل في تضاعف حالة الإقصاء لتشمل الاقتصادي مع السياسي، وحاول الحزب الحاكم تجميل الواقع الاقصائي المذكور وإضفاء له صبغة ديمقراطية من خلال تجميع مجموعة من الأحزاب حوله لإضفاء التعددية والديمقراطية على نظامه السياسي[3].

---

[1] لطفي طرشونة، **مرجع سابق**، ص44، للمزيد أُنظر الدستور التونسي لعام 1959 على بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitutionarabe.pdf، أخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

[2] راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص ص77-78.

[3] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة ... ثورة بلا رأس**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص ص8-9.

تحت غطاء التعددية لم يستطع نظام بن علي تغطية ممارساته القمعية والبوليسية حيث أبرزت مجموعة من الهيئات المحلية والمنظمات الدولية جملة من الممارسات القمعية كالاعتقال والتعذيب التي مارسها النظام ضد معارضيه مستخدماً بذلك الأجهزة الأمنية والقضاء ومشوهاً لمعارضيه بوساطة وسائل الإعلام، مما افقد النظام صلته بالشعب التونسي بعدما أبعده من الاهتمام بالشأن العام والانخراط في الأحزاب، ولذا ومع تفجر الثورة التونسية عام 2010 لم يجد النظام التونسي من يسانده، مع افتقاده لأدنى شرعية لا ثورية ولا ديمقراطية ولا شعبية في ضوء الظلم والحيف الاجتماعي الذي عانى منه المجتمع التونسي[1].

2.2.4 الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

حظيت الدولة التونسية في ظل نظام زين العابدين بن علي بإشادة المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب الدول الاقتصادية الكبرى بمعدلات التنمية الاقتصادية، إلا أن الإشادة المذكورة لم تعكس الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه الدولة التونسية كالتفاوت في الدعم المُوجَّه لمناطق الشمال التونسي على حساب مناطق الجنوب والوسط التي تعرضت للتهميش والإهمال، إضافة إلى تمركز ثروة الدولة التونسية في أيدي فئة قليلة محسوبة بشكل أو بآخر على نظام الحكم التي سيطرت على الأنشطة الاقتصادية وامتلكت الجزء الأكبر من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث أفادت صحيفة لوفيغارو "Le Figaro" الفرنسية أن أُسرة الرئيس التونسي وأسرة زوجته تسيطر على (40)% من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي، وكما أشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي عام 2010 إلى احتلال تونس المرتبة (62) في مستوى الفساد من أصل (180) دولة[2].

وبالرغم من تعرض تونس قبل اعتلاء بن علي السلطة من فجوات وأزمات هيكلية تمثلت في تعمق الهوة بين المناطق الساحلية الغنية والمناطق الداخلية التي تعرضت للفقر

---

[1] احمد كرعود، "**تونس: ثورة الحرية والكرامة**"، في حسن كريّم وآخرون، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، بيروت: شرق الكتاب، 2013، ص ص37-38.

[2] العربي صديقي، **مرجع سابق**، ص ص13-14.

والتهميش، إلا أنها تعمقت بفعل سياساته حيث تمركزت المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والنشاطات الاقتصادية والمدن الصناعية في المناطق الساحلية، مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجهات والفئات والطبقات التونسية، وارتفاع معدلات النزوح والهجرة من المناطق الداخلية باتجاه المناطق الساحلية، وارتفاع نسب الفقر والبطالة في المناطق الداخلية قياساً بالمناطق الساحلية، وهذا ما يُفسِّر الدور الكبير الذي لعبته المناطق الداخلية المهمشة في إشعال المظاهرات والاحتجاجات التي أسقطت نظام زين العابدين بن علي[1].

كما شكلت أزمة البطالة أبرز أسباب الثورة التونسية لا سيّما في صفوف الجامعيين الذين تجاوز عددهم (200) ألف في عام 2010 ولم تكن بطالة عابرة أو مؤقتة بل امتدت لعدد من السنوات جعلت من هذه الشرائح سواء ذكوراً أو إناثاً عبئاً على ذويهم وأسرهم مما فاقم من حالة الإحباط النفسي لديهم، وجعل من البطالة أزمة اجتماعية تطال أغلب التونسيين يضطر في ضوئها الشباب التونسي للسفر إلى أوروبا عبر طرق غير شرعية تهدد حياتهم ومستقبلهم، ولذا كانت أغلب شعارات الثورة التونسية تنادي بالعمل والعدالة والاجتماعية[2].

جاء تفاقم ظاهرة البطالة في تونس نتيجة ضعف القطاعات الاقتصادية الصناعية من منافسة الصناعات الأجنبية، وارتفاع أعداد تسريع العمال نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المفروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل جدولة الديون على تونس، والذي فرض ضغوطاً على الإنفاق العمومي في المجالات الحيوية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية وتحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع الأسعار وتقليص فرص العمل، وارتفاع نسب البطالة، وتزايد الفوارق الاجتماعية مما شكَّل مناخاً ملائماً للثورة التونسية بعدما مسَّت البطالة اغلب الفئات الاجتماعية وشملت المناطق الحضرية إلى جانب الريفية، كما برزت ظاهرة الفقر كإحدى دوافع الثورة التونسية التي كان غياب توزيع الثروات بشكل عادل من ابرز مسبباتها، وساهمت في تقليص الطبقة الوسطى لصالح الفقراء،

---

[1] كمال بن يونس، ***التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس***، **السياسة الدولية**، القاهرة: ع184، م46، نيسان/ ابريل 2011، ص ص58-59.

[2] احمد كرعود، "**مرجع سابق**، ص32.

مع تفاقم محدودية دخل الأُسر الفقيرة والمتوسطة، وانخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما شكَّل عائقاً أمام الرفاهية الاجتماعية[1].

3.2.4 وسائل الإعلام الاجتماعي

برز الإعلام الاجتماعي كأهم روافد الثورة التونسية من خلال القنوات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي حلَّت بديلاً عن وسائل الإعلام التقليدية في ظل غيابها وتبعيتها للنظام الحاكم، مما جعلها تكتسب مشروعية إعلامية كبيرة ومصدر رئيسي للمعلومات، وقد تحوَّلت من ساحة للتسلية والترفيه والإعلان إلى ساحات سياسية نضالية استقطبت آلاف الشباب المنتفضين والغاضبين على النظام السياسي التونسي، وبصرف النظر عن حجم مسؤولية الإعلام الاجتماعي في اندلاع الثورة التونسية إلا أنها شكَّلت علامة وميزة فارقة اتسمت بها الثورة التونسية، وأعطتها بُعداً حداثياً وميزتها بطابع العصر الرقمي[2].

شكَّلت مواقع التواصل الاجتماعي أرضية خصبة للتعبئة الجماهيرية، حيث أفادت الإحصاءات أن الشباب التونسي يحتل المرتبة الأولى في أفريقيا والعالم العربي بنسبة الانخراط بمواقع التواصل الاجتماعي، وقد أسهم ذلك في إظهار مجموعة من الأحداث بتقنيات عالية وبأعلى المستويات استطاعت أن تصل للفئات غير المُسيَّسة من المجتمع التونسي وتسّد بنفس الوقت الفراغ الذي تتركه الرموز الوطنية والنقابية في أي ثورة، لتتحدث باسم الشرائح الاجتماعية مما هيّأ فضاء افتراضي عام يتفاعل به الشباب ويتناقلون من خلاله حواراتهم وهمومهم وأهدافهم وتطلعاتهم الوطنية[3].

إن استخدام شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات في تونس جاء بعد فقدان الإعلام الرسمي التونسي لمصداقيته، واستطاع المدونون التونسيون على هذه

---

[1] حافظ بن عمر، ***البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس***، **المستقبل العربي**، ع393، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، ص ص65/67.

[2] نزيه درويش، "**دور الإعلام الاجتماعي في الربيع العربي**"، في، حسن كرّيم وآخرون، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، **مرجع سابق**، ص457.

[3] مهدي مبروك، "**ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية**"، في، محمد مالكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص176-177.

المواقع أن يظهروا الأحداث بسرعة مما شكَّل تحدياً أمام النظام التونسي، وقد أسهمت هذه المواقع في تنسيق الجهود وتنظيم الحشود للخروج في المظاهرات والاحتجاجات، وتقديم الأخبار والمعلومات عبر الصور ومقاطع الفيديو، وبالتالي لعبت هذه المواقع دوراً كبيراً في نجاح الثورة التونسية بنقل الأحداث إلى الخارج وفضح ممارسات النظام التونسي، وشُبِّهت ظاهرة المواقع الاجتماعية بكرة الثلج المتدحرجة حيث استطاعت استقطاب آلاف المناصرين في فترة زمنية قصيرة[1].

كما استطاعت بعض القنوات الفضائية كقنوات الجزيرة والعربية في تعريف العالم والمواطن التونسي بالأحداث التي تجري في تونس ومجرياتها، وبالاحتجاجات والتظاهرات القائمة في المحافظات التونسية ومطالبها، من خلال مشاهد الفيديو والصور والخطابات، وساهمت بذلك بتغذية الضمير الجمعي للمواطن التونسي، ووفرت مساحة للتعرف على أبرز مواقف الأطراف السياسية والفاعلين السياسيين والمحتجين ومطالبهم، كما أسهمت بعد إسقاط النظام التونسي في تنظيم الحراك الشعبي، والدعوة إلى حماية الممتلكات الوطنية والمدن من بعض الخارجين عن القانون اللذين حاولوا استغلال الحالة المرافقة للثورة التونسية[2].

4.2.4 الأسباب المساندة

لعبت مجموعة من العوامل المساندة في إنجاح الثورة التونسية، فكما أشار الباحث سابقاً كان حدث إحراق الشاب محمد البوعزيزي بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة التونسية، وعبَّرت عن ارتقاء الوعي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي بتونس، وشكلت دافعاً لخروج الشباب التونسي بمسيرات احتجاج مطالبة بإسقاط النظام التونسي، مستثمراً شبكة الانترنت وهو الأكثر ارتباطاً بها بين البلدان العربية، واستطاع الشباب التونسي أن يخلق مساحة لحريته من خلالها، وان

---

[1] نزيه درويش، **مرجع سابق**، ص ص470-472.

[2] عبد العلي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس ومدى قابلية النموذج للتعميم**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص ص3-4.

يستثمر وسائل التكنولوجيا الحديثة في التعبئة والحشد للمظاهرات التي شملت كافة الأرجاء التونسية، متحررا من الرقابة الأمنية في سبيل إيصال صوته[1].

إلى جانب ذلك أسقطت الثورة التونسية الافتراض القائل باندثار الطبقة الوسطى والتقليل من حجمها وأهميتها في ضوء التفاوت الاجتماعي بين طبقة فقيرة تشكل الأكثرية وطبقة غنية تشكل الأقلية، وخاصة في تونس التي اتسمت بحدة التباين والتفاوت الاجتماعي، فقد عادت الطبقة الوسطى لتأخذ دورها في الثورة التونسية نهاية عام 2010، لتظهر مجدداً وبشكل مُكثّف من أبناء الأرياف واللذين عملوا في الخدمة المدنية بالدولة التونسية، وشكلت نواة الحراك التونسي الثوري، لتسقط فرضية اندثارها في المجتمع التونسي[2].

كما كان للمجتمع الأهلي في تونس الأثر الواضح في إنجاح الثورة التونسية بما يتميز به من انعدام الولاءات المذهبية والطائفية والعرقية، إلى جانب ضعف الولاءات المحلية والمناطقية، الأمر الذي يندر وجوده في المحيط العربي، وهذا دفع باتجاه وحدة الثورة التونسية لأن حراكها الاجتماعي والمطلبي لم يأخذ أي صفة فئوية، واتسم المجتمع التونسي بمحليته وانعدام فئويته فاستطاع تحدي النظام التونسي وتمكن من إسقاطه[3].

ولعب الجيش دوراً محورياً في إنجاح الثورة التونسية حيث التزم الحياد في المظاهرات والمسيرات التي طالبت برحيل بن علي ومنع سقوط العديد من الضحايا، وبرز دوره بالضغط على بن علي ودفعه نحو الإطاحة، وقد التزم الجيش التونسي بدوره المهني دون التدخل بالشؤون السياسية بالرغم أن الرئيس بن علي ينتمي للعائلة العسكرية[4]، فبرز الجيش التونسي كمتغير أساسي في إنجاح الثورة التونسية، ووقف مع المطالب الشعبية للمحتجين دون أن يمسك

---

[1] توفيق المديني، ***ربيع الثورات الديمقراطية العربية***، **المستقبل العربي**، ع 386، نيسان/ ابريل 2011، ص119.

[2] محمد عيسى، ***فروض نظرية على محكّ الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر***، **المستقبل العربي**، ع 386، نيسان/ ابريل 2011، ص ص134-135.

[3] غسان سلامه، ***عن تونس***، **المستقبل العربي**، ع 384، شباط/ فبراير 2011، ص13.

[4] فضيل التهامي، الثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجاً (الجزء الثاني)، الحوار المتمدن، 22 تموز/ يوليو 2013، أُخذت بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652

بشرعية الثورة وأبقى شرعيتها بيد الشعب، مما أضفى قوة للثورة التونسية وبذلك انتقلت الشرعية السياسية من النظام الاستبدادي إلى الشعب دون أن يستحوذ عليها الجيش أو يطالب بها[1].

يمكن القول إن الثورة التونسية التي انطلقت نهاية عام 2010 لم تكن لتتفجر دون ضغوطات عانى منها المواطن التونسي، ولم تقف هذه الضغوطات عند مطلب أوحد لكان ارتضى التونسيين بالإصلاح السياسي أو الاقتصادي كحل لأزماتهم، فاقترنت خلال الثورة مطالبهم السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية، فكما طالبوا بالتشغيل والعدالة الاجتماعية كانت نداءاتهم تعلو مطالبة بالكرامة والحرية، مُسقطين منظومة الاستبداد التي عانوها طيلة عقود، وليس في حساباتهم أي ولاءات طائفية أو دينية أو مذهبية أو حتى أيديولوجية، كما قطعوا الطريق أمام النظام الحاكم بسلمية مطالبهم، وساعدهم في ذلك حيادية الجيش التونسي مع إبداعهم في استثمار وسائل الإعلام الاجتماعي لإنجاح ثورتهم فكانت العلامة الفارقة في حراكهم.

واتسمت الثورة التونسية بأنها ثورة شعبية وسلمية بامتياز بعيدة عن الخلفيات الأيديولوجية، فكانت دوافعها اجتماعية واقتصادية بسبب ارتفاع الأسعار والبطالة وزيادة الفقر وتطورت لتطالب بالانفتاح السياسي والمطالبة بالحريات وصولاً إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي، وتصدَّر الشباب الثورة من خريجين جامعيين وطلاب الجامعات والعاطلين عن العمل، نتيجة تعاظم الإحساس بالحيف والظلم الاجتماعي، الناجم عن تفشِّي الفساد وسوء توزيع الثورة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، كما جاءت الثورة التونسية بشكل مدني وليس من خلال المؤسسة العسكرية أو تحت أي غطاء حزبي وتنظيمي، ودحضّت الرأي القائل بالعجز الديمقراطي العربي من جانب، ومن جانب آخر بأن الحركات الإسلامية وحدها القادرة على تحدي الدولة التسلطية والبوليسية بما تمتلكه من قوة أيديولوجية وتنظيمية[2].

---

[1] مهند مصطفى، ***مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية***، **الكرمل الجديد**، ع 1، صيف 2011، ص 110.

[2] توفيق المديني، **ربيع الثورات الديمقراطية العربية**، مرجع سابق، ص117-118.

وهذا ما يستدعي النظر في موقف حركة النهضة الإسلامية من الثورة التونسية، التي شكَّلت واجهة الإسلام الحركي التونسي منذ سنوات تأسيسها في نهاية ستينيات القرن العشرين، بما تعرضَّت إليه من إقصاء واعتقال ونفي لأعضائها وقياداتها عن معترك الحياة السياسية، لتعيد الثورة التونسية الفرصة لحركة النهضة للعودة إلى الحياة السياسية كي تلعب دوراً أساسياً في صياغة المجال السياسي داخل تونس، من خلال مشاركتها بالثورة التونسية، وإعادة تموقعها في الخريطة الحزبية التونسية وصولاً إلى تسلمها الحكم، وما يستلزم في ذلك من قراءة لسلوكها السياسي وسياساتها في هذه الفترة المرحلية والمهمة في تاريخ تونس مع ما اعتراها من تحديات ومعيقات.

3.4 مشاركة حركة النهضة في ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010

أثار العديد من الباحثين والمتابعين للشأن التونسي وكذلك المعارضين السياسيين لحركة النهضة السؤال حول دورها في الثورة التونسية دون سواها من الأحزاب والقوى السياسية مما يعكس مدى أهمية هذه الحركة وحضورها السياسي والشعبي، ومن جانب آخر يمثل تخوُّف المعارضة السياسية، وبقايا النظام السياسي السابق من تنامي دور الحركة، وصياغتها للنظام السياسي والاجتماعي الجديد في تونس، مما حدا ببعضهم إلى التقليل من شأن ودور حركة النهضة في الثورة التونسية، إلا أنه يمكن القول أن الثورة التي انطلقت في تونس، وأسقطت نظام زين العابدين بن علي هي ثورة شعبية بامتياز يُدلل على ذلك الشعارات التي طرحتها الثورة من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية، وقد فوجئت القوى السياسية على اختلافها بالثورة التونسية، وان كانت لها مشاركات في تظاهراتها بصورة أفراد[1]، لكنه لا يمكن القول بمكان إن حركة النهضة ضد الثورة لما ترمي إليه من تغيير النظام الحاكم الأمر الذي طالما سعت إليه الحركة.

وقد عبّرت حركة النهضة في بيان صادر عنها بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010 أي في اليوم التالي للثورة التونسية عن تضامنها مع ولاية سيدي بو زيد وابنها الشاب محمد البو

[1] منذر مشاقي، **مرجع سابق**، ص ص62-63.

عزيزي الذي أضرم النيران في جسده محتجاً على سوء وضعه الاقتصادي، وسوء التعامل من السلطات والبلدية معه، ودعت إلى حوار وطني يجمع كافة القوى السياسية للنظر في الأزمات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة التي تشهدها تونس، ومنذرة بذات الوقت لتطور وتدهور متسارع للأوضاع في تونس لا تقف عند إحراق شاب لنفسه، بل قد تمتد لتحترق البلاد بمجملها[1].

تعاملت حركة النهضة مع هذه الثورة بذكاء حيث لم يصدر عنها تصريحات تتبنى فيها مسؤولية إطلاق الثورة، بل رأت فيها ثورة شعبية سعى مفجروها ومطلقوها إلى الحرية والعيش بكرامة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها تونس، وما ميَّز هذه الثورة أنها جاءت بمشاركة مجموعة من القطاعات الشعبية والأحزاب والحركات السياسية إلا أنها لم تتخذ بُعداً حزبياً، على الرغم من مشاركة أبناء القوى السياسية ومنهم أنصار حركة النهضة في مظاهراتها وفعاليتها، ولكن بصورة أفراد مما ساهم بشكل رئيس في إنجاحها، ولذا يعود نجاح الثورة التونسية كونها لم تتخذ طابعاً حزبياً، مما قطع الطريق أمام النظام الحاكم بمحاولة الإجهاز عليها[2].

4.4 تصدر حركة النهضة المشهد السياسي التونسي

استطاعت حركة النهضة أن تعود بقوة إلى المشهد السياسي التونسي، وتمكنت من حصد أعلى الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي عقب الثورة التونسية عام 2011، وأسهم في ذلك الانضباط التنظيمي والحافز الأيديولوجي الذي تتمتع به حركة النهضة، وقدرتها على تفويت نشوء النزاعات والصراعات الأيديولوجية، واهتمامها بشعارات ومطالب الثورة، واستطاعت أن تستثمر حالة التشتت التي عانت منها الأحزاب اليسارية والتقدمية حيث تجاوز عدد الأحزاب المتقدمة إلى الانتخابات المائة حزب، كما تميّزت بقدرتها على استقطاب قطاعات واسعة من

---

[1] أُنظر **بيان حركة النهضة "سيدي بو زيد": إرهاصات وطن يحترق**، لندن: صادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

[2] منذر مشاقي، **مرجع سابق** ، ص91.

الشباب والمرأة والكفاءات المستقلة، إلى جانب ما تعرضت له من اضطهاد في عهد زين العابدين بن علي، وما اكتسبت جرّاء ذلك من تعاطف شعبي وجماهيري[1].

تمكنت حركة النهضة من استرجاع عناصرها القديمة واستقطاب عناصر جديدة رغم المنافسة العالية التي كانت تعيشها تونس بين الأحزاب، مستفيدة من خبرتها وأساليبها في التعبئة الجماهيرية التي اعتادت عليها أثناء عملها التنظيمي السري في السابق، مع تمتعها بقدرات مالية جيدة استغلتها في تنظيم مجموعة من الأعمال الخيرية، إلى جانب تجاربها الانتخابية السابقة في عامي 1981 و1989، وقدَّمت حركة النهضة نفسها بخطاب ووجه حداثي، كما كسبت تعاطف الناس من خلال القمع الذي مورس ضدها في فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين ابن علي، واستفادت من التهجم الذي تعرضت له من بعض الأحزاب الأخرى أثناء التنافس الانتخابي[2].

5.4 تسلُّم حركة النهضة الحكم في تونس

شاركت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي لتونس بعد الثورة بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت اسم "**من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية**" على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والحفاظ على الحريات العامة والخاصة والعمل على ترسيخها، والمساواة بين المواطنين، والحد من الفوارق الاجتماعية، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وحماية مكاسب المرأة وتفعيل دورها في مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية، واحترام القواعد الديمقراطية، وحماية السلم المدني، والحفاظ على الحوار الوطني، وسعيها إلى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة[3].

---

[1] منذر بالضيافي، "**تونس ما بعد الثورة: الإسلام السياسي حاكماً**"، في، محمد الحداد وآخرون، **مرجع سابق**، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013، ص ص536-539.

[2] أسماء نويرة، **تونس، الانتخابات ... وماذا بعد؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2012، ص3.

[3] أُنظر برنامج حركة النهضة من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية، تونس: صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2011، ص ص7-9، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.slideshare.net/mustapha556/nahdha-benguerdaine

واستطاعت أن تحصد (89) مقعداً من أصل (217) مقعداً في المجلس التأسيسي، مما مكَّنها من عقد تحالفات مع أحزاب سياسية أُخرى، وشكَّلت ائتلاف "الترويكا" مع حزبين علمانيين، والذي من خلاله تولى حمَّادي الجبالي الحكومة التونسية عن "حركة النهضة"، وتولى محمد المنصف المرزوقي رئاسة الدولة عن "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، وتسلَّم مصطفى بن جعفر عن "حزب التكتل من أجل العمل والحريات" رئاسة المجلس التأسيسي، وشكَّل ذلك سابقة في التعددية الحزبية والقبول بالآخر في المنطقة العربية، كما عكس ذلك حالة من الارتياح لدي مناصري حركة النهضة، بينما اعتبر آخرون أن في تسلُّم النهضة الحكم تهديداً لحرية المرأة ومجلة الأحوال الشخصية، كما راهنوا على عدم قدرة حركة النهضة على تجاوز المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس[1].

كان من المفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهامه المتمثلة في صياغة الدستور والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال عام من انتخابه إلا أن ذلك لم يتم، وتم تمديد المرحلة الانتقالية، وقد أثار ذلك مجموعة من الاعتراضات والتحفظات شكَّلت أزمة بين أحزاب المعارضة من جهة، وحركة النهضة وشركائها من جهة أُخرى، كما شكّل الخلاف القائم على صلاحيات المجلس التأسيسي تحدياً آخر أمام ائتلاف الترويكا والنهضة، وخاصة أن أحزاب المعارضة قاطعت أكثر من مرة جلسات المجلس التأسيسي الخاصة في "صياغة الدستور"، والذي كان أيضاً محل جدل وخلاف فيما يتعلق في مواد "هوية الدولة"، و"طبيعة نظام الحكم"، و"حقوق المرأة"، و"قانون العزل السياسي" الذي يتضمن استبعاد رموز النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية لمدة خمس سنوات[2].

إن دخول حركة النهضة معترك الحكم كتجربة أُولى يستدعي قراءة وتحليل هذه التجربة، والوقوف على أبرز ملامحها وسماتها، والسلوك السياسي الذي انتهجته في تعاملها مع الأحزاب السياسية، ومدى تغلبها على الخلافات التنظيمية الداخلية، ومدى توفيقها ما بين خطابها

---

[1] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص464- 465.

[2] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص ص9-11.

الدعوي والديني، وقدرتها على الانتقال من العمل السري إلى العلني، كذلك مدى مرونتها في تمرير مجموعة من المسائل ذات العلاقة بمفاهيم الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطات، وأثر هذه السياسات على عملية التحوُّل الديمقراطي في تونس.

6.4 تجربة حركة النهضة في الحكم ومدى دعمها لعملية التحوُّل الديمقراطي

تُعدّ تجربة حركة النهضة في الحكم وتسلُّمها لمقاليده في تونس التجربة الأولى في تاريخ نشأتها، وجاء تسلم حركة النهضة الحكم في تونس بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي نتيجة لتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها تونس إلى جانب قمع الحريات وإهدار الحقوق والاستئثار بالسلطات، وبموجب تصدُّر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 كان لها الحق في تشكيل الحكومة، وبرزت كإحدى المكونات السياسية الرئيسية في تونس، وأُلقي على كاهلها مهام التحوُّل الديمقراطي؛ في فترة امتازت بصعوبتها كتجربة فتية، شرعت بها حركة النهضة مع تنامي التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضرورة الحفاظ على الانتقال السلمي والآمن تمهيداً للتحوُّل نحو الديمقراطية في تونس.

1.6.4 موقف حركة النهضة من الدستور التونسي

تتجه الدول الآخذة بالتحوُّل الديمقراطي بإنشاء عقد اجتماعي جديد يضمن الحقوق والحريات، ويتمثل ذلك في صياغة دستور ديمقراطي يكفل الحقوق والحريات، وقد شرع المجلس التأسيسي في تونس أثناء المرحلة الانتقالية بصياغة دستور تونسي جديد بعدما اتخذ الدستور التونسي الصادر عام 1959 وسيلة لاستحواذ وتسلط النظام السياسي التونسي، وشكلت حركة النهضة الإسلامية أحد المحاور الرئيسية في صياغة الدستور التونسي إلى جانب الأحزاب العلمانية والليبرالية واليسارية الأُخرى، الأمر الذي كان ينذر بوقوع السجال السياسي ما بين الأيديولوجيات المتباينة واحتمال تعثر الانتقال الديمقراطي، وخاصة فيما يتعلق بمواد مدنية الدولة وهويتها، ومسألة الشريعة الإسلامية، وانتهاك المقدسات، وشكل النظام السياسي، والمرأة.

تم إقرار الدستور التونسي الجديد في 26 كانون الثاني/ يناير 2014 بعد صياغة أربع مسودات وجدل طويل حوله، وفي ظل جُملة من التهديدات بحل المجلس التأسيسي التونسي عام 2013، وقد سُلِّطت الأضواء على مواقف حركة النهضة ودورها في صياغة الدستور كونها تسلَّمت مقاليد الحكم، وتمتلك الحصة النيابية الأكبر في المجلس التأسيسي التونسي، في ظل وقوعها تحت مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وسرعة المرحلة الانتقالية، ونقص الخبرة لديها في الحكم وصياغة الدساتير، واستغلال المعارضة لذلك للتشكيك في قدرتها ومؤهلاتها واتهامها بالسعي إلى اسلمة المجتمع، مما أثَّر بشكل واضح في رسم المواقف الدستورية لحركة النهضة، وخاصة في المسائل المثيرة للجدل كوضع المرأة، ومسألة التكفير وانتهاك المقدسات، وشكل النظام السياسي، وأثر ذلك على التحوُّل الديمقراطي في تونس[1].

1.1.6.4 موقف حركة النهضة من مدنية الدولة وهويتها

أكد رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي بعد الثورة التونسية، وقبيل انتخابات المجلس التأسيسي أنه ليس في برنامج الحركة الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وأن الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع، وبأن الدولة التونسية لم تنفصل عن الإسلام، حيث إنَّ القانون المدني التونسي ومجلة الأحوال الشخصية مستمدة من التشريعات الإسلامية، وما زالت العلوم الإسلامية تُدرَّس في المناهج الدراسية التونسية، وأنَّ حركة النهضة لن تُقدِّم نفسها ناطقة باسم الإسلام؛ لأنها ليست مستخلفة من الله؛ وإنما الأمة من خلال تعدد واختلاف آرائها وممارسة الاجتهاد وصولاً للإجماع، والبرلمان يمثل وسيلة من وسائل ممارسة الاجتهاد[2].

وقد أثارت مسألة الشريعة الإسلامية قلق العلمانيين التونسيين الذين اعتبروا أن حركة النهضة تمضي بخطاب مزدوج، وتسعى إلى فرض الشريعة كمصدر للتشريع، وفي الجانب الآخر أرسلت حركة النهضة رسائل طمأنت العلمانيين بعدم سعيها إلى تطبيق الشريعة، وإنها

---

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص ص3-4.

[2] راشد الغنوشي، في حوار مع نجم الدين العكاري، المجلة، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أُخذت بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2014، أُنظر الرابط الالكتروني: http://arb.majalla.com/2011/10/article55227372

تُركِّز على الأخلاق الإسلامية من عدالة اجتماعية ومساواة، وانه من الصعب حصر الشريعة في دستور أو كتاب، ولا يعني ذلك عدم وجود أصوات في حركة النهضة نادت بالدفاع عن الشريعة إلا أن صوت الأغلبية داخل الحركة كان مع عدم تطبيق الشريعة، واعتبرت حركة النهضة في عدم إدراج كلمة الشريعة في الدستور حفاظاً على الوحدة الوطنية التونسية وكي لا تكن سبباً في الانقسام[1].

راهن كثير من المراقبين أثناء صياغة الدستور التونسي ما بعد الثورة التونسية على مسألة الشريعة الإسلامية؛ لما تُشكّله هذه المسألة من مثار للخلاف، وقد لجأت حركة النهضة إلى النأي بنفسها من الدخول في صراعات وخلافات حول ذلك، وقررت عدم اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع والحكم، وبرّرت ذلك بأنه استهلاك للوقت في الجدل حول هذا الموضوع، ويضر بمصلحة تونس في حل أزماتها ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

وقد أكدَّ الدستور التونسي الصادر بعد الثورة التونسية بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير 2014 على أن "تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"[3]، وبذلك أُستبعدت الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع والحكم، وكما أكدَّ مدنية الدولة باستبعاد تأثير الخطاب الديني والسلطة الدينية بإقراره "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعلوية القانون"[4].

وحين النظر بعين فاحصة لقرار حركة النهضة بعدم إدراج كلمة الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي قياساً بالحركات الإسلامية الأُخرى التي تسعى إلى تطبيق الشريعة؛ يمكن القول إن في ذلك إجادة من حركة النهضة في قراءة للتحديات الداخلية والخارجية المحيطة

---

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص ص18-19.

[2] ريكاردو لاريمونت (Ricardo Laremont) وآخرون، "**ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي**" في، يوسف الصواني (محرر)، ريكاردو لاريمونت (Ricardo Laremont) (محرر)، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لطفي زكرواي (مترجم)، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص223.

[3] أُنظر **الفصل الأول من الدستور التونسي لعام 2014**.

[4] أُنظر **الفصل الثاني من الدستور التونسي لعام 2014**.

بالمشهد التونسي، وفي ظل المرحلة الانتقالية الصعبة، وهي سعت بذلك للحفاظ على ذاتها واستمرار لوجودها كلاعب سياسي وأساسي في الساحة السياسية التونسية، فلم تُشكِّل مسألة الشريعة عائقاً أمام الانتقال التونسي كما كان متوقعاً، وأسهمت حركة النهضة بذلك على تذليل الصعاب أمام الانتقال السلمي وتفويت الفرصة أمام معارضيها، في حين يرى آخرون بأن ذلك خروج عن الثوابت.

2.1.6.4 موقف حركة النهضة من شكل النظام السياسي

حكم زين العابدين ابن علي تونس ثلاثةً وعشرين عاماً وفقاً للنظام الرئاسي الذي أكدَّ عليه الدستور التونسي عام 1959، والذي مكّنه من جمع العديد من الصلاحيات بيده، واستخدامه كوسيلة لتقليص وتحجيم السُلطات الأخرى، فعلاوة على أنه رئيس الجمهورية التونسية فهو رئيس الجيش والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وله القدرة على إشهار الحرب وإعلان السلم، وتعيين الحكومة وإقالتها، مما جعله يُقدم على تصفية خصومه السياسيين، وإلغاء التعددية الحزبية، وفرض الرقابة على الأحزاب والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية، وبذلك شكّل النظام السياسي في عهد بن علي أبرز الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية، مما يجعل من خيار النظام الرئاسي صيغة لإعادة إنتاج التسلط والاستبداد[1].

ذهبت حركة النهضة إلى دعم النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي، ولضمان الحريات العامة والخاصة، وبما يبيحه النموذج البرلماني من توزيع للسلطات والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، ومصدر قوة واستقلال للمجتمع المدني[2]، ورأت حركة النهضة في النظام البرلماني وسيلة لإنهاء التسلط الذي ينتجه النظام الرئاسي، وبأن في النموذج البرلماني ضمانة وحماية ضد التسلُط والاستبداد، في حين رأى معارضو حركة النهضة أنها تسعى إلى اكتساب السلطة من خلال ما حققته في الانتخابات التشريعية، وكونها تمتلك أعلى عدد من

[1] لطفي طرشونة، **مرجع سابق**، ص40.

[2] أُنظر **برنامج حركة النهضة من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية**، مرجع سابق، ص4.

المقاعد في المجلس التأسيسي، إلا أن حركة النهضة تنازلت عن موقفها لتدعم النظام المختلط؛ الذي يجمع بين النظامين، وقد قبلت بذلك تحت ضغط الاغتيالات السياسية مما ضعَّف من موقفها أثناء التفاوض، رغم أن سعي الحركة لإقرار النموذج البرلماني كان هادفاً للحصول على الحماية السياسية في ضوء ما تعرض أنصارها له من إقصاء وتضييق من قبل الأنظمة السياسية السابقة[1].

رغبة حركة النهضة في تطبيق النموذج البرلماني قوبل بمعارضة شديدة من شركائها داخل ائتلاف الترويكا، حيث رأى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ضرورة إعطاء رئيس الجمهورية المزيد من الصلاحيات كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، ووافقه الرأي حزب التكتل من اجل العمل والحريات وكذلك الحزب الجمهوري، بينما رأت حركة نداء تونس ضرورة التوازن بين صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية، مما يعني انه وفي حال عدم إيجاد توافق على هذه المسألة سيستهلك الكثير من الوقت في مسيرة الانتقال الديمقراطي[2].

ورغم إقرار النظام المختلط الذي يعطي الرئيس مجموعة من الصلاحيات إلا أنه تم التأكيد على مجموعة من المواد الدستورية التي حددت ولاية الرئيس حيث نص الدستور التونسي على أن "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس أعوام [...] ولا يجوز تولي رئاسة الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين، متصلتين أو منفصلتين [...] ولا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة"[3]، وكذلك "لا يجوز لرئيس الجمهورية الجمع بين مسؤولياته وأية مسؤولية حزبية"[4]، بمعنى أن الدستور التونسي لعام 2014 حافظ على إمكانية تداول السلطة بين النخب وتحركها بتحديده الفترة القصوى للرئاسة عشرة أعوام، كما

---

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص ص23-24.

[2] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ص508-509.

[3] أنظر **الفصل الخامس والسبعين من الدستور التونسي لعام 2014**.

[4] أنظر **الفصل السادس والسبعين من الدستور التونسي لعام 2014**.

حافظ على المكتسبات الدستورية بمنعه أي تعديل على عدد الدورات الرئاسية، كما فصل بين المسؤوليات الحزبية ورئاسة الجمهورية[1].

إضافة إلى ذلك نقل الدستور التونسي الجديد مجموعة من الصلاحيات من رئيس الدولة إلى رئيس الحكومة، حيث انتقل رئيس الحكومة من مُنفِّذ للسياسة العامة التي يضعها رئيس الدولة إلى واضعٍ وضابطٍ لها باستثناء مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي وبعد استشارة رئيس الحكومة، كما انتقلت رئاسة مجلس الوزراء من رئيس الدولة إلى رئيس الحكومة باستثناء أيضاً مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، وان هذه الإضافات الدستورية أعطت أدواراً كانت مفقودة للحكومة والبرلمان بعدما احتكرتها مؤسسة الرئاسة لمدة طويلة، إلى جانب تعاظم دور الفاعل الانتخابي الذي أعاد شخصية الحكومة القانونية[2].

وبالتالي كان لتحديد نموذج النظام السياسي الأهمية القصوى في مداولات صياغة الدستور التونسي الجديد، بما يحتله هذا الأمر من موضع سجال بين الأطراف السياسية والأيديولوجيات المتباينة، وقد بذلت حركة النهضة الجهود الحثيثة لإقرار النموذج البرلماني في ضوء امتلاكها الحصة النيابية الأكبر بين باقي مكونات المجلس التأسيسي، مما فسّر جنوحها لإقرار النموذج البرلماني بأنه هدف ذاتي تسعى له الحركة للاستفراد بالنظام التونسي، وان قبول حركة النهضة بالنموذج المختلط يُقرأ على أنه تنازل منها يخدم التوافق الوطني ببعده الدستوري، مع استرجاع المكانة القانونية والدستورية للحكومة والبرلمان.

3.1.6.4 موقف حركة النهضة من مكانة المرأة وحقوقها

أكدت حركة النهضة في البرنامج الذي تقدمت به للتونسيين لانتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطويرها على الصعيد الثقافي والاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، وتحملها المسؤوليات السياسية، وضمان

---

[1] أمينة هكو، ***مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة التونسية***، **المستقبل العربي**، ع 432، شباط/ فبراير 2015، ص27.

[2] أمينة هكو، **مرجع سابق**، ص27، للمزيد أُنظر الفصول **السابع والسبعين، والواحد والتسعين، والثالث والتسعين** من الدستور التونسي لعام 2014.

حقها بالعمل وحماية حرياتها، وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق المرأة العامة، وتدعيم امتيازاتها، ومناهضة العنف والتمييز والتهميش الاقتصادي والاجتماعي الواقع عليها[1].

تناولت الأوساط التونسية والعلمانيين والهيئات المهتمة بحقوق المرأة موقف حركة النهضة أثناء صياغة المواد الخاصة بحقوق المرأة في الدستور التونسي، وقدَّمت حركة النهضة موقفها على أنها ترى في المرأة مكملة للرجل في بداية الأمر، وفسَّرت ذلك بأنه رغم الاختلاف البيولوجي بين الرجل والمرأة إلا أنهما يؤديان واجبات اجتماعية وعائلية وأسرية تجعل منهما مكملان لبعضهما، وظهر الارتباك والتخبط واضحاً في تعامل حركة النهضة مع هذه المسألة، إلا أنها تراجعت عن موقفها سريعاً، مستغربة بذات الوقت حجم الجدل الذي أُثير حول هذه المسألة[2].

في حين أصرَّ الليبراليون على اعتبار الرجل والمرأة متساويين في الحقوق والواجبات على الإطلاق، في حين رأت حركة النهضة أن العلاقة بين الاثنين علاقة تكاملية وليست مساواة تامة، بما تفرضه أحكام الإرث على المجتمع الإسلامي، وما تنتجه علاقة المساواة التامة من إشكاليات تخص النفقة والنسب داخل الأسرة[3]، وتحمُّل المرأة تكاليف ومشقّة النفقة داخل الأسرة كالرجل، واعتبر الليبراليون أن علاقة التكامل بين الرجل والمرأة التي تطرحها حركة النهضة هي علاقة غير متكافئة تُحرم المرأة من التعليم والعمل والمشاركة في الأنشطة العامة، وقائمة على عدم المساواة وتجعل الرجل مهيمن على المرأة وتابعة له[4]، وفي ظل صيغة توافقية أنهت حالة التجاذب والصراع بين جميع الأطراف بما فيها حركة النهضة والليبراليين فجاء الدستور الجديد محافظاً على حقوق المرأة وحامياً لمكتسباتها.

---

[1] أُنظر **برنامج حركة النهضة من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية**، مرجع سابق، ص45.

[2] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص ص20-21.

[3] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص506.

[4] حمادي ذويب، "**الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النص وسندان الواقع**"، في، **المرجع السابق**، ص ص545-546.

حيث أكد الدستور التونسي الجديد أن"المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز [و] تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"[1]، كما "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها [و] تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات [كما] تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة [و] تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة"[2].

مما يعني حفاظ الدستور التونسي الجديد على المكتسبات الاجتماعية والقانونية للمرأة الواردة في مجلة الأحوال الشخصية بما فيها حق المرأة في اختيار قرينها، وتحديد سن الزواج بثمانية عشرة عاماً، والاعتراف بدور المرأة الشريك في رعاية الأسرة، ومنع تعدد الزوجات، وحقها في طلب الطلاق، ويبرز دور حركة النهضة بالبُعد الايجابي في خطاب أغلبيتها النيابية في المجلس التأسيسي من خلال التزامها بالحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية، واعتبر الدستور التونسي أن قوانين الأحوال الشخصية تتخذ صفة القوانين الأساسية مما يشكل صعوبة في المساس بها، كما مكَّن المرأة بنصه على المساواة في حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الذي حرمها منه الدستور التونسي عام 1959[3].

4.1.6.4 موقف حركة النهضة من مسألة التجريم وانتهاك المقدسات

سعت حركة النهضة أثناء صياغة الدستور التونسي لتجريم انتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية واليهودية، وقوبلت هذه المساعي بالرفض لما يُشكّله التجريم من تهديد لحرية التعبير، واستخدامه كأداة للقمع السياسي، وازدادت الضغوط على حركة النهضة من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية للتراجع عن هذه المادة، وقد بذلت حركة النهضة في بداية الأمر

[1] أُنظر **الفصل الواحد والعشرين من الدستور التونسي لعام 2014.**

[2] أُنظر **الفصل السادس والأربعين من الدستور التونسي لعام 2014.**

[3] محمد الجعيدي، المرأة في الدستور التونسي الجديد: حماية للمكتسبات وتوجه نحو تحقيق المساواة، المفكرة القانونية، 12 شباط/ فبراير 2014، أُخذت بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2014، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.legal-agenda.com/article.php?id=659&lang=ar

مجموعة من الجهود مُعللة انه في صياغة المادة وتمريرها حماية للهوية الإسلامية التونسية من الاستفزازات، وتعاملت حركة النهضة مع هذا الشأن بطريقة وسلوك دفاعي رداً على سياسات النظام السابق لأنشطتها وفعالياتها الدينية، إلا أن تراجع حركة النهضة عن صياغة مادة خاصة بالتجريم جاء بعد إقرارها بالمبالغة في تصحيح سياسات النظام السابق، واستطاعت حركة النهضة من التراجع بعد مجموعة من الجلسات والمحادثات مع الخبراء القانونيين، وأقروا بمخاطر التجريم، وأن الدساتير ليست مكاناً لتشريع العقوبات، ويجب عليها أن تعكس قيماً ايجابية[1].

وبعد التوافق جاء الدستور التونسي ليؤكد على أن "الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي [و] تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها"[2]، ولما يمتاز به المجتمع التونسي من عدم وجود تنوعٍ وتعددٍ طائفيٍ وديني قد لا تنذر هذه المواد بأي تحدٍّ يهدد النظام السياسي التونسي أياً كانت صبغته، إلا أن هذه المادة قد تفتح الأبواب لفهم متباين حول دعوات التكفير وحماية المقدسات ومنع النيل منها، وهنا يأتي دور القضاء التونسي في الحسم إن حصل التباساً حول ذلك، أو استخدم هذا الفصل من الدستور التونسي للنيل من حرية التعبير.

2.6.4 حركة النهضة والقوانين الأساسية

نجح المجلس التأسيسي في فترة حكم ائتلاف الترويكا وامتلاك حركة النهضة النصيب الأكبر في مقاعد المجلس التأسيسي في إصدار مجموعة من القوانين أسهمت في إرساء التحوُّل الديمقراطي ومنها، القانون الأساسي عدد (23) لسنة 2011 والمؤرخ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011 والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذي تم بموجبه إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وإعطائها صفة الشخصية المعنوية المستقلة مالياً وإدارياً، وتوكيلها

[1] مونيكا ماركس(Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص ص21-23.

[2] أُنظر **الفصل السادس من الدستور التونسي لعام 2014**.

مسؤولية ضمان الانتخابات والاستفتاءات الديمقراطية والنزيهة، واضطلاعها بمهام إعداد سجلات الناخبين وإشهارها، وضمان حق الاقتراع لكل ناخب والمعاملة المتساوية بين الناخبين، وقبول ملفات الترشح، ووضع آليات تنظيم وإدارة العملية الانتخابية، وفرز الأصوات والإعلان عنها[1].

كما صادق المجلس الوطني التأسيسي على القانون الأساسي عدد (16) لسنة 2014 والمؤرخ في 26 أيار/ مايو 2014 والمتعلق بتنظيم الانتخابات والاستفتاء والذي جاء في (7) أبواب و(176) فصل ، وكان هذا القانون مثاراً للجدل حول الفصل (167) الذي يمنع رموز النظام السياسي السابق و حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل من الترشح إلى انتخابات مجلس النواب، حيث تم إسقاط الفصل المذكور ليؤسس لمرحلة تونسية قادمة تتمتع بروح التوافق والتصالح[2].

كما أصدر القانون الأساسي عدد (43) لسنة 2013 والمؤرخ في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 والمتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، والذي تم بموجبه إحداث الهيئة وإعطائها الشخصية المعنوية المستقلة مالياً وإدارياً، وتوليتها مجموعة من المهام التي تسهم في حماية حقوق الإنسان وحرياته كالزيارات الدورية والمنتظمة والمفاجئة لمراكز التوقيف والاحتجاز، والتأكد من توفير الحماية الخاصة لذوي الإعاقة، وإبداء الآراء فيما يخص مشاريع القوانين ذات العلاقة بالوقاية من التعذيب، والإسهام في نشر الوعي الاجتماعي للحد من ذلك، وإعداد الأبحاث والدراسات فيما يخص التعذيب، ورفع التقارير السنوية لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ونشرها في المواقع الرسمية[3].

---

[1] أُنظر قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس: صادر بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2012، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، للمزيد أنظر بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/

[2] أُنظر قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، تونس: صادر بتاريخ 26 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، للمزيد أُنظر بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/

[3] أُنظر قانون أساسي عدد 43 لسنة 2013 يتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، تونس: صادر بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، للمزيد أُنظر بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/

كما تم إصدار القانون الأساسي عدد (53) لسنة 2013 المؤرخ في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها وتم تقديمها على أنها "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"[1].

إلى جانب القوانين سابقة الذكر، والتي تأتي على قدر كبير من الأهمية عمل المجلس التأسيسي على تشكيل مجموعة من الهيئات الضامنة للحقوق والحريات ولإنفاذ هذه النصوص القانونية، كالهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي بناءً على القانون الأساسي عدد (13) لسنة 2013 والصادر بتاريخ 2 أيار/ مايو 2013، واحتلت هذه الهيئة مكانة متميزة حيث لعبت دور المجلس الأعلى للقضاء المؤقت، مما مكنها الإشراف على القضاء العدلي، وأرست نهجاً ديمقراطياً في تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم، واختيار رؤساء المحاكم العدلية العليا، كما تمكن المجلس التأسيسي من تشكيل الهيئة الوقتية للرقابة على دستورية مشاريع القوانين بناءً على القانون الأساسي عدد (14) لسنة 2014 والصادر بتاريخ 18 نيسان/ ابريل 2014، وقد استطاعت هذه الهيئة أن تقرّ دستورية قانون الانتخاب والاستفتاء، وعدم دستورية قانون الطاقة المتجددة[2].

يُحسب لحركة النهضة ومعها ائتلاف الترويكا وجميع الفاعلين السياسيين والكتل البرلمانية في المجلس التأسيسي إرساء هذه المنظومة القانونية التي أسهمت في تدعيم عملية التحوُّل إلى الديمقراطية بإقرارها بالانتخابات كعملية رئيسية في التداول على السلطة، واحترام

---

[1] أُنظر قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، تونس: صادر بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، للمزيد أُنظر بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/

[2] وحيد الفرشيشي، حين اختتم المجلس التأسيسي التونسي أعماله: أي إخفاقات؟ أي نجاحات؟ أي ارث للمستقبل، المفكرة القانونية، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أنظر الرابط الالكتروني: http://legal-agenda.com/article.php?id=933&folder=articles&lang=ar، للمزيد أُنظر بوابة التشريع / تونس البوابة الوطنية للإعلام القانوني على الرابط الالكتروني: http://www.legislation.tn/

حقوق الناخب وحرية اختياره بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالإضافة إلى حماية حقوق المواطن التونسي ومحاسبة كل من يتّعدى على كرامته وحرياته بإحداث الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وإرساء العدالة الانتقالية، إلى جانب تعزيز مفهوم نزاهة القضاء واستقلاله، وتمكين القضاة من السير بأعمالهم بإنشاء الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي، والهيئة الوقتية للرقابة على دستورية مشاريع القوانين، وبإعطاء القضاء دوره الطبيعي بالنظر المستقل في مشاريع القوانين وقبولها أو ردها.

3.6.4 موقف حركة النهضة من التعددية السياسية

أدركت حركة النهضة الحالة المرافقة للثورة التونسية فاتخذت موقفاً مبكراً في مسألة تسيير شؤون تونس قبل تصدرها نتائج انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، وقد أعلن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي أنه وفي حال حصول حركة النهضة على الأغلبية، فإنها ستقوم بإنشاء تحالف يتسلَّم حكومة تونس ما بعد الثورة انسجاماً مع تطلعات حركة النهضة في بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والتعددية السياسية مع الحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم، والسعي لتطور تونس ونموها واستقرارها[1].

وبعد تصدُّرها نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011، شرعت بعقد وتشكيل ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية وليبرالية تختلف معها في رؤيتها الأيديولوجية والبرامجية، وقد حظيت هذه الخطوة بترحيبٍ داخليٍ وخارجي كون هذا التحالف يعتبر الأول في تاريخ تونس، إلا أن الحفاظ عليه أفرز مجموعة من التحديات تتعلق بالمحاصصة الحزبية بين المتحالفين، وتباين مواقفهم ووجهات نظرهم في المواضيع الاقتصادية والحقوقية، وحدوث بعض الانشقاقات في حزبي التكتل والمؤتمر[2]، إلا أن رغم ما تعرض إليه ائتلاف الترويكا من تحديات داخلية تخص الأوضاع الداخلية للأحزاب الشريكة مع حركة النهضة، وتحديات أُخرى ذات

---

[1] عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص136.

[2] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص494.

علاقة بمطالب الثورة من تشغيل وتوفير فرص عمل، وتحديات أمنية أودت بحياة قادة سياسيين بارزين إلا انه يمكن القول إن حركة النهضة استطاعت مع شركائها استكمال المسار التأسيسي حتى تسليم السلطة، وإجراء الانتخابات التشريعية عام 2014.

شاركت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت اسم "**نحو اقتصاد صاعد وبلد امن**" سعيها لإنجاح التجربة الديمقراطية في تونس من خلال تثبيت مكاسب هذه التجربة وتدعيم منهج التوافق الوطني، واستعدادها للمشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية؛ كمؤسسات القضاء من محكمة دستورية، ومجلس أعلى للقضاء، وهيئات لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد[1].

حيث تصدَّر حزب نداء تونس نتائج الانتخابات ب (86) مقعداً تليه حركة النهضة ب (69) مقعداً، وكلَّف الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي الحبيب الصيد تشكيل الحكومة التونسية مع مراعاة الأغلبية التي يحظى بها حزب نداء تونس وفقاً للنظام التونسي المختلط، وبعد مداولات تم منح الثقة للحكومة التونسية بتاريخ 5 شباط/ فبراير 2015، حيث ضمَّت (28) وزيراً ، والمُلفت للنظر أن حركة النهضة حازت على وزارة واحدة وهي وزارة التكوين المهني والتشغيل، وبالقدر الذي استفاد منه رئيس الحكومة الحبيب الصيِّد من مشاركة حركة النهضة حيث كسب منح الثقة بأغلبية مريحة وضمن التوافق الحزبي، إلا أن حركة النهضة أبدت حالة من المرونة بقبولها التمثيل الرمزي في الحكومة، وقدمت رغبتها في المساهمة بتشكيل حكومة ائتلافية تضم الكل التونسي[2].

وتمسكَّت قادة حركة النهضة بخيار المشاركة في حكومة نداء تونس؛ بالرغم أن حضورها فيها لا يعكس ثقلها النيابي، ومارست سلوكاً سياسياً توافقياً ما بعد حكومة الترويكا

---

[1] أُنظر البرنامج الانتخابي لحركة النهضة "نحو اقتصاد صاعد وبلد امن، تونس": صادر في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ص41، أُخذت بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.slideshare.net/elfejr/2015-2020-39419117

[2] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص2-4.

دأبت على إقناع أنصارها بأهميته وضرورته في الشأن التونسي، كما خاضت حملاتها الانتخابية خلال الانتخابات التشريعية عام 2014 تحت شعار الوفاق الوطني ومتجنبة التصادم مع الخصوم السياسيين، وداعية لحكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الأطراف لتجاوز أزمات تونس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما ينسجم مع تصور حركة النهضة للحكم التعددي، ولتظهر أمام التونسيين بصورة تقدِّم بها المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، إلى جانب إثبات وجودها بالسلطة، وقطع الطريق أمام المنادين بعدم إشراكها في الحكومة[1].

يمكن القول في ضوء ما سبق إنه ظهر جليًّاً موقف حركة النهضة الداعم للتعددية السياسية من خلال دعواتها لإنشاء تحالفات مع القوى السياسية التونسية الأُخرى دون أي تحفظات على برامجها أو أيديولوجياتها، سواء بدعواتها لإنشاء هذه التحالفات في فترة انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 أو بانتخابات مجلس النواب عام 2014، وقد جسَّدت هذه الدعوات بإنشائها ائتلاف الترويكا الذي أدار حكم تونس لمدة عامين ونصف تقريباً، أو بمشاركتها في حكومة نداء تونس عام 2015 دون أن تضع العراقيل بحكم ثقلها النيابي وحجم تواجدها.

4.6.4 موقف حركة النهضة من المشاركة السياسية

رفضت حركة النهضة قانون تحصين الثورة أو قانون العزل السياسي، واعتبرت أن كل من يلتزم بالدستور التونسي له حق المنافسة السياسية، وهي ترفض أي قانون يدعو للإقصاء داعية إلى عدم تكرار الأخطاء كقانون اجتثاث البعث في العراق، وهي لن تقدم أحداً للإعدام بسبب عمله مع النظام السابق، فهي ترى أن الملايين عملوا مع النظام السابق وهناك محاكم العدالة الانتقالية التي ستحاسب الناس بشكل فردي؛ لأن الجريمة بطبيعتها فردية، ولن تسعى لتوريث الأجيال القادمة أحقاداً جديدة[2].

---

[1] أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، مرجع سابق**، ص ص7-9.

[2] راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية **(بلا حدود)** في قناة الجزيرة بتاريخ 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=8XsdYLI-PlQ

علماً أن الفصل (167) من القانون الانتخابي التونسي والمتعلق بالعزل السياسي نصَّ على أنه "لا يمكن أن يترشح لانتخابات مجلس نواب الشعب كل من تحمّل مسؤولية صُلب الحكومة في عهد الرئيس المخلوع باستثناء من لم ينتم من أعضائها إلى التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، كما لا يمكن الترشح لكل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وفق مقتضيات الأمر عدد (1089) المؤرخ في 3 أغسطس2011، وتبقى هذه الأحكام سارية المفعول إلى حين تطبيق منظومة العدالة الانتقالية وفق الفقرة (9) من الفصل (148) من الدستور"[1].

وقد اسقط المجلس الوطني التأسيسي الفصل (167) والمتعلق بالعزل السياسي بحصوله على (108) صوت وتحفظ (43) ورفض (23)، وبالرغم من ظهور بعض الاختلاف في تصويت أعضاء الكتلة البرلمانية التابعة لحركة النهضة على هذا الفصل، إلا أن توجهات قيادة الحركة كانت مع إسقاطه، مؤكدة على سعيها لإنجاح المسار الانتقالي في مراحله الأخيرة، وأن الشعب هو الذي سيحكم على رموز النظام السابق من خلال صناديق الاقتراع وذلك بحضور راشد الغنوشي رئيس الحركة الذي بذل جهداً أثناء التصويت لإسقاط الفصل المذكور، وبذلك حسمت حركة النهضة مسألة العزل السياسي بعد جولات من التجاذب السياسي[2].

عطفاً على إسقاط حركة النهضة قانون العزل السياسي الذي أتاح للعديد المشاركة السياسية بالترشح للانتخابات التشريعية عام 2014، لوحظت أيضاً سياسات حركة النهضة وسلوكها السياسي المرن في صياغة الدستور التونسي، حيث لم تُبدِ أي سلوك يمكن القول عنه سلوكٌ إقصائي، وظهر ذلك في التنازلات التي قدمتها حركة النهضة في المواضيع التي كانت أكثر جدلاً ومثاراً للصراع والتجاذب السياسي خلال عملية صياغة الدستور؛ كاختيار شكل

---

[1] توفيق المديني، الرابحون والخاسرون من سقوط العزل السياسي في تونس، بوابة الشرق، 9 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/236018#.Vp4qELgrLIV

[2] سليم بودبوس، القانون الانتخابي في تونس: خطوة ايجابية أُخرى في المسار الانتقالي، الوسط، 13 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/884950.html

النظام السياسي، ومسألة انتهاك المقدسات، وهوية الدولة والتنصيص على الشريعة، وفيما يخص وضع المرأة وحقوقها.

5.6.4 دور حركة النهضة في التداول على السلطة

جرت الانتخابات التشريعية عام 2014 في حالة من الوحدة الوطنية التونسية مع عدم إقرار قانون العزل السياسي، وامتازت نتائج الانتخابات في إعادة تشكيل الخريطة الحزبية التونسية ليتوزع المشهد السياسي التونسي على كتلتين كبيرتين الأولى تتمثل في حزب نداء تونس في المرتبة الأولى والحاصل على (85) مقعد والثانية تتمثل في حركة النهضة الحاصلة على (69) مقعد من مقاعد المجلس التأسيسي، واتسمت هذه الانتخابات بالنزاهة والحياد في ظل عدم تدخل الأجهزة الحكومية، مع اضطلاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بدورها في تنظيمها والإشراف عليها، من خلال مشاركة المنظمات المحلية والدولية كبعثة الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر[1].

لم تشكل نتائج الانتخابات صدمة لحركة النهضة ولم تفرح بها بذات الوقت، ولم يكن هناك فارق كبير بين ما حققته وبين ما كانت تأمل، حيث توقعت المرتبة الأولى إلا أنها حققت الثانية ورأت في ذلك انتصار نسبي وليست هزيمة، واعتبرت أن نتائج الانتخابات ليست انتكاسة للثورة، فلم يأت احد إلى الانتخابات تحت مسمى النظام القديم، وأن الانتخابات اتسمت بالنزاهة تحت إشراف هيئة مستقلة، وانه لا مانع لديها للمشاركة في الحكم مع نداء تونس في حال وجود برنامج مشترك، وخاصة أن تونس بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية التي تعصف بها[2].

يبرز دور حركة النهضة الداعم لعملية التداول على السلطة كأحد مؤشرات التحوُّل الديمقراطي؛ من خلال تنازلها عن السلطة إنجاحاً لمبادرة الحوار الوطني التونسي لصالح حكومة التكنوقراط التي نظَّمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2014، ودون سلوك حركة

[1] عبد الوهاب بن حفيظ، **مرجع سابق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص1-2.

[2] راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية **(بلا حدود)** في قناة الجزيرة، مرجع سابق.

النهضة الذي دعم التوافق لكان هناك سيناريو مختلف عما يجري في تونس حالياً، من حيث حالة انتظام مؤسسات الدولة ونظامها السياسي من مؤسستي الرئاسة والحكومة ومجلس النواب.

6.6.4 دور حركة النهضة في التوافق الوطني

أُنتخب المجلس التأسيسي بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 على أن يقوم بمهام الإعداد للانتخابات وصياغة دستور تونسي جديد خلال عام من تسلُّمه، إلا أن التجاذبات السياسية بين الأغلبية المتمثلة في الائتلاف الحاكم الترويكا والمعارضة داخل المجلس التأسيسي حالت دون إتمام مهمة صياغة الدستور، حيث قُدِّمت أربع مسودات للدستور لم يتم الاتفاق عليها واحتوت على العديد من النقاط الخلافية بين الكتل المكونة للمجلس التأسيسي، كما ساهم تردِّي الوضع الاقتصادي والعجز الكبير في ميزانية الدولة في تعزيز الخلافات السياسية بين الحكومة والمعارضة[1].

كما تراجعت قطاعات الاستثمار والسياحة نتيجة أعمال العنف التي أدت إلى اغتيال شكري بلعيد في ابريل/ نيسان 2013 مما زاد من حدة التجاذب بين الحكومة والمعارضة، وأُتهمت حينها حركة النهضة بالتواطؤ مع الإرهاب، وعلى أثرها استقالت حكومة حمَّادي الجبالي لصالح حكومة علي العريِّض نزولاً عند رغبة المعارضة بتشكيل حكومة كفاءات، كما أدى اغتيال محمد البراهمي في تموز/ يوليو 2013 إلى زيادة الأمور سوءاً، وتنظيم الاعتصامات أمام المجلس التأسيسي التي طالبت بحل المجلس التأسيسي، واستقالة الحكومة، وتوجيه الاتهام لحركة النهضة، الأمر الذي رفضته حركة النهضة وشركاؤها، واتسم المشهد السياسي التونسي بالأكثر حدة مع ترافق ذلك بحدث الإطاحة بالإسلاميين في مصر، حينها طُرحت مبادرة الحوار الوطني من الرباعي الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحاماة[2].

---

[1] حمادي الرديسي، **أي دور للحوار الوطني في تونس في ظل حكومة المهدي جمعة؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014، ص2.

[2] **المرجع السابق**، ص3.

انطلق الحوار الوطني أمام تزايد حالة الاستقطاب الثنائي بين مؤيد للترويكا ومعارض لها، وطرح الرباعي الراعي للحوار خارطة الطريق التي وقعت عليها الأطراف السياسية في 5 تشرين الثاني/ أكتوبر 2013، ودعت إلى استكمال أعمال المجلس التأسيسي، وصياغة الدستور خلال مدة أقصاها أربعة أسابيع، وتقديم حكومة الترويكا استقالتها لصالح حكومة مستقلة، وإصدار القانون الانتخابي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وبعد شهرين من ذلك وبتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2013 تم اختيار مهدي جمعه رئيساً لحكومة التكنوقراط الانتقالية، وتنازلت حركة النهضة عن الحكم التي كان لها الدور البارز في إنجاح الحوار بقدومها على تسليم السلطة رغم حضورها الأكبر في المجلس التأسيسي، وكرّست بذلك مبدأ التداول على السلطة، وغلبت الشرعية الوطنية التوافقية على الشرعية الانتخابية[1].

اجتمعت مجموعة من العوامل أسهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي، حيث اتسم الجيش التونسي بالمحترف وغير السياسي، وامتنع عن التدخل في الشأن السياسي، وبرز كقوة وقائية ومحايدة رغم المحاولات باستمالته لتكرار التجربة المصرية، كما أسهم نشاط المجتمع المدني وعلى رأسه الاتحاد العام التونسي للشغل في إنجاح المرحلة الانتقالية، ورغم معارضته للترويكا إلا انه لم يقدم نفسه بديلاً للائتلاف الحاكم ولم يصارعه على السلطة، ورعى الحوار الوطني الذي قوبل بالاستجابة والاستعداد للتسوية من قبل الترويكا والمعارضة، وقبولهم للدور التصالحي فيما بينهم[2].

لم يكن القبول بالتسوية السياسية الذي أفرزها الحوار الوطني بالأمر اليسير، وهنا برز دور زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي الذي استثمر حضوره وثقله السياسي لإقناع أنصار ومؤيدي حركة النهضة بالقبول بالحوار الوطني وشروطه، وأبدى في ذلك مزيداً من الليونة برزت في قبول حركة النهضة استقالة حكومة علي العريِّض لصالح حكومة كفاءات مستقلة

---

[1] أنور الجمعاوي، انتصار ثقافة الحوار في تونس، العربي الجديد، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُخذت بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alaraby.co.uk/portal

[2] محمد كرّو، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22 نيسان/ ابريل 2014، أُخذت بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org/?lang=ar

وتسمية مهدي جمعة رئيساً للوزراء، والانتهاء من صياغة الدستور، وتحديد موعداً للانتخابات العامة في عام 2014[1].

تم الاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وامتنعت حركة النهضة مسبقاً من التقدم للانتخابات الرئاسية، ولم تقبل ترشيح أحد من قادتها لخوض الانتخابات الرئاسية، ورأت في ذلك تقسيم للمجتمع التونسي إلى قسمين؛ أحدهما مع حركة النهضة والآخر ضده، وان ذلك قد يُحد من الديمقراطية، حيث انهارت الأوضاع السياسية في دول أُخرى نتيجة استقطاب مماثل للحالة التونسية، ولذلك سعت إلى اختيار مرشح رئاسي توافقي، وتخلت عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، واتخذت قراراً بعدم دعم أي من المرشحين الرئاسيين، وتركت لأبنائها حرية الاختيار، وطلبت من الشعب التونسي المشاركة في هذه الانتخابات[2].

تراجعت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014 إلى المرتبة الثانية، فكان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في فترة حكمها الأثر البالغ في تراجعها، إلى جانب نقص الخبرة لديها في الحكم، ومهادنتها للسلفيين اللذين لم يدعموها في الانتخابات لرفضها إدراج مواد تتعلق بالشريعة في الدستور، مع استمرار استعراض السلفيين لقوتهم، الأمر الذي استغلته القوى العلمانية لضرب حركة النهضة، مع رد الفعل السلبي للشباب التونسي على سحب حركة النهضة قانون العزل السياسي، وإعطائها الأولوية للتصالح على محاسبة رموز النظام السابق، كما أدت سياسة حركة النهضة في حشد التظاهرات والمسيرات في حملاتها الانتخابية إلى زيادة خوف خصومها السياسيين وتجميع قواها، عطفاً على دور الإعلام وتأثيره على الناخبين، حيث تعرضت حركة النهضة إلى هجمة إعلامية ادعت فيها مساعي حركة النهضة إلى أسلمة المجتمع التونسي، مع عدم توفر وسائل وبدائل إعلامية محترفة لمواجهة ذلك لدى حركة النهضة[3].

---

[1] محمد كرّو، **مرجع سابق**.

[2] راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية **(بلا حدود)** في قناة الجزيرة، مرجع سابق.

[3] أنور الجمعاوي، تراجع الإسلام السياسي في تونس، نون بوست، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أُخذت بتاريخ 16 أيار/ مايو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.noonpost.net/content/4558

ويبدو أن التونسيين قدّموا حزب نداء تونس على حركة النهضة نتيجة غضبهم عليها، وذلك لعدم قدرتها في فترة حكمها على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تنامي حالات العنف وتدهور الأوضاع الأمنية، وبالرغم أن حركة النهضة لا تتحمل المسؤولية وحدها إلا أنها كانت المستهدفة في العملية الانتخابية؛ لأنها شكلت الطرف الرئيسي في ائتلاف الترويكا، وقد استطاعت أن تحافظ على ذاتها حينما تنازلت عن الحكم حيث حصلت على المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية، وهذا يعتبر انتصاراً بما واجهته من تحديات واتهامات الأمر الذي لم يستطع شركائها في الترويكا الحفاظ عليه، وبذلك ظهرت حركة النهضة قوة سياسية فاعلة رغم التصويت العقابي ضدها[1].

تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية لا يمكن اعتباره مفاجئة سياسية في تونس؛ لأن ذلك ناجماً عن حجم التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها حركة النهضة، وإن صعود حزب نداء تونس لا يمكن اعتباره ثورة مضادة كما عبَّر عنه بعض المحللين لتأثرهم بما آلت إليه الأوضاع في مصر وليبيا وسورية، ولا يمكن القول في ذلك استعادة لرموز النظام السابق، لأن حزب نداء تونس يعبر عن تحالف وتجمع مؤقت يضم مكونات غير متجانسة أيديولوجياً، وهو أيضاً بحاجة إلى التحالف مع قوى أخرى، الأمر الذي قبلت به حركة النهضة بمشاركتها في حكومة نداء تونس، وعبَّرت بسلوكها هذا عن مسار تصالحي وتوافقي نحو الانتقال الديمقراطي في تونس[2].

وانعكس التحالف غير المتجانس داخل حزب نداء تونس بازدياد الصراع السياسي والانشقاق الذي شقّ الحزب إلى جناح مع محسن مرزوق الأمين العام للحزب، وحافظ قائد السبسي نائب رئيس الحزب، حيث انشقت مجموعة نواب من حزب نداء تونس وأعلنت استقالتها بشكل جماعي من الحزب بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 معترضة على توجهات فئوية

---

[1] عبد الجليل المسعودي، تحاليل الشروق: قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية: فاز النداء ... ولم تخسر النهضة، الشروق، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، أُخذت بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alchourouk.com/76257/151/1/

[2] سلام الكواكبي، **تونس، هل هي فعلاً ثورة مضادة؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014، ص ص3-4.

داخل الحزب نحو توريث حافظ قائد السبسي رئاسة الحزب، ومعلنة نيتها تشكيل كتلة نيابية مستقلة، الأمر الذي يطرح بقوة عودة حركة النهضة إلى الحكم أو تصدرها المشهد السياسي التونسي؛ بحكم امتلاكها بعد هذا الانشقاق أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب، وتمتعها بأكبر كتلة نيابية[1].

يتَّضح أن حركة النهضة التونسية ما بعد الثورة التونسية وُفِّقت في العديد من المراحل الفاصلة في تاريخ تونس، ودعمت عملية التحوُّل الديمقراطي في الانتقال الآمن للنظام السياسي التونسي، ورغم قِصَر الفترة الزمنية المقدَّرة بأربع سنوات من عام 2011 ولغاية عام 2015، إلا أن هذه الأعوام شكَّلت مرحلة حساسة في تاريخ تونس؛ لما اعتراها من تحديات كادت أن تنسف المسار الانتقالي بتونس، فظهرت حركة النهضة بسلوك سياسي مرن سواء بدعواتها المتكررة إلى المشاركة والتوافق الوطني، وسعت إلى ترسيخ مفهوم التعددية من خلال ائتلافها مع القوى المتباينة معها فكرياً وبرامجياً في الحكومات الائتلافية وفي إدارة حكم وشؤون تونس، أو من خلال تنازلاتها في مراحل صياغة الدستور التونسي، وكذلك في تنازلها عن الحكم وتكريسها لمفهوم التداول على السلطة ليُشكِّل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية، وقد غلَّبت الشرعية التوافقية الوطنية على الشرعية الانتخابية، ولم تتعامل بنفس إقصائي ضد خصومها السياسيين، وأعطت الهم التونسي الأولوية في ضوء ما تشهده تونس من صعوبات وتحديات، حتى أصبح يُقال أن حركة النهضة ذاهبة باتجاه تونسة الحركة.

[1] فتحي الجراي، **الصراع داخل نداء تونس وتأثيره على العملية السياسية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص1-2.

الفصل الخامس

التحديات أمام حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس

الفصل الخامس

التحديات أمام حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس

1.5 تمهيد

لم يكن تفكير الإسلاميين عموماً وحركة النهضة على وجه الخصوص قبل الثورات العربية يؤمن بتسلُّم الحكم بتحدياته ومعيقاته، فقد كانت حركة النهضة قبل الثورة التونسية مُشتتة بالخارج وملاحقة بالداخل، ولذا لم تكن مُهيأة لاستلام الحكم في تونس وغير وارد في أجندتها، وبعد انهيار نظام بن علي شرعت بجمع عناصرها وتنظيم صفوفها، واستطاعت أن تعيد هياكلها لتظهر كأكبر حزب سياسي في تونس في ضوء تصدُّرها نتائج انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، ولازمت الحذر في كيفية استثمار انتصارها السياسي، فبحثت عن شركاء لها في السلطة وشكَّلت ائتلاف الترويكا لإدارة المرحلة الانتقالية في تونس إلى جانب حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية الذي استلم رئاسة الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي، والتكتل من أجل العمل والحريات والذي استلم المجلس التأسيسي برئاسة مصطفى بن جعفر، بينما استلمت حركة النهضة الحكومة برئاسة حمَّادي الجبالي، وبذلك تشكَّل أول ائتلاف حاكم في تونس بعد الاستقلال[1].

واجهت تونس في عهد الترويكا أزمة سياسية حادة عقب اغتيال شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموَّحد في 6 شباط/ فبراير 2013، أدَّت إلى استقالة حكومة حمّادي الجبالي، وجاءت حكومة علي العريَّض والمحسوبة على حركة النهضة أيضاً، والتي لم تستطع تجاوز الأزمة بعدما شهدت تونس اغتيالاً ثانياً في 25 تموز/ يوليو 2013 استهدف محمد البراهمي عضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي مما عمَّق الأزمة السياسية واتسعت لتأخذ أبعاداً جديدة كادت أن تؤدي إلى نتائج خطيرة تهدد مستقبل تونس[2].

---

[1] صلاح الدين الجورشي، **السلطة التونسية والمشروع الإسلامي بعد الثورة**، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2014، ص ص2-3.

[2] عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص2.

إلا أن الأزمة انتهت بالحوار الوطني وتنازلت حركة النهضة عن الحكم وصـــولاً إلـــى إقرار الدستور، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولم تتوقف التحديات التـــي واجهتهـــا حركة النهضة على ذلك، بل شملت مجموعة من التحديات الداخلية فيما يتصل بتحدي الممارسة السياسية، والخلافات الداخلية، وتحدي التمييز بين الجانبين الدعوي والسياسي، وتحديات أُخرى ذات علاقة بممارستها العمل السياسي حول المجلس التأسيسي ودوره وصلاحياته، وقوى الثورة المضادة وطريقة استيعابها، والية التعامل معها.

2.5 التحديات الداخلية

توَّزعت التحديات الداخلية التي واجهت حركة النهضة بعد الثورة التونسية عـــام 2011 بين تحديات ذاتية في ظل ظروف سياسية أنتجتها الثورة، ونقلت حركة النهضـــة مـــن العمـــل السياسي السري إلى العلني، ومن المعارضة إلى المشاركة، وتحـــديات موضـــوعية أفرزتهـــا تداعيات المشهد السياسي في تونس بعد تسلم الحكم كالتنازع في صلاحيات المجلس التأسيســـي، وسياسات ائتلاف الترويكا، ومجابهة قوى الثورة المضادة، والتحديات الأمنية، وتنامي ظـــاهرة العنف السياسي، والتحديات الاقتصادية والتنموية المتمثلة؛ في التشغيل، وتوفير فرص العمـــل، كإحدى ابرز مطالب الثورة التونسية.

1.2.5 التحديات الذاتية

لم يكن انتقال حركة النهضة من العمل السياسي السري إلى العمـــل السياســـي العلنـــي بالانتقال السهل بعد ظروف إقصائها من اعتقال ونفي لقياداتها وكوادرها، ولما اعتادت عليه من العمل بعقلية المراقبة والسلوك الحذر في مواجهة الأنظمة السياسية السابقة، وبعدما وجدت نفسها في صدارة العملية السياسية فُرض عليها مجموعة من التحديات الذاتية، ظهرت بداية مع تحدي الممارسة السياسية، وما تتطلب من علاقات واتصالات وتحديات تفرضها العلاقة مع أطـــراف الساحة السياسية التونسية، مما انعكس على مواقف الحركة بتعدد مواطن الخلاف بين قياداتهـــا حول العديد من المسائل وخاصة في عملية صياغة الدستور، وفـــي مواقفهـــا تجـــاه الآخـــرين المختلفة معهم أيديولوجياً وفكرياً، ومسألة توفيقها بين الجانبين الدعوي والسياسي.

1.1.2.5 الانتقال من العمل السياسي السري إلى العلني

أتاحت الثورة التونسية لحركة النهضة القيام بالعمل السياسي على الوجه العلني، تلك المسألة التي حُرمت منها في ظل نظامي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، مما أسهم في تبني حركة النهضة مجموعة من الخيارات التنظيمية وصياغة أُطروحات أيديولوجية نتيجة لتلك الحقبة من مسيرتها التاريخية، وإن انتقالها للعمل السياسي العلني يتطلب منها القيام بمجموعة من المراجعات؛ لتكن أكثر انفتاحاً مع الوسط السياسي التونسي، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى الرغم من الأهمية التي يتمتع بها الرصيد النظري الذي قَّدمه مؤسسو وروَّاد حركة النهضة، ودعواتها إلى المزاوجة بين الإسلام والحداثة والدولة المدنية والتداول السلمي للسلطة والعدالة الاجتماعية، إلا أنها لم تخطو باتجاه القيام بمراجعات نقدية لمنجزاتها النظرية والتنظيمية[1].

كما أن تصدُّر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 وتشكيلها ائتلاف الترويكا الذي أدار المرحلة الانتقالية في تونس بعد الثورة، فرض عليها تحدياً رئيسياً وذاتياً تمثل في ممارستها الحكم لأول مرة في تاريخها، مما يعني انتقالها من دور الحزب المعارض إلى دور الحزب الحاكم، في ظل تدني خبرتها في الحكم، حيث أمضت أغلب تاريخها في مواجهة النظام الحاكم من خلال العمل السري، تحت وطأة المراقبة والإقصاء والملاحقات الأمنية، فانتقالها إلى ممارسة الحكم كأول مرة إلى جانب تعاظم مطالب التونسيين الذين اسقطوا نظام زين العابدين بن علي أثقل ذلك من كاهل التحديات الملقاة على حركة النهضة لا سيما مطالب توفير فرص العمل والتشغيل، والعدالة الاجتماعية، وصيانة حقوق الإنسان، وإقامة دولة المؤسسات[2].

إن انتقال حركة النهضة من العمل السري إلى العلني فرض عليها تحدي التحوُّل من المعارضة إلى المشاركة، مما دفع قيادات حركة النهضة إلى التعامل بحذر وانفعالية أحياناً نتيجة

---

[1] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص475.

[2] **المرجع السابق**، ص488.

تخوفها من عودة الأمور إلى سالف عهدها، وفقدان منجزات الثورة التونسية، ومن جانب آخر لعب النهج والسلوك السري الذي اعتادته هذه القيادات في اجتماعاتهم وتنقلاتهم خلال فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي بإظهار قيادات الحركة بموقف المتردد انعكاساً للحالة النفسية التي تعايشت معها نتيجة ضرورات العمل السياسي في السابق[1].

قدَّمت حركة النهضة نفسها ما بعد الثورة بتبنيها للنظام الديمقراطي وواجهت في ذلك تحدياً فيما أُثير من بعض الأطراف السياسية التونسية وخاصة العلمانية التي شككت بمصداقية موقف حركة النهضة، واعتبرت ذلك أسلوباً منها للحفاظ على سلطتها، وبأنها تسعى إلى فرض أجندتها على المجتمع التونسي مما يهدد مكتسبات الحداثة، وحقوق المرأة، وحرية التعبير والمعتقد في تونس، وقد عزَّز من هذا التشكيك مواقف وتصريحات الجماعات السلفية كحزب التحرير الذي دعا إلى تطبيق الشريعة، وإقامة الخلافة الإسلامية في تونس[2].

ويبدو أن التجربة الفتية في الحكم التي خاضتها حركة النهضة الإسلامية، جعلتها تبتعد مرحلياً عن أُطروحاتها الأيديولوجية خشية استخدامها من قبل المعارضة السياسية لتشويه حركة النهضة في ظل الصعوبات الناجمة عن تجربة الحكم بانتقالها من العمل المعارض إلى المشارك، مما تطلب منها سلوكاً سياسياً متقبلاً للآخر، وبذات الوقت مُبرراً لسياساتها بغض النظر عن صوابها أو إخفاقها، فقد ألقت سنوات عملها في السر بظلالها عليها من خلال التعامل الحذر مع الآخرين، وبعقلية المراقبة التي اعتادت عليها، إلى جانب خشيتها من انقلاب المشهد السياسي ضدها بالرغم من تأكيدها على مفاهيم الديمقراطية التي قوبلت بالتشكيك.

2.1.2.5 الفصل بين الديني والسياسي

يُعد الفصل والتمييز بين الديني والسياسي أبرز التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ومشاركتها في الحكم، وخاصة في تونس التي ما زالت حركة

---

[1] مونيكا ماركس (Monica Marks)، **مرجع سابق**، ص13.

[2] لوتس روغر (Lotus Roger)، حركة النهضة في تونس وقابلية حركات الإسلام السياسي للديمقراطية والحداثة، عدنان عباس (مترجم)، معهد جوته فكر وفن، حزيران/ يونيو 2012، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/a97/ar9514045.htm

النهضة تشكل إحدى الأطراف الرئيسية للمشهد السياسي التونسي، فتأسيس الأحزاب السياسية لا يكفي كمؤشر للفصل بين الديني والسياسي بما يختلف الحزب السياسي عن الجماعة الدينية من حيث المنهج والأهداف، وهذا ما يستدعي جُهداً نظرياً يفصل بين الحقل السياسي والحقل الديني في ظل التخوفات التي أطلقتها مجموعة من القطاعات الاجتماعية والسياسية فيما يخص اسلمة المجتمع، مما يفرض ضرورة وضع قواعد واليات تحكم المجال السياسي وفق منطقٍ مُغايرٍ عن المنطق الدعوي[1].

عمدت حركة النهضة منذ تأسيسها على إعادة الاعتبار للإسلام في الجانب الفكري والثقافي رداً على الاتجاه التحديثي الذي تبَّناه الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة، وبموجب ذلك واجهت خصوماً في الداخل متمثلة في النظام الحاكم والمعارضة الديمقراطية، ورغم تأكيدها بعدم تقديم نفسها ناطقاً باسم الإسلام، إلا أن الصورة التي رسُمت لها بين التونسيين بأنها الحركة التي انطلقت للحرص على إعادة الكيان السياسي والحضاري للإسلام، بمعنى إعادة إنتاج الدولة على أُسس إسلامية[2].

دفعت التغيُّرات التي أحدثتها الثورة التونسية حركة النهضة لتجاوز مجموعة من دعواتها التقليدية كالحديث عن الدولة الإسلامية واسلمة المجتمع، إلى حزب سياسي يسعى إلى تقديم مجموعة من الحلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه التونسيين، إلى جانب تعاونها مع القوى السياسية الأُخرى وتشكيل تحالفات معها بعيداً عن منطق الخصومة الأيديولوجية، فشهد خطابها تطوراً تمت ملاحظته ما بعد الثورة، ويكمن التحدي أمام حركة النهضة في النصوص التأسيسية ومدى ملائمتها للواقع السياسي الجديد مما يستدعي مراجعة هذه النصوص لتتماشي معه، وتدعم تحوُّل حركة النهضة من السلوك الحركي إلى الحزب السياسي المتفاعل مع الواقع الذي أفرزته الثورة التونسية[3].

---

[1] عبد الغني عماد، **مرجع سابق**، ص138.

[2] صالح مطيراوي، "**حركة النهضة التونسية ما بعد الثورة**"، في، محمد الحداد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص122-123.

[3] سمير حمدي، تحولات خطاب حركة النهضة التونسية، نوافذ، 22 أيلول/ سبتمبر 2015، أُخذت بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-42-214575.htm

ولم يتوقف تحدي التمييز بين الدعوي والسياسي أمام حركة النهضة على ذلك بل طرح تحديات أُخرى في العلاقة بين الجانب الدعوي للحركة والنشاط الحكومي، وكذلك العلاقة بين دورها الحزبي ودورها الحكومي وتخوفات تحكُّم أجهزتها الحزبية بقياداتها الحكومية أو العكس، علاوة على انشغال الحركة في هموم العمل الحكومي الذي استنفذ طاقاتها وكوادرها البشرية في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وما يرتبط ذلك أيضاً بتحدي الحفاظ على تنظيمها بتعويض طاقاتها وقدراتها التي وجَّهتها للحكومة[1].

كما يجري الإعداد للمؤتمر العام العاشر الاستثنائي لحركة النهضة، والذي يُعقد بصفة استثنائية بناء على طلب رئيس الحزب، أو ثلثي أعضاء مجلس الشورى، أو ثلث أعضاء الحركة، والذي يرى فيه أنصار الحركة بأنه استحقاقاً حزبياً ووطنياً بذات الوقت، من اجل تجديد رؤية الحركة ومشروعها الفكري وأولوياتها، وانتقالها من حركة دعوية إلى حزب سياسي، وسيحتل موضوع التمييز بين الجانبين الدعوي والسياسي مكانة مهمة في المؤتمر المُزمع عقده في عام 2016، حيث يُرجَّح الفصل الهيكلي بين الجانبين المذكورين، كما سيُحسم الأمر فيما يخص وثيقة حركة النهضة المسماة "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي بتونس"، والتي وجهت إليها العديد من الانتقادات، واعتبر منتقديها أن حركة النهضة ما زالت حركة دعوية بتمسكها بهذه الوثيقة[2].

ويعتبر المؤتمر العاشر الأهم في مؤتمرات حركة النهضة لتقييم سياساتها بعد تسلُّمها الحكم، حيث سيتناول المؤتمر هوية الحركة وخياراتها السياسية، ومسألة رئاسة الحركة والتداول عليها، ويُنظر في هذا المؤتمر التجديد في مرجعية الحركة ومنهجية عملها، كما تبرز الحاجة لحسم الحركة في هويتها بين الجانبين السياسي والديني في ضوء انقسام قيادات الحركة بين تيار يدعو للمحافظة على نهجها الدعوي، وتيار آخر يدفع باتجاه تطوير الحركة، في الوقت الذي نفى

---

[1] بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص ص196-197.

[2] مجدي الورفلي، النهضة: اقتراب المؤتمر العاشر الحاسم، الأخبار، 4 أب/ أغسطس 2015، أُخذت بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://al-akhbar.com/node/239198

فيه راشد الغنوشي الارتباط التنظيمي لحركة النهضة بجماعة الإخوان بعد تصنيفها من بعض الدول العربية بالجماعة الإرهابية، ورغم الاستجابة النسبية لحركة النهضة لذلك إلا أنها جاءت ضمن التحوُّلات الإقليمية والدولية وتحت الضغوط السياسية[1].

وإن ذهبت حركة النهضة للفصل بين الجانبين الدعوي والسياسي سينعكس ذلك على هيكلية الحركة إذا اكتفت بالجانب السياسي وتركت الدعوي لغيرها، ويرى أنصار الجانب السياسي داخل الحركة أن هناك جمعيات ومؤسسات ترعى الشأن الديني، ولم يعد ضرورة ليهتم حزب سياسي بذلك، حيث لا مبرر للدعوة كون الإسلام ليس ديناً تبشيرياً، ولا تتم في مجتمع إسلامي متجانس كالمجتمع التونسي، وجاء الدستور التونسي لينهي الجدل في هذا الموضوع الذي أكدَّ على الهوية الإسلامية للدولة التونسية، وأن حركة النهضة في هذه المرحلة تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تونس، بينما يرى أنصار الاهتمام بالجانب الدعوي أن اهتمام الحركة بالجانب السياسي على حساب الدعوي أفقدها خصوصيتها بين الأحزاب، وشجعت قطاع واسع من المتعاطفين معها للتوجه نحو التيارات السلفية، ويروا ضرورة الاهتمام بالجانبين دون الفصل بينها وإعطاء الحرية لكلاهما[2].

يرى الباحث أن المؤتمر العاشر لحركة النهضة والمزمع عقده في عام 2016، سيمثِّل نقطة تحوُّل رئيسية في مسيرة حركة النهضة، فما زالت قيادات حركة النهضة متباينة ومختلفة في موضوع الخلط بين السياسي والدعوي، وسيفرض المؤتمر المذكور تحدياً كبيراً سيواجه حركة النهضة في الوقت الذي تحتاج به الحركة إلى تنظيم صفوفها في مشهد سياسي تونسي تتعرض به الأحزاب التونسية للانشقاق، مما يتطلب من حركة النهضة التعامل الحذر والذكي في هذا المؤتمر الذي يراهن عليه الكثيرون بزيادة حدَّة الخلاف بين قيادات الحركة، وماهية التجديد في نصوصها التأسيسية وقابليتها للتكيُّف مع الواقع السياسي التونسي الجديد.

---

[1] أُنظر **صحيفة العرب**: ***النهضة تعتزم الحسم في هويتها خلال مؤتمرها العاشر: تونسية أم إخوانية***، ع 10146، 6 كانون الثاني/ يناير 2016، ص4.

[2] وليد التليلي، النهضة أمام تحدي التحول إلى حزب سياسي، العربي الجديد، 8 أيار/ مايو 2015، أُخذت بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/5/7

3.1.2.5 الخلافات الداخلية

بعد سنوات طويلة من الإقصاء والنفي والاعتقال وجدت قيادات حركة النهضة نفسها في معترك الحياة السياسية، بعدما توزَّعت وتفرَّقت في السنوات السابقة فمنها؛ من عاش داخل تونس وتعرُّض للاعتقال السياسي، ومنها من نُفي إلى الخارج، وقد ظهرت القيادات الخارجية لحركة النهضة أكثر انفتاحاً وبراغماتية من قيادات الداخل بسبب انفتاحها على التيارات العالمية العلمانية والليبرالية وغيرها، بينما ظهرت القيادات التي قضت سنوات طويلة في الاعتقال أكثر تشدداً ولها رغبة في الانتقام برزت في دعواتها لحظر أعضاء حزب التجمع الدستوري السابق ومنعهم من المشاركة في الحياة السياسية، وبعد مشاركة حركة النهضة في الحكم انقسمت قيادات النهضة بين قيادات دعوية دينية وقيادات سياسية براغماتية، مما فرض تحدياً أمام حركة النهضة يتلخص في خطورة ابتعادها عن الجانب الدعوي والديني مما ينذر بخسارتها لأعضائها الدعويين هذا من جانب، ومن جانب آخر إن جنحت بالجانب الديني الدعوي سيثير ذلك مخاوف التيارات الأخرى من غير الإسلاميين[1].

استبعدت حركة النهضة في قوائمها الانتخابية التشريعية لعام 2014 الصادق شورو والحبيب اللوز وهما من مؤسسي حركة النهضة وشغلا منصب رئاستها، ونوابها في المجلس الوطني التأسيسي ويمثلان الجناح المتشدد داخل الحركة، في محاولة لإعطاء الدور الأكبر للمعتدلين داخل الحركة، حيث أثار الصادق شورو الحرج لحركة النهضة في أكثر من مناسبة ولم يتحلَّى بالانضباط التنظيمي، وخرج عن موقف حركة النهضة حينما اتهم في أيار/ مايو 2013 حكومة علي العريَّض بالخضوع لاشتراطات صندوق النقد الدولي لتصفية أنصار الشريعة، كما طعن في مقدمة الدستور التونسي في نيسان/ ابريل 2013 لأنها لم تنص على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع[2]، ووصف الدستور التونسي بأنه "ولد ميتاً" وجاء نتيجة

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **تونس :العنف والتحدي السلفي**، تقرير الشرق الأوسط رقم 137، 13شباط/ فبراير 2013، ص ص21-22.

[2] سرحان الشيخاوي، سيشرفان على هيكل دعوي: النهضة تُقصي الصادق شورو والحبيب اللوز، الشروق، 1 آب/ أغسطس 2014، أُخذت بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alchourouk.com/63408/566/1/-

لإرضاء أطراف داخلية وخارجية دون التونسيين، مما أثار استياء حركة النهضة، واعتبرت كتلة حركة النهضة أن موقف الصادق شورو لا يلزمها[1].

في حين أقدم الحبيب اللوز على إحراج حركة النهضة حينما وصف النائب عن الجبهة الشعبية منجي الرحوي بأنه مُعادٍ للإسلام، كما وصف الإعلام التونسي بأنه فاسد ومُعادٍ للثورة، ومن المنتظر أن يستلما الجانب الدعوي لحركة النهضة وإبعادهما عن الجانب السياسي، كما سلكا النائبان نجيب مراد وسنية بن تومية سلوكاً أثار قيادة حركة النهضة لتصويتهما ضد قرارات النهضة فيما يخص الدستور وقانون تحصين الثورة، وكانا أيضاً من ضمن المستبعدين من القوائم الانتخابية لحركة النهضة[2].

تخلِّي حركة النهضة عن قيادات بوزن الصادق شورو والحبيب اللوز يحمل مجموعة من الدلالات الداخلية والخارجية، كقطعها مع الخطاب الدعوي الذي ميَّزها في سنوات نشأتها، وتبنيها خطاب سياسي مدني بعدم الدعوة إلى تطبيق الشريعة أو تبني الدولة الدينية، مما يُشير إلى ابتعادها عن منظومة الحركات الاخوانية الذي يمثل تطبيق الشريعة أساس خطابها، وفي تبني حركة النهضة للدستور التونسي الجديد الذي يؤكد على حرية الضمير والحفاظ على قانون الأحوال الشخصية الذي يمنع تعدد الزوجات مما يتناقض مع خطاب الحركات الإسلامية العربية[3].

يمكن القول أن التحديات الذاتية التي واجهت حركة النهضة التونسية ازدادت حدتها وتنامت أهميتها وغدت ضرورة مُلِّحة في سياق التحوُّل التاريخي الذي شهدته الحركة، والذي فرضته الثورة التونسية، ويرى الباحث أن حركة النهضة تعيش حقبة تاريخية جديدة ستحدد ملامح مسيرتها من خلال التغلب على تحدياتها الذاتية بتذويب الخلافات الداخلية التي تعززت

---

[1] حسين السياني، دستور تونس الجديد يتسبب في تصدع كتلة حركة النهضة التأسيسي، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 19 كانون الثاني/ يناير 2014، أُخذت بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.sabanews.net/ar/news338638.htm

[2] سرحان الشيخاوي، **مرجع سابق.**

[3] نور الدين بالطيب، ***النهضة تغير خطابها ... فهل يطمئن التونسيون؟***، **الأخبار**، ع 2427، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ص13.

بمشاركة حركة النهضة في حكم تونس ما بعد الثورة، وهي خلافات حول طريقة إدارة الحوار السياسي مع الأطراف السياسية الأُخرى التي تختلف في أولوياتها ومرجعيتها معها، فبرز تحدي الممارسة السياسية كنتاج انتقال حركة النهضة من السر إلى العلن ومن المعارضة إلى المشاركة.

2.2.5 التحديات السياسية

1.2.2.5 المجلس التأسيسي والائتلاف الحاكم (الترويكا)

شكَّل المجلس التأسيسي بؤرة للصراع بين الخصوم السياسيين التونسيين على مدار عامين ونصف تقريباً بعد انتخابه إبّان الثورة التونسية، حيث تجاوز المجلس التأسيسي المدة الزمنية المحددة له بعام واحد لإنهاء أعماله التي حددتها "وثيقة إعلان المسار الانتقالي" في 15 أيلول/ سبتمبر 2011 في صياغة الدستور والإعداد للانتخابات العامة، الأمر الذي لم يتم حيث تم تمديد المرحلة الانتقالية، ورأت المعارضة في ذلك محاولة من حركة النهضة وشركائها للبقاء في الحكم، بينما رأت حركة النهضة أن المجلس لم ينهي مهامه التأسيسية، ومن جانب آخر أثارت الصلاحيات التي اكتسبها المجلس التأسيسي بموجب "القانون المُنظِّم للسُلط العمومية" والصادر بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011 الذي جعل من المجلس التأسيسي قادراً على سن التشريعات ومراقبة الرئاسة والحكومة، مما جعل من المعارضة تتهم المجلس بأنه خادماً للائتلاف الحاكم الترويكا، ولذلك قاطعت أكثر من مرة أعمال المجلس مما أسهم في تأخير المسار الانتقالي، وأذكى الصراع بين الأطراف السياسية[1].

كما برزت مجموعة من الخلافات والتناقضات بين أعضاء الائتلاف الحاكم نتيجة تفرُّد حركة النهضة ببعض القرارات كتسليم البغدادي المحمودي رئيس وزراء ليبيا الأسبق في عهد

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق** ، مرجع سابق، ص ص9-10، للمزيد أُنظر القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسُلط العمومية على الرابط الالكتروني: http://www.slideshare.net/Ennahdha/copie-finale ، وأُنظر نص ، وثيقة إعلان المسار الانتقالي، على موقع قناة تونس حرة على الرابط الالكتروني: http://tunisian-free-channel.blogspot.com/2011/09/blog-post_9083.html

القذافي إلى السلطات الليبية دون الرجوع إلى رئيس الدولة المنصف المرزوقي، بالإضافة إلى تعيين حركة النهضة محافظين ومديرين عامين في مؤسسات عمومية دون استشارة أعضاء الائتلاف الحاكم، وقد حاولت حركة النهضة في كل مرة احتواء الموقف دون تقديم تنازلات جدية[1].

على الرغم من الأهمية التي اكتسبتها التجربة الائتلافية بين حركة النهضة وحلفائها في ائتلاف الترويكا، بما يحمله هذا الائتلاف من الإدارة المشتركة لشؤون الدولة مع أحزاب تتباين معها بمرجعياتها ومساراتها، كما قلَّل من انفراد حركة النهضة بالقرار لأنها مُضطرة أن تنسق مواقفها مع الحزبين الآخرين، وحينما تتخذ مواقف أُحادية تتعرض لانتقادات من قبل شركائها، إلا أن ذلك لم يُلغِ بروز خلافات بين النهضة وشركائها لدرجة تهديد رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي للانسحاب والاستقالة من الائتلاف الحاكم نتيجة الخلاف مع الحركة أو لمساعيها في الهيمنة على الحكم[2].

ومن جانب آخر سلكت حركة النهضة سلوكاً اعتبرته المعارضة محاولات منها للهيمنة على الحكم في استثمار النتائج التي حققتها في الانتخابات من خلال استلامها الوزارات السيادية الداخلية والخارجية والعدل، وتخلَّت عن وزارة الدفاع لشخصية مستقلة لإبعاد المؤسسة العسكرية عن المحاصصة الحزبية، إضافة إلى مجموعة من التعيينات في المؤسسات الإدارية والسياسية للدولة، وكبر حجم الحكومة حيث بلغ عدد الوزراء وكتاب الوزراء والمستشارين إلى أكثر من سبعين مما دفع المعارضة إلى اتهام حركة النهضة بترضية أعضائها على حساب المصلحة العامة[3]، كما رفضت حركة النهضة أي تعديل وزاري بناءً على طلب المعارضة، وذهبت لسد الشاغر الوزاري في وزارة المالية بعد استقالة حسين الديماسي، وفي وزارة الإصلاح الإداري

---

[1] عبد الغني عماد، **مرجع سابق**، ص131.

[2] صلاح الدين الجورشي، **السلطة التونسية والمشروع الإسلامي بعد الثورة**، مرجع سابق، ص3.

[3] **المرجع السابق**، ص4.

بعد استقالة محمد عبُّو، لتخوُّفها من سيطرة المعارضة على مؤسسات الدولة الذي سيساعدها في قيادة المرحلة التي تسبق إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[1].

استمرت المعارضة وبعد اشتداد الأزمة السياسية واستقالة حكومة الترويكا الأولى برئاسة حمّادي الجبالي، وتسلُّم علي العريِّض بدلاً منه بالمطالبة بحكومة تكنوقراط وتعديلات وزارية بعد اغتيال محمد البراهمي عضو المجلس الوطني التأسيسي عن حزب التيار الشعبي، رفضت حركة النهضة مطلب حكومة التكنوقراط، وتخلّت حينها حركة النهضة عن الوزارات السيادية الداخلية والخارجية والعدل والدفاع نزولاً عند مطلب المعارضة وكذلك شركائها في حزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات[2]، وهذا يُشير إلى ما يتسم به الفاعل السياسي ما بعد الثورات في خضم تأسيس نظام سياسي جديد بمحاولة تمرير وفرض رؤيته، ولذا فرضت تحديات المرحلة الانتقالية تقديم التنازلات من حركة النهضة في سبيل إنجاح مسيرتها في الحكم.

2.2.2.5 قوى الثورة المضادة

لعل أبرز ما واجه مسيرة حركة النهضة في الحكم محاولات من بعض الجماعات والأفراد إلى تعطيل مسيرة الثورة التونسية ومنجزاتها التي هدَّدت مصالحها ونفوذها وحدَّت من هيمنتها وسيطرتها، مما دفعها لرؤية وصول الإسلاميين إلى الحكم تهديداً للدولة المدنية وسعت للإطاحة في الائتلاف الحاكم، بما فيهم أتباع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ومجموعة من البيروقراطيين الذين تم تعيينهم من النظام السابق، ويشكلون إعاقة في مسيرة الإصلاح الإداري، عطفاً على الأحزاب السياسية التي لم تحصل على تمثيل في المجلس

---

[1] إيمان عبد الحليم، أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، السياسية الدولية، د.ت، أُخذت بتاريخ 9 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

[2] أُنظر **صحيفة الرأي**، ***النهضة تتخلى عن الوزارات السيادية في الحكومة التونسية المقبلة***، ع 12295، 28 شباط/ فبراير 2013، ص20.

التأسيسي في انتخابات 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ورجال الأعمال المستفيدين من مزايا النظام السابق[1].

استطاعت مكونات الثورة المضادة أن تقوم بانقلاب هادئ نتيجة سماح الثورة التونسية لهم بقيادة التحوُّل الديمقراطي، فلم يشهد الانتقال السياسي في تونس أفعالاً استئصالية وعنيفة ضد رموز النظام السابق، وإنما حافظت على استمرارهم داخل أجهزة ومؤسسات الدولة، فقد استلم فؤاد المبزَّع رئاسة الجمهورية بعدما كان يشغل رئيس البرلمان في عهد نظام بن علي، كما استلم الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة قبل انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، كما تمكنت بعض قوى الثورة المضادة والمنحدرة من حزب التجمع الدستوري من إعادة التشكُّل والمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، وساعدها في ذلك ما اتسمت به الثورة التونسية بعدم خضوعها لمنطق الاستئصال في عملية التحوُّل الديمقراطي بل خضعت للتحالفات والتجاذبات السياسية[2].

كما أسهم سلوك حركة النهضة في إسقاط "قانون العزل السياسي" بالسماح لعودة الكثير من القيادات السياسية إلى المشهد السياسي التونسي، التي ما كانت تأمل العودة إليه كنتيجة شبه حتمية للثورات التي تفرض واقع سياسي جديد ينقطع مع الماضي، مما شكَّل فرصة سانحة واستفادة كبيرة لقادة حزب التجمع الدستوري المنحل من إعادة تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية[3]، ويأتي قرار حركة النهضة في إسقاط "قانون العزل السياسي" للحفاظ على ذاتها وطنياً ودولياً، ولتفويت الفرصة أمام أطراف سياسية داخلية عملت على إجهاضها.

---

[1] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص496-498.

[2] مصطفى بن تمسك، بعد خمس سنوات من الثورة التونسية: الانتقال الديمقراطي في قبضة الثورة المضادة، القدس العربي، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُخذت بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alquds.uk/?p=502040

[3] آمال موسى، النهضة التونسية وهاجس البقاء في الصورة، الشرق الأوسط، 16 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 10 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=772064&issueno=12953#

ومن جانب آخر استغلت قوى الثورة المضادة التجاذب السياسي بين حركة النهضة والعلمانيين بعد انتخاب المجلس التأسيسي، وشكَّلت ائتلاف الاتحاد من أجل تونس والذي ضم حزب نداء تونس بقيادة الباجي قايد السبسي وأحزاب ليبرالية ويسارية أُخرى، والتي نظمت مجموعة من التحركات والمظاهرات والتجمعات أبرزها اعتصام الرحيل صيف 2013 التي طالبت برحيل الائتلاف الحاكم الترويكا، إلا أن حزب نداء تونس بعدما تنازلت حركة النهضة عن الحكم انسحب من الاتحاد من أجل تونس ورفض المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2014 في قوائم محددة ضمن هذا الائتلاف[1].

ضم حزب نداء تونس قيادات من حزب التجمع الدستوري المنحل ورجال أعمال ونقابيين ويساريين قدموا أنفسهم كمناهضين لمشروع حركة النهضة، وقد استغل التحديات والأخطاء التي وقع بها الائتلاف الحاكم الترويكا وحركة النهضة، واستهدف في حملته الانتخابية حركة النهضة حيث دعا للتصويت المفيد تحت شعار "من لا يصوِّت لحزب نداء تونس، فقد صوَّت لحركة النهضة"، التي اعتبرها تحمل مشروعاً يهدد مكتسبات الحداثة في تونس، وقد خاض حزب نداء تونس الانتخابات التشريعية عام 2014، رداً على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011، وكان يهدف للتصدي لحركة النهضة، واستطاع بذلك أن يتصدَّر نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2014 بحصوله على (86) مقعداً وحلَّت حركة النهضة ثانياً ب (69) مقعداً[2].

وسرعان ما تفكك حزب نداء تونس حيث شهد انشقاق (22) نائباً في بداية عام 2016 ليشكل الكتلة الحرة بسبب التنازع على زعامة الحزب بين محسن مرزوق الأمين العام السابق لحزب نداء تونس الذي أسس الكتلة الحرة مع نواب آخرين، وحافظ السبسي ابن رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي الذي تتهمه الكتلة الحرة بمساعيه لخلافة والده في رئاسة حزب نداء تونس، ونتيجة لهذا الانشقاق فقدت كتلة حزب نداء تونس الأغلبية البرلمانية لتتغير خارطة

---

[1] مصطفى بن تمسك، **مرجع سابق.**

[2] عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص3-5.

الكتل البرلمانية، وتصدَّرت بذلك حركة النهضة الكتل البرلمانية بواقع (69) مقعداً، يليها نـــداء تونس (64) مقعداً، ثم الكتلة الحرة (22) مقعداً، والاتحاد الوطني الحر (16) مقعداً، والجبهـــة الشعبية (15) مقعداً، وآفاق تونس (10) مقاعد[1].

تتسم عملية التحوُّل الديمقراطي بمحاولة الارتداد إلى الخلف من بقايا المســـتفيدين مـــن النظام السابق الذين استطاعوا إعادة تموضعهم في الخارطة الحزبية التونسية في ظل ما اتسمت به الثورة التونسية بابتعادها عن منطق الاستئصال، وقدرة حركة النهضة من إسقاط قانون العزل السياسي، وبالوقت الذي استطاع به حزب نداء تونس من إعادة تصدُّر المشهد السياسي التونسي باستهدافه حركة النهضة والتي خسرت عشرين مقعداً عن انتخابـــات 2011، إلا أنهـــا عـــادت لتعتلي الكتل البرلمانية مما يُدلِّل على أن حزب نداء تونس جمعت أطيافه هدف مرحلي، وهـــو إسقاط حركة النهضة دون وجود قواسم مشتركة وبرامج متفق عليها بـــين قياداتـــه، فتعرضـــه للانشقاق نتيجة طبيعية لتحالف وقتي بعدما هزّته حرب الزعامات.

3.2.2.5 الروابط الوطنية لحماية الثورة

تأسست الروابط الوطنية لحماية الثورة بشكل عفوي عقب الثورة التونســـية فـــي 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وهدفت إلى حماية الممتلكات العامة والخاصـــة والحفـــاظ علـــى المؤسسات في فترة امتازت بغياب المؤسسة الأمنية التونسية، وقد حصلت لاحقاً هذه الـــروابط على الترخيص القانوني، وتوزَّعت في اغلب المحافظات التونسية وتبَّنت مجموعة من الأهداف كالحفاظ على الشرعية الانتخابية، ومواجهة الثورة المضادة، والعمل على تحقيق أهداف الثورة[2].

شكَّلت الروابط الوطنية لحماية الثورة أبرز النقاط الخلافية بين حركة النهضة من جهـــة والمعارضة من جهة أُخرى التي اعتبرتها مليشيات لحركة النهضة، بينما اعتبرت حركة النهضة أن هناك مبالغاتٍ إعلامية بخصوص هذه الروابط، وأن هناك تجاوزات من بعضها وقد أوقفتها الحكومة التونسية وفق القوانين، وبأن الحكومة التونسية ليست مخوّلة بحلّ أي حزب أو جمعيـــة

[1] أُنظر **صحيفة العرب**، ***المشهد السياسي الجديد في تونس***، ع 10172، 1 شباط/ فبراير 2016، ص7.

[2] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص12.

وهو واجب القضاء، وأن روابط حماية الثورة حصلت على تأشيرات قانونية في عهد حكومة الباجي قائد السبسي، وواحدة منهم حصلت على التأشيرة القانونية في عهد حكومة حمَّادي الجبالي، وأكدّت على أن الإعلام ضخّم من هذه المسألة، وبأن الحكومة التونسية ستلاحق كل من يتجاوز القانون[1].

وتمَّ حل الروابط الوطنية لحماية الثورة بكل فروعها ومصادرة ممتلكاتها بموجب قرار قضائي صادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014، حيث وُجِّهت العديد من التُهم لها بعد وفاة منسق حركة نداء تونس لطفي نقض في مسيرة نظمتها الروابط الوطنية في تطاوين انتهت باشتباكات تسببت بوفاته، كما أُدينت بالاعتداءات التي مورست ضد الاتحاد العام التونسي للشغل عام 2012، وأُتهمت أيضاً بأعمال عنف رافقت اجتماع لحركة نداء تونس عام 2013 بجزيرة جربة، مما جعل مجموعة من المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية توصفها بمليشيات إرهابية وتطالب بحلها بما أن الثورة انتهت، بينما رأت حركة النهضة أن المسار الانتقالي لم يكتمل ولا بد من تحصينه وحمايته[2].

ورداً على القرار القضائي المذكور أصدرت حركة النهضة بياناً بعنوان "بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها"، وأكدت فيه على خضوع الجميع للقانون بما يضمن المساواة لجميع التونسيين أمام القضاء، كما استغربت تنصيص القرار على التنفيذ الفوري رغم أنه قابل للاستئناف، وعبرت عن خشيتها من أن يتحوَّل القرار سابقة تضيق على حق تكوين الجمعيات وفق العمل القانوني[3].

ويبدو أن حركة النهضة بالغت في دفاعها عن الروابط الوطنية لحماية الثورة، ورغم إسدال الستار على ملف هذه الروابط بحلِّها قضائياً، إلا انه وبعد انتظام المؤسسات الأمنية

---

[1] علي العريِّض، في حلقة تلفزيونية (لقاء خاص) في قناة الجزيرة بتاريخ 21 أيار/ مايو 2013، أُخذت بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=awwcuL5NhEo

[2] أُنظر **صحيفة العرب، *حل رابطات حماية الثورة في تونس***، ع 9571، 27 أيار/ مايو 2014، ص2.

[3] أُنظر **بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها**، تونس: صادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014.

والدستورية في الدولة التونسية، أصبحت لا حاجة لهذه الروابط والأجدر بها أن تنتظم بعمل مؤسسي وفق القانون دون ارتكاب أي أعمال تفقدها شرعيتها، وعلى حركة النهضة توجيه هذه الروابط للعمل القانوني، وممارسة الضغط عليها في سبيل تحقيق أهداف الثورة.

3.2.5 التحديات الأمنية وتنامي التيار السلفي

كان من إفرازات الثورة التونسية حالة من عدم الاستقرار الأمني بتصاعد الجريمة وتنامي التيارات الجهادية التي تمارس العنف ضد مؤسسات الدولة والمواطنين، وسمحت حالة الانفلات الأمني إلى تنظيم شبكات لتهريب المخدرات والسلع والخدمات لإدخالها إلى تونس عبر الحدود الليبية والجزائرية مع ضعف القدرات الأمنية التونسية الحدودية للتصدي لظاهرة التهريب، مما سمح بسهولة اختراق الحدود التونسية من قبل الجماعات الإجرامية والجهادية[1].

كما شهدت الساحة السياسية التونسية إبّان الثورة التونسية عودة لعدد من الأحزاب والجماعات ذات المرجعية الدينية ومنها التيار السلفي الذي يلتقي مع حركة النهضة بالمرجعية الإسلامية، وقد شكل هذا التيار تحدياً رئيسياً أمام حركة النهضة في آلية الحوار مع هذه الجماعات وتباين مواقفهما من الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية، كالتيار السلفي الجهادي المرتبط بتنظيم القاعدة الذي يتناقض مع حركة النهضة في منهجها السلمي في التغيير، والتيار السلفي العلمي الذي ينادي بالإسلام غير السياسي ولا يؤمن بالتجديد الديني، وقد نشطت الأحزاب السلفية في تونس بعد الثورة التونسية من خلال القيام بنشاطات وتظاهرات سعت من خلالها الحد من حرية التعبير واللباس، وقد أُتهمت حركة النهضة في ذلك بمهادنة السلفية في فترة حكمها، ودخلت حركة النهضة بحوار مع التيارات السلفية في محاولة لاستيعابها لإشراكهم في العملية السياسية، إلا أن بانتهاجها العنف جعلت حركة النهضة تُصعِّد من لهجتها باستخدام قوة الدولة للحد من تجاوزاتهم[2].

---

[1] هيكل بن محفوظ، **نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014، ص8.

[2] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص500-502.

انضمت مجموعة من الأحزاب السلفية إلى المشهد السياسي التونسي بعد الثورة؛ ومنها "حزب الرحمة" الذي حصل على الترخيص القانوني في 30 تموز/يوليو 2012 بقيادة الناشط السابق بحركة النهضة سعيد الجزائري ويدعو إلى تطبيق الشريعة، و"حزب الأصالة" الذي حصل على الترخيص القانوني في آذار/ مارس 2012 ويقوده مولدي علي ويهاجم حركة النهضة بشدة وينشط في الدعوة الدينية الاجتماعية، و"جبهة الإصلاح" التي حصلت على الترخيص القانوني في أيار/ مايو 2012 ويقودها محمد خوجة وتتفق مع مواقف حركة النهضة ويدعو للتخلِّي عن الصراع المسلح والقتال، و"حزب التحرير" الأكثر شهرة من الأحزاب المذكورة ولا يعترف بالمبادئ الديمقراطية، وقد رفض طلبه بالترخيص عدة مرات قبل تسلم حركة النهضة الحكم، وبعد ضغوطات عليها تم الاعتراف به في 17 تموز/ يوليو 2012، ومعروف بمواقفه المعارضة لمؤسسات الدولة ويدعو إلى استعادة الخلافة وتطبيق الشريعة، وأخيراً "جماعة أنصار الشريعة" الممثلة للتيار السلفي الجهادي، ومرتبطة بالجهادية الدولية تحاول الانتشار بدعوة سلمية جديدة[1].

نشطت التيارات السلفية بعد الثورة التونسية سواء الجهادية أو الإصلاحية، وحصلت العديد من الجمعيات السلفية على التراخيص القانونية في عهد حكومة حمَّادي الجبالي أمين عام حركة النهضة التونسية، إلا أن جماعة أنصار الشريعة أهم تيارات السلفية الجهادية لم تُقدِّم طلباً للترخيص معتبرةً أن الحكومة التونسية غير إسلامية، ولم تقبل بالتوجه لها بمثل هذا الطلب، وقد باشرت جماعة أنصار الشريعة بمجموعة من النشاطات بوضعية المسموح لها لا المعترف بها قانونياً، وقد أُتهمت بمجموعة من الاعتداءات على رجال الفكر والسياسة والتدريبات الجهادية، ولم تتعامل حكومة النهضة مع الأمر بجدية وكذَّبت هذه الأخبار[2].

برزت التعديات الأمنية السلفية في تونس بالهجوم الذي قام به مجموعة من العناصر السلفية على السفارة الأمريكية بشهر أيلول/ سبتمبر 2012 وشكَّل أبرز الأخطار الأمنية التي

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص ص16-18.

[2] أعلية علاني، **الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاوز وطنياً وعربياً**، المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الإنسان، **الإرهاب انتهاك لحقوق الإنسان**، بغداد: 10/9 تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ص ص5-6.

واجهت تونس ما بعد الثورة، وأُتهمت حركة النهضة حينها أنها اتخذت موقفاً متسامحاً مع المتطرفين السلفيين، بينما اعتبرت حركة النهضة أن أقلية من السلفيين ينتهجون العنف وستعمل على إدماجهم في النظام الديمقراطي، ولقد أثَّر الهجوم بصورة كبيرة على الحكومة التونسية التي أكدت أنها ستعامل المتطرفين حسب القانون، حيث حكم القضاء التونسي على سليم القنطري قائد مجموعة أنصار الإسلام بالحكم مدة عام بتهمة التحريض على مهاجمة السفارة الأمريكية، واعتقل الأمن التونسي (144) شخص على خلفية الهجوم اغلبهم من السلفيين[1].

وبعد حادثي اغتيال شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموَّحد بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2013 ومحمد البراهمي عضو المجلس الوطني عن حزب التيار الشعبي بتاريخ 25 تموز/يوليو 2013 ومقتل الجنود التونسيين في تموز/ يوليو 2013 في جبال الشعانبي، صنَّفت الحكومة التونسية جماعة أنصار الشريعة تنظيماً إرهابياً بعد اتهامها بحادثي الاغتيال، وأنها على اتصال مع تنظيم القاعدة، ومسؤولة عن التفجيرات وتخزين الأسلحة وترهيب التونسيين[2].

استفاد التيار السلفي الجهادي من الثورة التونسية بما أفرزته الثورة من حالة اضطراب سياسي وإمكانية لاختراق الحدود التونسية، وخروج آلاف السجناء بعد العفو العام، وقد توَّزع التيار السلفي الجهادي بين تيار اعتمد العنف المباشر ضد مؤسسات الدولة، وتيار آخر جمع بين العنف والأنشطة الاجتماعية والسياسية، وقد شكَّلت ظاهرة تنامي التيار السلفي الجهادي تحدياً كبيراً أمام الدولة التونسية، وخلال عامي 2011 و2012 تجنب الجهاديون السلفيون استخدام العنف ضد مؤسسات الدولة، وانشغلوا بالاستقطاب والتجنيد، وتدمير المزارات والأضرحة الصوفية وترهيب الناشطين الليبراليين والفنانين والأكاديميين[3].

---

[1] إيمان عبد الحليم، **مرجع سابق.**

[2] أعلية علاني، **مرجع سابق**، ص ص6-7.

[3] حايم ملكا، **الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي**، واشنطن: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)/ برنامج الشرق الأوسط، أيار/ مايو 2014، ص ص3-4.

ورداً على تنامي التيار السلفي قادت الحكومة التونسية التي تتولاها حركة النهضة جهوداً لتنظيم المساجد من أجل تحديد الخطاب الديني، وذلك لقطع الطريق أمام التيارات السلفية التي سيطرت على مجموعة من المساجد التونسية خاصة التيار السلفي الجهادي الذي شرع بترويج أفكار دينية تتعارض مع ما تدعو إليه حركة النهضة لا سيما المذهب المالكي ركيزة الإسلام التونسي، وقد اتخذت حركة النهضة أُسلوب السيطرة على المساجد لمواجهة القيم الدينية التي يروِّج لها التيار السلفي الجهادي، ولذا اتخذت حكومة النهضة إجراءات أكثر صرامة فيما يتعلق بتعيين أئمة المساجد ومراقبة الخُطب الدينية[1].

برزت مع الثورات العربية عام 2011 تحديات أمنية جمّة ترافقت مع بروز الظاهرة السلفية، وتنامي التيار السلفي بشقيه الجهادي والعلمي، ويتضح أن تقديرات حركة النهضة للتعامل مع هذه التيارات جاءت مخالفة لما كانت ترمي إليه في محاولة دمج هذه التيارات بطريقة سلمية ومدنية في الواقع السياسي التونسي، ولقد بذلت حركة النهضة الجهود من أجل تحقيق أكثر المكاسب التي يمكن تحقيقها من إشراك هذه التيارات بالسعي إلى الاستقرار السياسي والأمني، إلا أنها خُذلت بتحركات بعض هذه التيارات التي ذهبت للعنف للتعبير عن مواقفها، وتحمَّلت حركة النهضة مسؤولية التأخر في رد هذه الجماعات وخاصة الجهادية مما أربك المشهد السياسي التونسي.

4.2.5 التحديات الاقتصادية والتنموية

تأصلت مجموعة من الأزمات البنيوية في المجتمع التونسي في فترة حكم زين العابدين بن علي، وظهرت في تركيز النشاطات الاقتصادية بالمناطق الساحلية في تونس، بينما ارتفعت نسب البطالة والفقر في المناطق الداخلية والوسطى البعيدة عن الساحل رغم ارتفاع حالات النزوح والهجرة من هذه المناطق باتجاه أوروبا وليبيا والجزائر، وهذا ما يُفسِّر الدور الكبير الذي لعبته هذه المناطق في المظاهرات التي أطاحت بالرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، رداً على غياب العدالة الاجتماعية وزيادة الفوارق الاجتماعية وتعمُّقها، إلى جانب ظاهرة

[1] حايم ملكا، **مرجع سابق**، ص ص4-5.

الفساد التي اتسمت بها الدولة التونسية باستحواذ النخب الحاكمة على السياسات الاقتصادية، واحتكارها لمصادر الثروة لتحقيق مصالحها الخاصة[1].

كما عانت تونس كغيرها من الدول العربية من مجموعة من التحديات الاقتصادية والتنموية، كغياب العدالة الاجتماعية بما تشير إليه من قضايا الفقر وغياب التنمية والتخلف على اختلاف أنواعه، وزيادة الهوة والفجوة بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، و شكَّلت هذه التحديات المطالب الرئيسية للثورة التونسية، وبالتالي فإن حركة النهضة التونسية مع تسلمها الحكم، كانت في مواجهة هذه التحديات التي فاقمت منها الأنظمة السابقة وتعايشت معها على مدار عدة عقود، وقد استعصى على حركة النهضة تجاوز هذه المشكلات من خلال إيجاد الحلول السريعة قياساً بفترة حكمها[2].

أدركت حركة النهضة مجموعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس في مرحلة ما بعد الثورة، وأبرزت هذه التحديات في البرنامج الذي تقدمت به للتونسيين لانتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، واعتبرت أن الثورة التونسية كشفت عن المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد التونسي، وتبعاتها على الواقع الاجتماعي كتنامي ظاهرة البطالة، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل وخاصة الجامعيين، واستشراء الفساد، وارتفاع حالات الفقر مع صعوبة التمويل الخارجي نتيجة تفاقم أزمة الديون لأمريكا وبعض الدول الأوروبية، وارتفاع الضغوطات على ميزانية الدولة مع ارتفاع نفقاتها، وأكَّدت على سعيها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية، وتطوير البُنى الأساسية في المناطق المُهمَّشة لتشجيع الاستثمار فيها، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع الزراعة، وتنويع القطاعات الإنتاجية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتوسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية والأوروبية والأفريقية وأمريكا وكندا واليابان [3].

---

[1] فضيل التهامي، **مرجع سابق.**

[2] حامد قويسي، "**الإسلاميون وتحديات الحكم ومحنته في أعقاب الثورات العربية**"، في، احمد الأبيض وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص70.

[3] أُنظر برنامج حركة النهضة "من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، تونس: صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2011، ص ص16-18، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.slideshare.net/mustapha556/nahdha-benguerdaine

ورغم التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة حكم النهضة لتونس إلا أنها كانت دون المأمول، حيث ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي من (0.8)% في نهاية عام 2011 إلى(2.7)% في نهاية عام 2013، وانخفضت نسبة البطالة من (18.9)% في نهاية عام 2011 إلى (15.3)% في نهاية عام 2013، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (1379) مليون دينار تونسي في نهاية عام 2011 إلى (1960) مليون دينار تونسي في نهاية عام 2013، إلا أن مستويات النمو لم تتسم بالاستدامة الكفيلة لخلق الوظائف وفرص العمل، إلى جانب عجز المالية العامة، وركود القطاع الخاص[1].

لقد تعرَّضت حركة النهضة للعديد من التحديات في الشأن الاقتصادي حيث مطالب التشغيل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل، واحتجاجات المحافظات التي تفتقر للبُنى التحتية والخدمات الأساسية، في ظل قلة الموارد المحلية وضعف المساعدات الخارجية وخاصة من أوروبا التي تعرَّضت لازمات هيكلية تزامنت مع الثورة التونسية، وفي ضوء ذلك لجأت الحكومة إلى التداين لتغطية العجز في ميزانية الدولة[2]، والذي بلغ نسبته (6.8)% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، ولم تسعف زيادة الضرائب الحد من الدين الخارجي بعدما اضطرت الحكومة في عهد علي العريّض إلى تعليق الضرائب التي واجهت العديد من الأعمال الاحتجاجية[3].

وفي حين يشكل القطاع السياحي في تونس أهم القطاعات الاقتصادية والإستراتيجية حيث يساهم بنسبة (7)% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر (400) ألف وظيفة بشكل مباشر، وكانت اعدد السياح قبل الثورة التونسية تصل إلى ما يقارب (7) مليون سائح إلا أنها في عام 2011 لم تتجاوز (3) مليون سائح، ومع استلام حركة النهضة الحكم سارعت الحكومة التونسية في محاولات لإنعاش القطاع السياحي بإطلاقها عام 2012 حملة دعائية "كل الأحلام ممكنة" مما

---

[1] البنك الدولي، **الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التوقعات والتكهنات والحقائق الاقتصادية**، واشنطن: تموز/ يوليو 2014، ع3، ص ص27-34.

[2] صلاح الدين الجورشي، **مرجع سابق**، ص6.

[3] الأخبار، تونس: العريِّض يقدّم استقالته ... ويعلِّق الضرائب الجديدة، الأخبار، 10 كانون الثاني/ يناير 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-akhbar.com/node/198382

أدى إلى تزايد أعداد السياح تدريجياً إلا أنها كانت دون المأمول، في ظل تردي الأوضاع الأمنية في تونس، واعتماد السياحة التونسية على السياح الأوروبيين الذين يشكِّلون (80)% من السياحة الوافدة لتونس، مما تطَّلب من الحكومة التونسية فتح أسواق جديدة لتنويع مصادر الإيرادات المتأتية من السياحة، وتقليل الاعتماد على السياح الأوروبيين اللذين ذهبوا للبحث عن مناطق أخرى[1].

في ضوء تردِّي الوضع الاقتصادي واجهت حركة النهضة جملة من الانتقادات حول تراجع القطاع الاقتصادي، وعدم تحقيق التحسن الاقتصادي المأمول للتقليل من البطالة، وتحسين الوضع المعيشي، حيث أُتهمت بترميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها النظام السابق، دون فتح آفاق لسياسات تشاركية مع الأطراف الاقتصادية والسياسية التونسية لتقديم حلول ومقاربات تُخرج تونس من الأزمة الاقتصادية، والتفاوت الطبقي، والاحتقان الاجتماعي، مما أدى إلى خروج مجموعة من المسيرات والاعتصامات وتنظيم الإضرابات احتجاجاً على ضعف أداء الحكومة الاقتصادي[2].

لقد حققت حركة النهضة نتائج متواضعة على المستوى الاقتصادي، ولم تسعف هذه النتائج الوضع الاقتصادي المترهل في تونس، فلم تستطع حركة النهضة أن تجلب خلال سنتي حكمها لتونس الاستثمارات الكفيلة بتخفيض المعدلات العالية في نسب البطالة، في الوقت الذي تحتاج فيه تونس لوضع الخطط من قبل خبراء اقتصاديين في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحتاج مزيداً من الوقت والجهد، فالثورة التونسية انطلقت في بدايتها احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ما زالت تعاني منها تونس لغاية الآن.

---

[1] الحسن عاشي، أزمة السياحة في تونس ليست أمنية فقط، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 26 حزيران/ يونيو 2012، أُخذت بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48653

[2] إيمان عبد الحليم، **مرجع سابق.**

3.5 التحديات الخارجية

واجهت حركة النهضة التونسية بوصفها حركة إسلامية العديد من التحديات في ظل ضعف الممارسة السياسية لدى الحركات الإسلامية التي قلَّما تسلمت الحكم في المنطقة العربية، لا سيما التحديات التي تفرضها القوى الدولية الغربية والإقليمية في المنطقة العربية، والتي تتطلب استجابات محددة من قبل الإسلاميين، كالعلاقة مع الكيان الصهيوني، والعلاقة مع الدول العربية والإسلامية، والية التعامل مع الخلافات السابقة كالنزاعات الحدودية، كذلك العلاقة مع الدول الإسلامية التي تسعى لخلق نفوذ لها كإيران وتركيا، والهيمنة الأوروبية والأمريكية وسعيها لخلق قيادات جديدة وخاصة بعد الثورات تتعاون معها في سبيل الحفاظ على مصالحها، إضافة إلى دورها في جامعة الدول العربية، ومنظمة التضامن الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة، والمنظمات الأممية والدولية[1].

1.3.5 التحديات الدولية

حظيت الثورة التونسية بإشادة المجتمع الدولي الذي وعد بتقديم المساعدات لتونس، والدفع باتجاه إنجاح التجربة الديمقراطية التونسية، مما فرض تحدياً أمام حركة النهضة التونسية ذات المرجعية الإسلامية بتقديم نفسها كحركة مُنفتحة على الآخرين، وتعمل ضمن قوانين النظام الدولي، وتلتزم بالاتفاقيات بين تونس والغرب وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ كي لا تفقد الاستثمارات المقدمة منها والشراكات الاقتصادية بينهما، وتحافظ بذات الوقت على قطاعها السياحي أبرز القطاعات الإنتاجية التونسية.

1.1.3.5 الولايات المتحدة الأمريكية

تمتَّع نظام زين العابدين بن علي بعلاقات جيدة وحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لعب دوراً هاماً في بعض المبادرات الأمريكية في المنطقة العربية، واتسمت العلاقات بالتعاون الأمني والسياسي حيث حظيت تونس بحجم كبير من المساعدات الأمنية العسكرية، وقام

[1] حامد قويسي، **مرجع سابق**، ص ص72-73.

النظام التونسي بخدمة السياسة الأمريكية في العديد من الملفات كالاتصالات التي سبقت اتفاقية أوسلو، وترتيب اتصالات بين الجانبين الأمريكي والليبي بخصوص ملف لوكربي، واستطاع النظام التونسي إقناع أمريكا بغض النظر عن سياساته الداخلية من فساد وتسلُّط وتخلُّف اقتصادي مقابل تمرير سياسات أمريكا في المنطقة العربية عموماً، وقد حظي النظام التونسي برضا أمريكي فيما يخص موقف تونس من إسرائيل واتصالاتها المستمرة معها، ورفضها لمقاطعة الجامعة العربية للبضائع الإسرائيلية، كما أنها تحمل نفس القناعات الأمريكية تجاه إيران، مما جعلها تمتاز بعلاقات جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

مع تفجر الثورة التونسية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 التزمت الولايات المتحدة الأمريكية الصمت رغم قمع النظام التونسي للمحتجين، ولم توجه أي نقد لذلك رغم سلمية الثورة التونسية وبدت أنها خائفة من التغيير، ومع فشل النظام التونسي في قمع الثورة، تغير موقف الإدارة الأمريكية تدريجياً لتعلن عن احترامها لإرادة الشعب التونسي، وطلبت من الجيش التونسي استلام الحكم من اجل حسم الأوضاع الأمنية وحالة الفوضى إلا أن الأخير رفض ذلك، وبعد ذلك ذهبت الولايات الأمريكية لتؤيد الثورة التونسية وتفتخر بها، وقد تعرضت للعديد من الانتقادات بسب تجاهلها للأحداث التونسية بما حملته من انتهاك لحقوق الإنسان[2].

ومع تزامن الأزمة السياسية التونسية بحدث الإطاحة بالإسلاميين في مصر راقبت وأدركت حركة النهضة حركة التفاعلات الدولية، وأن الصداقات ليس لها مكان في السياسات العالمية، ومع ضغط المعارضة الداخلية لاستثمار الحدث المصري، راجعت حركة النهضة حساباتها وسياساتها، وقررت التنازل عن الحكومة، والتسريع بعملية صياغة الدستور، وإجراء المصالحة مع معارضيها، وتوجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الصورة الايجابية عن

---

[1] عبد الله عبد الحليم، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)** .(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. 2012. ص ص38-43.

[2] **المرجع السابق**، ص ص57-60.

الحركة وإسهاماتها في إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس، مدركة حجم ارتباط السياسة بالتحوُّلات الإقليمية والدولية[1].

بدا واضحاً سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وسعت دوماً لتقديم مصالحها الاقتصادية والسياسية، وقبولها للحركات الإسلامية لم يأت إلا بعد الثورات العفوية التي أطلقها الشباب العربي، واتضح ذلك بمواقفها المتأخرة في إعلان تضامنها مع مطالب المحتجين في الثورة التونسية، واعتلاء حركة النهضة سدة الحكم في تونس فرض عليها تحدياً بعلاقات تونس مع أمريكا، ولذا سعت حركة النهضة جاهدة لتقديم ذاتها داعمةً للديمقراطية وحافظت على العلاقات التونسية الأمريكية لا سيما بعد تصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً، وإسقاط الإسلاميين في مصر.

2.1.3.5 الاتحاد الأوروبي

حظي نظام زين العابدين بن علي بمساندة وتشجيع معظم دول الاتحاد الأوروبي لا سيما فرنسا التي كانت ترى فيه الحليف القادر على ضمان مصالحها في تونس، حيث دعمت نظام بن علي لقمع الثورة التونسية، ووجهت لها العديد من الانتقادات بخصوص ذلك، ولم تتقبل أيضاً حكم الإسلاميين لبلد كتونس الذي يبعد عن أوروبا بضع عشرات الكيلومترات؛ للحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي منذ الاستعمار، وقد أعلنت عقب تصدُّر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 بأنها ستراقب قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في تونس، إلا أنها اضطرت في أخيراً لفتح قنوات اتصال مع حركة النهضة، وأقالت وزيرة خارجيتها السابقة اليو ماري (Alliot Marie) التي دعمت نظام بن علي لقمع المحتجين، وعيَّنت بدلاً منها ألان جوبيه (Alain Juppe) المتمرس بقضايا المغرب العربي[2].

كما أقرَّت الدول الأوروبية بعد الثورة التونسية بأنها قدَّمت مصالحها على حساب الحقوق والحريات في تونس مما حذا بها إلى مراجعة سياساتها الخارجية، إلى درجة

[1] صلاح الدين الجورشي، حركة النهضة بين توازنات الداخل والتحولات الإقليمية، العربي الجديد، 10 نيسان/ ابريل 2014، أُخذت بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alaraby.co.uk/opinion

[2] مركز الجزيرة للدراسات، **تونس: النهضة تستلم القيادة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص4.

أنها استعدت لدعم تونس بقيادة حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، بعدما أبدت الأخيرة انفتاحاً على الأوروبيين، رغم الشكوك التي أبدتها فرنسا في مصداقية حركة النهضة، وقد أدركت حكومتي الترويكا الأولى بقيادة حمَّادي الجبالي، والثانية بقيادة علي العريِّض ضرورة تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي كسبيل للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس[1].

ومن جانبها طمأنت حركة النهضة الأوروبيين المتخوفين من وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس بالحفاظ على المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها تونس سابقاً مع أوروبا[2]، فحكمت الواقعية والبراغماتية سياسة حركة النهضة الخارجية، وتخلَّت عن مواقفها العدائية تجاه الغرب، وحاولت أن تبني علاقتها معه بناء على المصالح المشتركة، والتأكيد على شراكة تونس الإستراتيجية بالاتحاد الأوروبي[3].

وتأكَّد إدراك حركة النهضة لأهمية أوروبا بتوقيع اتفاقية مع الأوروبيين منحت تونس مرتبة الشريك المتميز رغم اعتراض المعارضة والمجتمع المدني، كما كانت هناك نوايا لإجراء مفاوضات بين الطرفين بخصوص عقد اتفاقية خاصة بحرية التجارة أجَّلتها ظروف الأزمة السياسية التونسية، إلا أن ذلك لم يُحدّ من شكوك الأوروبيين الذي زاد إبِّان الهجوم الذي تعرضت له السفارة الأمريكية في 14 أيلول/ سبتمبر 2012، وحادثي اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي عام 2013 ، ورغم عدم ثقة الحكومات الأوروبية بقدرة حركة النهضة على إدارة شؤون الحكم، إلا أنهم يرون أن الأزمة السياسية التونسية قابلة للمعالجة ضمن الحوار،

---

[1] صلاح الدين الجورشي، السّقراء الأوروبيون يرفعون البطاقة الحمراء أمام الجميع في تونس، سويسرا بالعربي (swissinfo.ch)، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، أُخذت بتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.swissinfo.ch/ara

[2] خليل أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

[3] خليل العناني، الأحزاب الإسلامية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، محمد مسعود (مترجم)، مركز نماء للبحوث والدراسات، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=269

ورحبوا باستعداد حركة النهضة للخروج من الحكم، وأبدو استعدادهم بتقديم الدعم المالي والضغط على صندوق النقد الدولي، شريطة حل الأزمة السياسية[1].

كما أولى الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالحوار الوطني التونسي ما بين حركة النهضة وحلفائها من جهة والمعارضة من جهة أُخرى إبَّان الأزمة التونسية التي عصفت بتونس في صيف 2013، بما ترتبط تونس بأوروبا بعلاقات تاريخية ومصالح اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى تخوف الأوروبيون من استمرار الأزمة السياسية التونسية لتداعياتها الأمنية على أوروبا فيما يتصل بالهجرة السرية وظاهرة الإرهاب وما لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الأوروبي، ولذا حرصت دول الاتحاد الأوروبي على إنجاح الحوار الوطني التونسي حيث تكررت زيارة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لتونس طيلة فترة جلسات الحوار الوطني وقابلت قادة الأحزاب والرباعي الراعي للحوار للضغط عليهم من أجل إنجاح الحوار الوطني[2].

كما الولايات المتحدة الأمريكية جاء موقف الاتحاد الأوروبي متأخراً في دعم الثورة التونسية بعدما تأكدت خسارة حليفه زين العابدين بن علي، وموقف الأوروبيين في مراقبتهم لحقوق الإنسان ودعمهم للحوار الوطني التونسي، يأتي في سياق التحديات الخارجية التي واجهت حركة النهضة التي سعت لتقديم ذاتها كأحد الشركاء الحقيقيين للحوار الوطني التونسي، وبسياق مساعي الأوربيين للحفاظ على مصالحهم الإستراتجية والأمنية والاقتصادية في تونس.

3.1.3.5 تركيا

بعد اعتلاء "حزب العدالة والتنمية" سدة الحكم في تركيا عام 2002، تزايد الاهتمام التركي بقضايا المنطقة العربية والدفع باتجاه تأكيد مكانة تركيا كقوة فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، إلى جانب ما تتمتع به من موقع جغرافي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية مع الحفاظ على منافعها الاقتصادية، ومع انطلاق الثورات العربية كان لا بد من التكيُّف التركي مع المستجدات على الساحة العربية، بما يُعظِّم مصالحها في المنطقة على المستوى

[1] صلاح الدين الجورشي، **السّفراء الأوروبيون يرفعون البطاقة الحمراء أمام الجميع في تونس**، مرجع سابق.

[2] عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**، مرجع سابق، ص8.

الاقتصادي والسياسي والأمني، ولذا كان موقف تركيا إزاء الثورات العربية لا سيما التونسية ايجابياً واعتبرتها ضرورة اجتماعية، وعبَّرت عن احترامها لإرادة الشعوب في التعبير والديمقراطية[1].

واعتبرت تركيا أن الاحتجاجات التونسية أسقطت الرؤى السابقة التي تدَّعي بعدم إمكانية التحوُّل الديمقراطي في المنطقة العربية، وبأن الديمقراطية ليست حكراً على دولة دون سواها، مما يفرض أهمية وضرورة التوافق بين مكونات الشعب التونسي، واعتبرت تركيا أن الثورة التونسية مصدر الهام للشعوب الساعية إلى التغيير في شمال أفريقيا والمنطقة العربية، وأبدت استعدادها للتعاون مع تونس في المجال الاقتصادي والعلاقات السياحية، وخاصة في الفترة الانتقالية، وقد أرسلت تركيا بعد الثورة مباشرة وزير خارجيتها أحمد داود اوغلو آنذاك وممثلين عن القطاعات السياحية لدعم القطاع السياحي التونسي[2].

وعمدت تركيا إلى تأكيد العلاقات مع التيارات الإسلامية ومنها حركة النهضة في تونس، وتشجيعهم على العمل السياسي البراغماتي، ودعت قيادات التيارات الإسلامية لزيارة تركيا من أجل الاستفادة من النموذج التركي، وخلال زيارة اردوغان لتونس ومصر وليبيا أخذ بالتحدث عن التجربة العلمانية التركية، وبأنها لا تشكل تناقض مع الهوية الإسلامية، مما أثار حفيظة الإسلاميين[3]، وقد فرض ذلك على حركة النهضة ضرورة الحفاظ على علاقاتها الداخلية وخاصة مع الجناح المتشدد داخل الحركة، إلى جانب حفاظها على علاقتها مع تركيا إحدى الدول الإقليمية والدولية الفاعلة.

استطاعت تركيا أن تظهر بصورة الدولة الناجحة بعد تقدمها الاقتصادي، وعلى مستوى الحقوق والحريات، وسعت لتسويق نموذجها في المنطقة العربية ولا سيما في تونس، في ظل العلاقات الجيدة التي تجمع راشد الغنوشي واردوغان والقادة الأتراك، واحتذاءً بالنموذج التركي

---

[1] رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، شتاء 2013، أُخذت بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://rouyaturkiyyah.com

[2] راغب السرجاني، **قصة أردوجان**، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط4، 2012، ص ص152-153.

[3] رانية طاهر، **مرجع سابق**.

سعت حركة النهضة لمجاراته إلا أن قُصر المدة التي تسلمت بها حركة النهضة الحكم في ظل ما واجهها من تحديات داخلية وخارجية، جعلت من إعادة النموذج التركي داخل تونس مسألة صعبة لما يحتاجه من وقت وموارد فاقت قدرة حركة النهضة.

2.3.5 التحديات الإقليمية

تتسم البلدان والدول العربية بسرعة التأثر والتأثير فيما بينها حيث التاريخ والجغرافيا المشتركة، وشكَّلت تونس ابرز بؤر التأثير في الجوار العربي عقب الحراك الثوري التونسي نهاية عام 2010 ليمتد إلى مصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين والأردن، وتمتاز تونس بجغرافية مفتوحة على جيرانها، الجزائر من الناحية الغربية، وليبيا من الناحية الجنوبية الشرقية، كما تشابهت ظروف الصعود السياسي للإسلاميين عقب الثورة التونسية في تونس ومصر وليبيا والمغرب، ولقد أثَّرت الظروف المحيطة بتونس بظروفها الداخلية لا سيما بالحالة الأمنية والسياسية التي عاشتها بعد تصدُّر حركة النهضة المشهد السياسي بها.

1.2.3.5 ليبيا

ورثت حركة النهضة والائتلاف الحاكم وضعاً اقتصادياً حرجاً لتونس تضاعف مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا التي استوعبت العمالة التونسية على مدى عقود، وتعد الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس لما بينهما من مبادلات تجارية ضخمة، مع محدودية الموارد التونسية مقابل المطالب الاجتماعية[1].

وفسح انفلات الوضع الأمني في ليبيا المجال لازدياد شبكات التهريب، وتسبب بأضرار أصابت الاقتصاد التونسي، كغلاء المعيشة نتيجة تهريب المواد الغذائية الأساسية من تونس إلى ليبيا، ورغم محاولات الجيش التونسي إحباط عمليات التهريب إلا أنها كانت محاولات متواضعة أمام تنامي ظاهرة التهريب، وازدياد شبكاتها على الحدود بين البلدين، واتساعها لتشمل العديد

[1] أنور الجمعاوي، "**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في، محمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق** ، ص511.

من القطاعات الاقتصادية، والسلع والبضائع؛ من منتجات غذائية، ومواشي، وأدوية، ومخدرات، وأسلحة، ومجوهرات، وعملة صعبة حتى تطوَّرت وغدت حالة رئيسية في الحياة الاقتصادية في تونس رغم إسقاط رؤوس هذه الشبكات[1].

إلى جانب ذلك ساهمت عمليات التهريب إلى ليبيا في احتكار المواد الغذائية والأدوية في تونس؛ استجابة لمتطلبات السوق الليبية الضخمة، مما سبب أزمة في السوق التونسية الداخلية تجلَّت في نقص السلع وارتفاع الأسعار، ورغم البُعد الايجابي لعمليات التهريب التي أنعشت الاقتصاد التونسي إلا أنها أحدثت إرباكاً في العرض والطلب داخل السوق التونسية، وارتفاع الأسعار، وزيادة التضخم المالي، وقد دفع ذلك الحكومة التونسية استيراد الخراف من رومانيا لسد حاجات المواطنين بمناسبة عيد الأضحى عام 2012، في حين وصفت الأحزاب والمنظمات شبكات التهريب بالثورة المضادة[2].

2.2.3.5 الجزائر

مثَّلت الثورة التونسية مصدر تهديد للجزائر، وتخوفت القيادة الجزائرية من مشهد رحيل زين العابدين بن علي، ومن إمكانية استنساخ الحراك الثوري الشعبي التونسي في الجزائر التي يحكمها العسكر والمخابرات وخاصة من الحركات الإسلامية المتطرفة التي تحمل العداء للدولة الجزائرية ومؤسساتها، مما حدا بالإعلام الجزائري التوجه للحديث عن مؤامرة كبرى ضد الجزائر تنطلق من تونس، وفي مساعيها لاحتواء الثورة التونسية ضغطت الجزائر نحو تعزيز التعاون العسكري والأمني بينهما، الأمر الذي تحتاجه تونس حيث الخبرة الجزائرية بالتعامل مع المناطق الجبلية الحدودية، كما استغلَّت الجزائر الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعانيه تونس،

---

[1] كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة: تشخيص وآفاق، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 16 نيسان/ ابريل 2015، أُخذت بتاريخ 5 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.csds-center.com

[2] **المرجع السابق.**

ووعدتها بتقديم المساعدات المالية، وحافظت القيادة الجزائرية بذلك على عدم تصدير الثورة إلى بلادها[1].

ومع تسلُّم حركة النهضة وشركائها بائتلاف الترويكا الحكم في تونس لم تكن الجزائر قبلتهم الأولى حيث توجه الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي إلى ليبيا في أولى محطاته الخارجية، ولم يزر رئيس الحكومة التونسية حمَّادي الجبالي الجزائر إلا قبل ثلاثة أشهر من استقالته في كانون الأول/ ديسمبر 2012، في حين قلَّصت الجزائر مستوى التعاون مع تونس، رافق ذلك ازدياد الجماعات الإرهابية في جبل الشعانبي على الحدود الجزائرية، وشنَّ الإعلام الجزائري حملته ضد سياسات تونس، وكثرت المطالبات بعدم التوجه للسياحة في تونس، وعدم استيراد المعدات الصناعية والزراعية منها، ومع تنامي الأزمة الاقتصادية التونسية وجد التونسيين أنفسهم أمام خيار إرضاء الجزائر، وبدأت الزيارات المتتالية للقيادات التونسية الرسمية وغير الرسمية ومنهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، ومع بداية عام 2013 غيَّرت الجزائر سياساتها تجاه تونس مع تنامي الإرهاب في المنطقة المغاربية وسقوط الدولة الليبية مما دفعها للتعاون إقليمياً مع تونس، وساهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي[2].

كانت مساهمة الجزائر في الضغط على حركة النهضة والمعارضة من أجل إنجاح الحوار الوطني، وإنهاء الأزمة السياسية التي عاشتها تونس نابعاً من الأهمية الإقليمية فيما بينهما، ولتشابك مصالح الدولتين مع بعضهما، وتُعد الجزائر من أكثر الدول تأثراً لما يحدث في تونس لارتباطها بها بحدود طويلة تبلغ حوالي (900) كيلومتر، ورغم تأكيد الجزائر على حرصها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا انه لا يمكن نفي تدخلها من خلال ما اعتبرته القيادة الجزائرية بتقديمها النصائح لتونس بناءً على طلب من القيادات السياسية التونسية، كما دلّت الزيارات المتكررة لراشد الغنوشي، والباجي قايد السبسي إلى الجزائر أثناء الأزمة

---

[1] يوسف الشريف، سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة، الأخبار، 9 أيلول/ سبتمبر 2015، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-akhbar.com/node/241707

[2] **المرجع السابق.**

السياسية على حرص الجزائر على إنهائها لتحقيق الاستقرار الأمني مما يخدم الوضع الجزائري عموماً[1].

3.2.3.5 مصر

أثَّر حدث الإطاحة بالإسلاميين في مصر بمجرى الأحداث في تونس، وأيّدت المعارضة العلمانية ذلك، واعتبرت في ذلك حفاظاً على الدولة والمجتمع الحديث من مخاطر الحكم الذي تطرحه حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية في تونس، وقد أدانت حركة النهضة بدورها الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، واعتبرته انقلاباً عسكرياً ينسف المسار الديمقراطي، إلا أن جميع الأطياف السياسية التونسية أدركت وأقرت بمخاطر التدخل العسكري في الحياة السياسية في قراءة تبعات ذلك التدخل في مصر[2].

تميَّزت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية في سياساتها عن إخوان مصر من خلال اعتمادها أسلوب الحوار مع المكونات السياسية التونسية، وتحالفها في الائتلاف الحاكم الترويكا مع قوى سياسية لا تنتمي إلى الإسلام السياسي، ولم تتحالف مع السلفيين كما ذهب إخوان مصر، وتجنَّبت حركة النهضة أيضاً الترشح للانتخابات الرئاسية ما بعد الثورة عامي 2011 و2014، كما اتسمت حركة النهضة بمرونة عالية اتضحت في تخليها عن مرجعية الشريعة بالدستور والاكتفاء بالصفة الإسلامية للدولة، وأكدت بذلك على تمسكها بمدنية الدولة والحوار مع القوى الأخرى في سبيل الانتقال الديمقراطي[3].

ولم تنجح مساعي بعض أطراف المعارضة التونسية لتكرار المشهد المصري في تونس نتيجة تضافر مجموعة من العوامل؛ كاختلاف تجربة حركة النهضة عن الإخوان المسلمين في مصر الذين استأثروا بالرئاسة والحكم، بينما شكَّلت حركة النهضة حكم ائتلافي مع الأحزاب

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، مرجع سابق**، ص7.

[2] محمد كرّو، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22 نيسان/ ابريل 2014، أُخذت بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org/?lang=ar

[3] خالد الدخيل، لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟، الحياة، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أُخذت بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alhayat.com/Home

العلمانية رغم اختلاف أيديولوجياتهم، مما أسقط ادعاء المعارضة بأن حركة النهضة مستأثرة بالحكم، ولم تستطع عزل ائتلاف الترويكا عن المجتمع المدني، حيث حافظ الائتلاف الحاكم على تواصله مع المؤسسات المدنية وتم الحوار من خلالها، إضافة إلى التزام المؤسسة العسكرية بالحياد وعدم التدخل في الحياة السياسية، إلى جانب قلق وتخوُّف التونسيون من إفرازات المشهد المصري وتكراره في تونس[1].

كما بيّن الباحث سرعة التأثر والتأثير بين الدول في المحيط العربي والجوار الإقليمي، مما فرض تحديات واجهتها حركة النهضة على مستوى العلاقات بين تونس وليبيا والجزائر ومصر، فلعب التلاصق الحدودي بين تونس وليبيا والجزائر دوراً هاماً ومركزياً في فترة حكم حركة النهضة التي احتاجت لبذل المزيد من الجهود للتنسيق مع جارتيها، الجزائر التي تفوقها في قدراتها الأمنية، ولذا هي مطالبة بعلاقات تعاون كامل معها، وليبيا حيث الاقتتال وانعدام الدولة، وسوء التنسيق لعدم وجود الدولة بهيبتها، إضافة إلى مصر التي تشابهت ظروفها في بداية الثورة، فكانت الخشية من استيراد الحدث المصري من أطراف داخلية، وبدعم خارجي للإطاحة بحركة النهضة كما الإخوان المسلمين في مصر.

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس : الدرب الطويل نحو التوافق** ، مرجع سابق ، ص17.

النتائج والتوصيات

النتائج

خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج بخصوص "سياسات حركة النهضة وأثرها على التحوُّل الديمقراطي في تونس 2010–2015"، وهذه النتائج تم استقاؤها بناءً على ما ورد في الدراسة.

حيث يُلخِّص الباحث هذه النتائج في النقاط التالية:

1. اتسمت الثورة التونسية بالثورة الشعبية ولم تتخذ بُعداً حزبياً، وقد فوجئت حركة النهضة كغيرها من القوى بالثورة التونسية، ولذا تعاملت حركة النهضة مع هذه الثورة بذكاء، ولم تتبنَّ مسؤولية إطلاقها، وكانت مشاركتها بالثورة بصورة أفراد خوفاً من شروع النظام بالإجهاز عليها.

2. استطاعت حركة النهضة بعد الثورة التونسية أن تعود بقوة وبفترة زمنية قياسية إلى المشهد السياسي التونسي، لتكتسب التأييد الجماهيري بعد سنوات طويلة من الإقصاء، وأن تعتليَ سدة الحكم في تونس بعدما قدَّمت نفسها بديلاً سياسياً عن النظام السابق، مستفيدة من حالة المظلومية التاريخية والتعاطف الشعبي والجماهيري، وما تمتَّعت به من انضباط تنظيمي، وامتلاكها لأساليب التعبئة الجماهيرية، وحالة التشتت التي عانت منها الأحزاب السياسية التونسية بعد الثورة.

3. أرست حركة النهضة مفهوم التعددية والشراكة السياسية كإحدى مؤشرات التحوُّل الديمقراطي بتحالفها مع أحزاب علمانية، وتشكيل ائتلاف الترويكا كأول ائتلاف تشاركي حاكم في تاريخ تونس، والذي أدار تجربة الحكم في تونس لمدة عامين ونصف تقريباً.

4. أبدت حركة النهضة استعداداً لمبادرة الحوار الوطني التونسي، ووسَّعت من هامش الحوار في ظل تنوع أطياف المجتمع التونسي، وأسهمت في إنجاحه وتجاوز الأزمة التونسية التي

عصفت في تونس صيف عام 2013، واتسم سلوكها السياسي بالمرونة باستقالة حكومتها لصالح حكومة تكنوقراط من أجل إنجاح المسار الانتقالي في تونس، وغلَّبت بذلك الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، وأكَّدت دورها الداعم لعملية التداول على السلطة، ليُشكّل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية.

5. برز دور النُخبة السياسية في مسيرة حركة النهضة، وبشكل خاص في شخص رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي الذي أبدى مرونة سياسية في العلاقة مع الأطراف السياسية الأُخرى، وفي ممارسة الضغط على أنصار ومؤيدي وقادة حركة النهضة، سواء بإقناعهم لإسقاط قانون العزل السياسي، أو باستثمار حضوره وثقله السياسي لإقناع قواعد الحركة بضرورة القبول بالحوار الوطني وشروطه، مما كان له الأثر الكبير في إنجاح التوافق الوطني التونسي.

6. سلكت حركة النهضة طريقاً داعماً لعملية التحوُّل الديمقراطي بإسقاطها قانون العزل السياسي، وأبدت في ذلك تسامحاً فكرياً وسياسياً مما مكَّن قوى سياسية جديدة من الظهور على الساحة التونسية ومن أهمها؛ حزب نداء تونس الذي تصدَّر الانتخابات التشريعية عام 2014، ولم يتوقف سلوكها الداعم للتحوُّل الديمقراطي على ذلك، بل قبلت أيضاً بالمشاركة مع حركة نداء تونس بالحكومة بشكل رمزي بوزارة واحدة.

7. أبدت حركة النهضة مرونة عالية في مراحل صياغة الدستور التونسي الجديد الذي تم إقراره عام 2014، وقدمت مجموعة من التنازلات في ذلك، فلم تُشكِّل مسألة التنصيص على الشريعة في الدستور عائقاً أمام الانتقال السياسي في تونس كما كان متوقع، بعدما قررت حركة النهضة عدم إدراجها في الدستور، كما تنازلت لصالح النظام السياسي المختلط بعدما كانت تطالب بالنظام البرلماني رداً على تنامي منظومة الاستبداد في النظام السياسي التونسي نتيجة النظام الرئاسي، كما أكَّدت على المكتسبات الاجتماعية والقانونية للمرأة في الدستور، وتراجعت أيضاً عن إدراج مواد خاصة بتجريم انتهاك المقدسات، وأقرت أن الدساتير ليس مكاناً لتشريع العقوبات، وقد خدمت هذه التنازلات التوافق

الوطني والتحوُّل الديمقراطي بأبعاده الدستورية رغم تمتُّع حركة النهضة بالأغلبية البرلمانية.

8. نجحت حركة النهضة والمجلس الوطني التأسيسي في إصدار مجموعة من القوانين ساهمت في إرساء التحوُّل الديمقراطي؛ كالقانون المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والذي بموجبه تم إحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والقانون المتعلق بتنظيم الانتخابات والاستفتاء، والقانون المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والذي تم بموجبه إحداث الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، والقانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

9. بالإضافة إلى إرساء حركة النهضة والكتل البرلمانية منظومة قانونية أسهمت في تدعيم عملية التحوُّل الديمقراطي، استطاعت حركة النهضة والكتل الأُخرى تشكيل مجموعة من الهيئات الضامنة للحقوق والحريات، كالهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي، والهيئة الوقتية للرقابة على دستورية مشاريع القوانين.

10. اعترت مسيرة حركة النهضة العديد من التحديات تراوحت بين تحديات موضوعية أفرزتها تداعيات المشهد السياسي في تونس، وتحديات ذاتية كانتقالها من العمل السياسي السري إلى العلني الذي انعكس على سلوك حركة النهضة بالتعامل الحذر مع الآخرين، وبهيمنة عقلية المراقبة التي اعتادت عليها، عطفاً على تحدي الفصل بين العمل السياسي والدعوي في مرحلة جديدة من تاريخ الحركة انتقلت بها من المعارضة إلى الحكم، إلى جانب مجموعة من الخلافات الداخلية ذات العلاقة بطريقة إدارة الحوار مع الأطراف السياسية الأخرى، وتحدي ضرورة التجديد في نصوصها التأسيسية وقابليتها للتكيُّف مع الواقع السياسي التونسي الجديد.

11. واجهت حركة النهضة معارضة شديدة كرد فعل على تأخرها في انجاز المهام الموكلة إليها ولشركائها في ائتلاف الترويكا المتمثلة في صياغة الدستور التونسي، وإجراء

الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى احتجاج المعارضة على حوادث الاغتيال السياسي التي أصابت عدد من القادة السياسيين، إلى جانب تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لتونس.

12. كما واجهت حركة النهضة تحديات إدارة حكم تونس في ظل تجربتها الفتية والأولى وظروف المرحلة الانتقالية، والتي جاءت عقب الثورة التونسية التي أطاحت بالنظام السابق احتجاجاً على الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما ضاعف من حجم التحديات على حركة النهضة، لأنها مطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للتونسيين والحفاظ على حقوقهم وحرياتهم.

13. برزت قوى الثورة المضادة في الحالة التونسية كإفراز طبيعي لأي حالة ثورية، مما شكَّل تحدياً أمام حركة النهضة، واستطاعت مكونات الثورة أن تقوم بانقلاب هادئ تنازلت من خلاله حركة النهضة عن الحكم، وتمكنت هذه القوى من إعادة التشُّكل في ظل ما اتسمت به الثورة التونسية وحركة النهضة بعدم خضوعها لمنطق الاستئصال، وتعاملها وفق منطق التجاذبات والتحالفات السياسية، وابتعادها عن منطق التطهير السياسي.

14. واجهت حركة النهضة مجموعة من التحديات الأمنية كإحدى انعكاسات الثورة التونسية بتصاعد الجريمة، وتنامي التيارات السلفية والجهادية، وقد شكَّلت الاغتيالات السياسية فتيل الأزمة السياسية في فترة حكم النهضة، وجاءت معالجة حركة النهضة في فترة استلامها الحكم التعديات الأمنية متأخرة، مما تسبب بتزايد حدة الانتقاد والغضب على أدائها.

15. واجهت تونس في فترة حكم حركة النهضة مجموعة من التحديات الاقتصادية والتنموية المتأصلة منذ فترة نظام زين العابدين بن علي في ظل مطالب التشغيل وافتقار البنى التحتية للخدمات الأساسية، وقد حاولت حركة النهضة إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وحققت بعض النتائج إلا أنها كانت دون المأمول، ولا تتسم بالاستدامة الكفيلة لخلق الوظائف وفرص العمل، إلى جانب عجز المالية العامة وركود القطاع الخاص.

16. اعتلاء حركة النهضة سدة الحكم في تونس فرض عليها مجموعة من التحديات الدولية والإقليمية، وبالتحديد علاقات تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي اللذان يتمتعان بنفوذ سياسي واقتصادي في تونس، مما فرض على حركة النهضة تقديم ذاتها كداعمة للديمقراطية وكشريك حقيقي للحوار الوطني التونسي، وعدم فقدانها لأي من القوى الدولية والإقليمية المؤثرة.

17. ألقت ظروف الجوار الإقليمي بظلالها على حركة النهضة في تونس، فكان لحدث الإطاحة بالإسلاميين في مصر الأثر البالغ على أداء حركة النهضة في ظل محاولات من بعض الأحزاب المعارضة استمالة الجيش التونسي لتكرار المشهد المصري في تونس، وتنظيم المظاهرات والاعتصامات المطالبة برحيل حركة النهضة عن الحكم.

18. لعب التلاصق الحدودي بين تونس وليبيا والجزائر دوراً هاماً ومركزياً في فترة حكم حركة النهضة، مما فرض تحدياً أمام الأخيرة لبذل المزيد من الجهود للتنسيق مع جارتيها في ظل تنامي التحديات الأمنية، وازدياد عمليات تهريب السلاح والمخدرات والسلع الأساسية.

19. تشابكت مجموعة من الأسباب التي أدَّت إلى تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014، فجاءت الأسباب الاقتصادية في مقدمتها لأنها مثّلت وقود الثورة التونسية، ولم تستطع حركة النهضة من تحقيق مستويات نمو عالية تنقذ الوضع المعيشي في تونس، إلى جانب مجموعة من الأسباب السياسية، والتحديات الأمنية التي راح ضحيتها عدد من القادة السياسيين، مع استغلال قوى الثورة المضادة والمعارضة لتلك التحديات لإظهار إخفاق حركة النهضة في مجموعة من الملفات.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصَّل إليها الباحث، فإنه يوصي بمجموعة من التوصيات التي يرى أنها من الممكن أن تُسهم بدور حركة النهضة التونسية كشريك حقيقي مع الفاعلين

السياسيين التونسيين للحفاظ على التجربة الديمقراطية التونسية، وللحفاظ على ذاتها وتنظيمها والارتقاء به في ظل التحديات التي واجهتها، وهي:

1. العمل على إشراك الفئات الشبابية داخل حركة النهضة، وتسليمها مواقع قيادية في كافة هياكلها التنظيمية العليا، لتساهم في تغطية النقص الذي خلّفه غيابها عن العمل السياسي أثناء سنوات إقصائها الطويلة عن المشهد السياسي التونسي، حيث يُلاحظ كبر سن قادة الحركة، مما يتطلب رفدها بكوادر شبابية تجيد القدرة على الاتصال مع الشباب التونسي.

2. ضرورة توحيد المواقف بين قادة حركة النهضة، حيث ظهرت في فترة ما بعد الثورة التونسية تباينات في مواقف قيادتها في إدارة الحوار مع الأطراف السياسية الأُخرى، وأثناء مرحلة صياغة الدستور، مما يستوجب تنسيق المواقف بين قادتها وخاصة في خروج التيار المتشدد عن مواقف الحركة، الأمر الذي يتطلب صياغة سياسة تنظيمية تُوحَّد سياسات ومواقف قادة الحركة.

3. ما زالت تونس تحت تأثير مجموعة من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، مما يثير مخاوف الارتداد إلى الخلف، مما يُفرض على حركة النهضة أن تبقى داعمةً للتحوُّل الديمقراطي بعدما أثبتت أنها أحد الشركاء الحقيقيين في هذا التحوُّل، وأكَّدت بذات الوقت أنها جسم سياسي يصعب تجاوزه على الساحة السياسية التونسية.

4. على حركة النهضة أن تبقى مُحافظة على علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية المؤثرة في العالم، بعدما غدت فاعلاً سياسياً رئيسياً في تونس، ومُكوِّن حيوي من مكونات الخريطة السياسية التونسية، لما لهذه العلاقات تأثير واضح كبير في المنطقة العربية، وشمال إفريقيا على وجه التحديد.

5. لم يتوقف واجب حركة النهضة بالدفع نحو النهوض بتونس إلى واقع اقتصادي أفضل، مما يتطلب منها العمل مع الشركاء الآخرين في تونس على تقديم الدعم، والعمل على جلب الاستثمارات الخارجية، وتقديم الخطط التنموية للحد من البطالة والفقر والاستجابة لمطالب التشغيل.

6. تقديم الباحثين المختصين والمهمتين في الشأن التونسي دراسات تلقي الضوء على التغيُّر في النخبة السياسية التونسية وأثرها على التجربة الديمقراطية في تونس، سواء كانت هذه الدراسات مقارنة بين الأنظمة الحاكمة لتونس ما قبل الثورة وبعدها، أو دراسات تقف على دور النخبة السياسية التونسية بعد الثورة التونسية في المسار الانتقالي، لإيضاح وإبراز دور هذه النخب في التجربة الانتقالية والديمقراطية التونسية والتحديات التي واجهتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق

البرنامج الانتخابي لحركة النهضة "نحو اقتصاد صاعد وبلد امن"، تونس: صادر في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

برنامج حركة النهضة "من اجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، تونس: صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2011.

البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي، تونس: صادر بتاريخ 6حزيران/ يونيو 1981.

بيان حركة النهضة "سيدي بو زيد": إرهاصات وطن يحترق، لندن: صادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها، تونس: صادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014.

حركة النهضة التونسية، **النظام الأساسي لحركة النهضة**، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 12-16 تموز/ يوليو 2012.

الدستور التونسي عام 2014.

قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، تونس: صادر بتاريخ 26 أيار/ مايو 2014.

قانون أساسي عدد 23 لسنة 2012 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس: صادر بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

قانون أساسي عدد 43 لسنة 2013 يتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، تونس: صادر بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، تونس: صادر بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

ثالثاً: الكتب

ابتسام الكتبي وآخرون، **إلى أين يذهب العرب؟ : رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2012.

إبراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، القاهرة: مؤسسة الأهرام/ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.

أبو الحسن إبراهيم، **الديمقراطية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012.

إحسان الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

احمد الأبيض وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

أحمد بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1982.

احمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

أحمد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، القاهرة: عالم الكتب، 2008.

أسامة حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.

أسماء نويرة، **تونس، الانتخابات ... وماذا بعد؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2012.

إسماعيل الشطي وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

أنور الجمعاوي، **الاستحقاق الانتخابي في تونس: قراءة في المشهد الحزبي وتفاعلاته**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

آية نصار وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

بوحنية قوي وآخرون، **الانتخابات وعملية التحوُّل الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** ، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

توفيق الشاوي وآخرون، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، الكويت: مكتبة آفاق، ط2، 2013.

توفيق المديني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

توفيق هامل، **الجزائر: تعقيدات بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

جمال الشلبي، **التحوّل الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

جون سكوت (John Scott) (محرر)، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية**، عبد الوهاب علوب (مترجم)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة النظر في براديغم التحوُّل**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، 2006.

حايم ملكا، **الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي**، واشنطن: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)/ برنامج الشرق الأوسط، أيار/ مايو 2014.

حسن كريّم وآخرون، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، بيروت: شرق الكتاب، 2013.

حمادي الرديسي، **أي دور للحوار الوطني في تونس في ظل حكومة المهدي جمعة؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014.

حيدر علي، **التيارات الإسلامية والديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

خليل أحمد، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.

خليل حيدر، **التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط2، 2000.

راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001.

راغب السرجاني، **قصة أردوجان**، القاهرة: أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط4، 2012.

راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 2011.

رضوان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

ريمون بودون (Raymond Boudon) فرانسوا بوريلو (Francois Bourricaud)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، سليم حداد (مترجم)، الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

سربست اميدي، **المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها: دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة**، دهوك: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2011.

سعد جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

سلام الكواكبي، **تونس، هل هي فعلاً ثورة مضادة؟**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014.

شادية عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

صامويل هانتنجتون (Samuel P. Huntington)، **الموجة الثالثة: التحوُّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، عبد الوهاب علوب (مترجم)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

صقر الجبالي، أيمن يوسف، عمر رحال، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية/ شمس، 2014.

صلاح الدين الجورشي، **السلطة التونسية والمشروع الإسلامي بعد الثورة**، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2014.

طوني بينيت (Tony Bennett)، لورانس غروسبيرغ (Lawrence Grossberg)، ميغان موريس (Meaghan Morris)، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، سعيد الغانمي (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

عبد العظيم حنفي، **استراتيجيات الانتقال الديمقراطي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

عبد العلي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس ومدى قابلية النموذج للتعميم**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطنيّ التّأسيسيّ التونسي: الإطار، المسار، والنتائج،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012.

عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

عبد الوهاب الأفندي وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

عبد الوهاب بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة ... ثورة بلا رأس،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة،** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

فتحي الجراي، **الصراع داخل نداء تونس وتأثيره على العملية السياسية،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

فيصل شطناوي، **محاضرات في الديمقراطية،** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ت.

لاري دايموند (Larry Diamond)، **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة،** عبد النور الخراقي (مترجم)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تـــونس**، ط3، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

محمد المختار ولد السعد، محمد عبد الحي، **تجربة التحوُّل الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإســـتراتيجية، 2009.

محمد جبرون وآخرون، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجـــارب**، بيـــروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

محمد ربيع، اسماعيل مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية، الكويت**: جامعـــة الكويـــت، 1994.

محمد طه، **أعداء الحداثة: مراجعات العقل الغربي في تأزم فكر الحداثة**، الرياض: دار الـــوعي للنشر والتوزيع، 2011.

محمد غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب ؟ دراســـة مقارنـــة لدول عربية مع دول أخرى** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

مركز الجزيرة للدراسات، **تونس: النهضة تستلم القيـــادة**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراســـات، 2011.

مريم لوتاه، **دراسات في السياسة والفكر**، ج1، بيروت: دار الفارابي، 2008.

مصلح الصالح، **الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الريـــاض: دار عـــالم الكتـــب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

معن أبو نوَّار، **في الديمقراطية الحديثة**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

معن العمر، **علم اجتماع الديمقراطية**، عمَّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

معهد البحرين للتنمية السياسية، **قاموس المصطلحات السياسية**، المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

منذر مشاقي، **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة مصر وتونس**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013.

مونيكا ماركس(Monica Marks)، **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات**، الدوحة: مركز بروكنجز(Brookings)، 2014.

ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، بيت ساحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

ناظم الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمَّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

نصر عارف، **نظريَّات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1992.

هيكل بن محفوظ، **نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس بعد ثلاث سنوات من الانتقال الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014.

وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.

وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ مواطن، 2006.

يوسف الصواني (محرر)، ريكاردو لاريمونت (Ricardo Laremont) (محرر)، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لطفي زكراوي (مترجم)، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

رابعاً: الرسائل الجامعية

بوروني زكرياء، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2010.

حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2008.

زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2009.

زعاطشي حميد، **المعارضة البرلمانية والتحوُّل الديمقراطي في العالم العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت 1990-2006**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر- باتنة. الجزائر. 2009.

شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحوُّل الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013.

صقر جبالي، **التغير في النخبة السياسية الفلسطينية الرسمية وعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 1997.

عبد الله عبد الحليم، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحوُّلات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)** .(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. 2012.

قطاف أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحوُّل الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة نموذجاً** ". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013.

مصطفى بلعور، **التحوُّل الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. 2013.

خامساً: المجلات

أمينة هكو، ***مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة التونسية***، **المستقبل العربي**، ع 432، شباط/ فبراير 2015.

توفيق المديني، ***ربيع الثورات الديمقراطية العربية***، **المستقبل العربي**، ع 386، نيسان/ ابريل 2011.

حافظ بن عمر، ***البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس***، **المستقبل العربي**، ع393، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الرأي، ***النهضة تتخلى عن الوزارات السيادية في الحكومة التونسية المقبلة***، ع 12295، 28 شباط/ فبراير 2013.

العرب، ***المشهد السياسي الجديد في تونس***، ع 10172، 1 شباط/ فبراير 2016.

العرب، ***النهضة تعتزم الحسم في هويتها خلال مؤتمرها العاشر: تونسية أم إخوانية***، ع 10146، 6 كانون الثاني/ يناير 2016.

العرب، ***تحديات الجمهورية التونسية الثانية: من أين سيبدأ السبسي***، لندن، ع 9778، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

العرب، ***حل رابطات حماية الثورة في تونس***، **العرب**، ع 9571، 27 أيار/ مايو 2014.

علا أبو زيد، ***الوطنية والحركات الإسلامية***، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، ع 27، 2011.

علي الكواري، ***عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون***، **المستقبل العربي**، ع415، أيلول/ سبتمبر 2013.

غسان سلامه، ***عن تونس***، **المستقبل العربي**، ع 384، شباط/ فبراير 2011.

فاطمة مساعيد، ***التحوُّلات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة***، ***دفاتر السياسة والقانون***، جامعة ورقلة، الجزائر: ع خاص، ابريل/ نيسان 2011.

فوزي بو خريص، ***موقع الحركة الإسلامية داخل الحقل السياسي الديني في المغرب: مقاربة سوسيولوجية لمواقف الطلبة من الحركة الإسلامية***، **مجلة إضافات**، ع6، ربيع 2009.

قبي ادم، **رؤية *نظرية حول العنف السياسي***، **مجلة الباحث**، الجزائر/ جامعة ورقلة، ع1، 2002.

كمال بن يونس، ***التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس***، **السياسة الدولية**، القاهرة: ع184، م46، نيسان/ ابريل 2011.

محمد بني سلامه، ***عملية التحوُّل الديمقراطي في سلطنة عمان***، **المنارة**، م13، ع7، 2007.

محمد عيسى، ***فروض نظرية على محكّ الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر***، **المستقبل العربي**، ع 386، نيسان/ ابريل 2011.

مرزوقي عمر، ***حركيات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية***، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر: **مجلة المفكر**، ع10، كانون الثاني/ يناير 2014.

مسلم عربي، ***محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي***، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر: ع9، يناير/ كانون الثاني 2013.

مهند مصطفى، ***مقاربات نظرية للثورات العربية: الحالة المصرية والتونسية***، **الكرمل الجديد**، ع 1، صيف 2011.

نور الدين بالطيب، ***النهضة تغير خطابها ... فهل يطمئن التونسيون؟***، **الأخبار**، ع 2427، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

سادساً: التقارير

أعلية علاني، **الإرهاب في تونس: الجذور وآفاق التجاوز وطنياً وعربياً**، المؤتمر الدولي الأول لوزارة حقوق الإنسان، **الإرهاب انتهاك لحقوق الإنسان**، بغداد: 10/9 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المنتدى الدولي حول مسارات التحوّل الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً**، القاهرة: 6/5 يونيو/ حزيران 2011.

البنك الدولي، **الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التوقعات والتكهنات والحقائق الاقتصادية**، واشنطن: تموز/ يوليو 2014، ع3.

مجموعة الأزمات الدولية، **تونس :العنف والتحدي السلفي**، تقرير الشرق الأوسط رقم 137، 13شباط/ فبراير 2013.

سابعاً: المراجع الالكترونية

أبو الحسن عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحوّل الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، 4 أيلول/ سبتمبر 2014، أُخذت بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:

nhttp://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0

الأخبار، تونس: العريِّض يقدّم استقالته ... ويعلِّق الضرائب الجديدة، الأخبار، 10 كانون الثاني/ يناير 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-akhbar.com/node/198382

آمال موسى، النهضة التونسية وهاجس البقاء في الصورة، الشرق الأوسط، 16 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 10 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=772064&issueno=12953#

أنور الجمعاوي، انتصار ثقافة الحوار في تونس، العربي الجديد، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُخذت بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alaraby.co.uk/portal

أنور الجمعاوي، تراجع الإسلام السياسي في تونس، نون بوست، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أُخذت بتاريخ 16 أيار/ مايو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.noonpost.net/content/4558

إيمان عبد الحليم، أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، السياسية الدولية، د.ت، أُخذت بتاريخ 9 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

توفيق المديني، الرابحون والخاسرون من سقوط العزل السياسي في تونس، بوابة الشرق، 9 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/236018#.Vp4qELgrLIV

الحسن عاشي، أزمة السياحة في تونس ليست أمنية فقط، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 26 حزيران/ يونيو 2012، أُخذت بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48653

حسين السياني، دستور تونس الجديد يتسبب في تصدع كتلة حركة النهضة التأسيسي، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 19 كانون الثاني/ يناير 2014، أُخذت بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2016،أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.sabanews.net/ar/news338638.htm

خالد الدخيل، لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟، الحياة، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أُخذت بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat.com/Home

خليل العناني، الأحزاب الإسلامية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، محمد مسعود (مترجم)، مركز نماء للبحوث والدراسات، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=269

خليل أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية (بلا حدود) في قناة الجزيرة بتاريخ 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=8XsdYLI-PlQ

راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية (شخصية مهمة) في قناة المتوسط بتاريخ 4 أيار/ مايو2014، أُخذت بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2014، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.youtube.com/watch?v=taQb0PTEByA

راشد الغنوشي، في حوار مع نجم الدين العكاري، المجلة، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، أُخذت بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2014، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://arb.majalla.com/2011/10/article55227372

رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، شتاء 2013، أُخذت بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://rouyaturkiyyah.com

سرحان الشيخاوي، سيشرفان على هيكل دعوي: النهضة تُقصي الصادق شورو والحبيب اللوز، الشروق، 1 آب/ أغسطس 2014، أُخذت بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alchourouk.com/63408/566/1/-

سليم بودبوس، القانون الانتخابي في تونس: خطوة ايجابية أُخرى في المسار الانتقالي، الوسط، 13 أيار/ مايو 2014، أُخذت بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/884950.html

سمير حمدي، تحولات خطاب حركة النهضة التونسية، نوافذ، 22 أيلول/ سبتمبر 2015، أُخذت بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-42-214575.htm

صلاح الدين الجورشي، السّفراء الأوروبيون يرفعون البطاقة الحمراء أمام الجميع في تونس، سويسرا بالعربي (swissinfo.ch)، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، أُخذت بتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:http://www.swissinfo.ch/ara

صلاح الدين الجورشي، حركة النهضة بيت توازنات الداخل والتحوُّلات الإقليمية، العربي الجديد، 10 نيسان/ ابريل 2014، أُخذت بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alaraby.co.uk/opinion

عبد الجليل المسعودي، تحاليل الشروق: قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية: فاز النداء ... ولم تخسر النهضة، الشروق، 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، أُخذت بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alchourouk.com/76257/151/1/

عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 14 شباط/ فبراير 2011، أُخذت بتاريخ 15 حزيران/ يونيو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

علي العريِّض، في حلقة تلفزيونية (لقاء خاص) في قناة الجزيرة بتاريخ 21 أيار/ مايو 2013، أُخذت بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=awwcuL5NhEo

فضيل التهامي، الثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجاً (الجزء الثاني)، الحوار المتمدن، 22 تموز/ يوليو 2013، أُخذت بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652

كمال العروسي، التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة: تشخيص وآفاق، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 16 نيسان/ ابريل 2015، أُخذت بتاريخ 5 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.csds-center.com

لوتس روغر (Lotus Roger)، حركة النهضة في تونس وقابلية حركات الإسلام السياسي للديمقراطية والحداثة، عدنان عباس (مترجم)، معهد جوته فكر وفن، حزيران/ يونيو 2012، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/a97/ar9514045.htm

مجدي الورفلي، النهضة: اقتراب المؤتمر العاشر الحاسم، الأخبار، 4 أب/ أغسطس 2015، أُخذت بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://al-akhbar.com/node/239198

محمد الجعيدي، المرأة في الدستور التونسي الجديد: حماية للمكتسبات وتوجه نحو تحقيق المساواة، المفكرة القانونية، 12 شباط/ فبراير 2014، أُخذت بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2014، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.legal-agenda.com/article.php?id=659&lang=ar

محمد كرّو، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22 نيسان/ ابريل 2014، أُخذت بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أُنظر الرابط الالكتروني: http://carnegie-mec.org/?lang=ar

مصطفى بن تمسك، بعد خمس سنوات من الثورة التونسية: الانتقال الديمقراطي في قبضة الثورة المضادة، القدس العربي، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أُخذت بتاريخ 4 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني: http://www.alquds.uk/?p=502040

وحيد الفرشيشي، حين اختتم المجلس التأسيسي التونسي أعماله: أي إخفاقات؟ أي نجاحات؟ أي ارث للمستقبل، المفكرة القانونية، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أُخذت بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أنظر الرابط الالكتروني:
http://legal-agenda.com/article.php?id=933&folder=articles&lang=ar

وليد التليلي، النهضة أمام تحدي التحوُّل إلى حزب سياسي، العربي الجديد، 8 أيار/ مايو 2015، أُخذت بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/5/7

يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي والى الغنوشي، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2003،أُخذت بتاريخ 8 أيار/ مايو 2015، أُنظر الرابط الالكتروني:
/http://www.nashiri.net

يوسف الشريف، سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة، الأخبار، 9 أيلول/ سبتمبر 2015، أُخذت بتاريخ 7 شباط/ فبراير 2016، أُنظر الرابط الالكتروني:
http://www.al-akhbar.com/node/241707

الملاحق

ملحق (1) نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

العدد	اسم القائمة	الأصوات	نسبة الأصوات (%)	المقاعد	النسبة (%)
1	حركة النهضة	1498905	34.84	89	41.01
2	المؤتمر من أجل الجمهورية	352825	8.20	29	13.36
3	التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات	285530	6.64	20	9.22
4	العريضة الشعبية للحرية و العدالة و التنمية	280382	6.52	26	11.98
5	الحزب الديمقراطي التقدمي	160692	3.74	16	7.37
6	حزب المبادرة	129215	3.00	5	2.30
7	القطب الديمقراطي الحداثي	113094	2.63	5	2.30
8	آفاق تونس	76643	1.78	4	1.84
9	حزب العمال الشيوعي التونسي-البديل الثوري-	60620	1.41	3	1.38
10	الاتحاد الوطني الحر	51594	1.20	1	0.46
11	حركة الوطنيون الديمقراطيون	32306	0.75	1	0.46
12	حركة الشعب	31793	0.74	2	0.92
13	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	22842	0.53	2	0.92
14	صوت المستقبل	17340	0.40	1	0.46

ملحق (2) نتائج الانتخابات التشريعية التونسية التي جرت بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

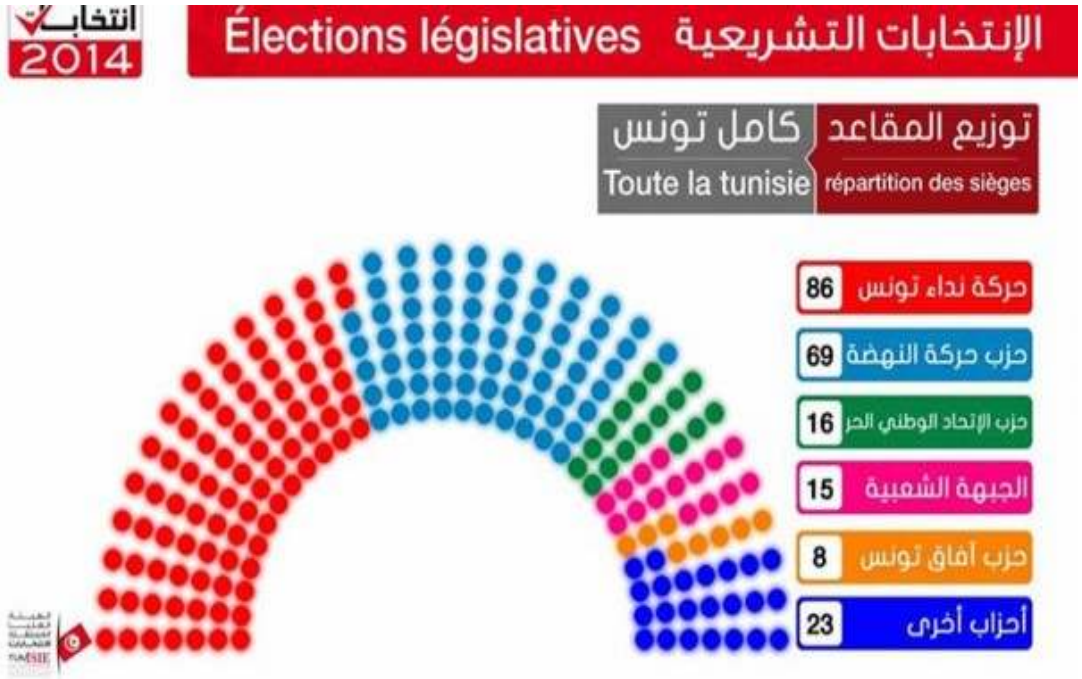

ملحق (3) نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

ملحق (4) نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

ملحق (5) تصدُّر حركة النهضة الكتل البرلمانية بعد انشقاق حزب نداء تونس.

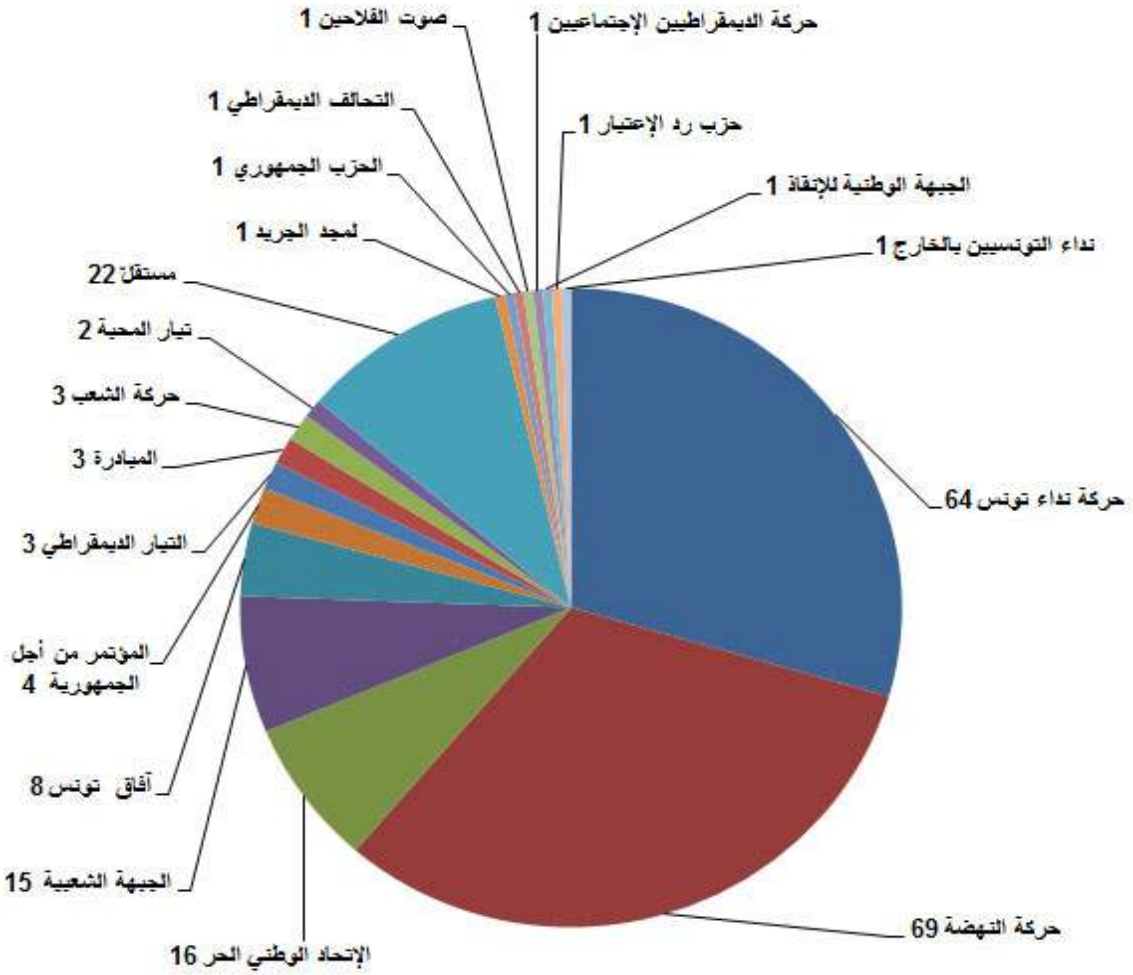

ملحق (6) البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي الصادر بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1981.

البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي

توطئة

يشهد العالم الإسلامي ـ وبلادنا جزء منه ـ أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمنذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمّة الريادة والاشعاع، طوراً لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقليات داخلية متحكّمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها.

وكان المستهدَف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي. فقد عُزل بصورة تدريجيّة بطيئة، وأحياناً بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتسيير الفعلي لواقعنا. فهو رغم بروزه عاملاً محدِّداً في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر، قد بات اليوم أو يكاد مجرّد رمز تحدق به المخاطر ثقافياً وأخلاقياً وسياسياً نتيجة ما تعرّض له في المرحلة المعاصرة، والأخيرة خاصة من إهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسساته ورجاله.

وإضافة إلى هذه المعطيات الحضارية التي تشترك فيها بلادنا مع سائر بلاد العالم الإسلامي، عرفت تونس في أواخر الخمسينيات وطيلة عشريتي الستينيات والسبعينيات ـ رغم حصولها على وثيقة الاستقلال ـ أوضاعاً خصوصية اتّسمت بالتأزّم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطّل سبل النمو الشامل. وقد تكرّس هذا الوضع نتيجةَ أحادية الاتجاه السياسي المتحكّم (الحزب الدستوري) وتدرّجه المتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية من ناحية، ونتيجة ارتجالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبها وارتباطها بمصالح دولية تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى.

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي في تونس في بداية السبعينيات بعد أن توفّرت له

كلّ أسباب الوجود، وتأكّدت ضرورته، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في إعادة الاعتبار للإسلام فكراً وثقافةً وسلوكاً، وإعادة الاعتبار للمسجد. كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية فأدخل عليها لأول مرة نَفَساً جديداً في اتجاه تأصيل الهوية ووعي المصلحة وتأكيد التعدد بتجسيمه واقعياً.

وقد عبّر الاتجاه الإسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته، فالتفّت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمثقفين، وكان نموه السريع مجلبة لاهتمام الملاحظين وترصّد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج. ورغم سعيه الرصين المتعقّل لتلمُّس أنجع سبل التطور والتغيير، فقد تعرّض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائية المغرضة، نظّمتها ضده السلطة الحاكمة ووسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية، وبلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسّفاً على وسائل اعلامه قصد منعه من ابلاغ صوته، وتطوّرت بعد ذلك إلى أشكال أشدّ قهراً فقدمت عناصره إلى المحاكمات، وتكثفت ضدّ أفراده الملاحقات والتحقيقات وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والإهانة.

إن استمرار أسباب تخلُّف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسّخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربّانية والوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرر البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظلّ منهجه القويم.

وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدّين في دنيا السياسة وأنّه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إنّ هذا الفهم ـ فضلاً عن كونه يعبّر عن تصوّرٍ كنسيّ دخيل على ثقافتنا الأصيلة ـ يكرّس استمرارية «حديثة» لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمّتنا.

على أن «حركة الاتجاه الإسلامي» لا تقدّم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوماً في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها بحق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقّها تبني تصورٍ للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكّل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدّد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون «حركة الاتجاه الإسلامي» واضحة الحدود محدّدة المسؤولية غير ملزَمة بكلّ صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك ـ إلا ما يقع تبنّيه منها بصورة رسمية ـ مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التديّن ورفعوا رايات الإسلام.

وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية، وتكافؤاً مع جسامة المهمّة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنّه يتعيّن على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع

الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبها وأمتها. ولا بدّ لهذا العمل أن يكون ضمن حركة مطورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة.

إنّ «حركة الاتجاه الإسلامي» التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والإرهاب، لتأمل أن تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام.

المهام

تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

١ ـ بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بافريقيا، ووضع حدّ لحالة التبعيّة والاغتراب والضلال.

٢ ـ تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

٣ ـ أن تستعيد الجماهير حقّها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كلّ وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

٤ ـ إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعاً عادلاً على ضوء المبدأ الإسلامي الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته. (أي من حقّ كل فرد أن يتمتّع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقّها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

٥ ـ المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي حتى يتمّ انقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردّت فيه من ضياع نفسيّ وحَيف اجتماعي وتسلّط دولي.

الوسائل

لتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

ـ إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبّد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوةً بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم، جامع الزيتونة، من صيانة للشخصية الإسلامية ودعماً لمكانة بلادنا كمركز عالميّ للاشعاع الحضاري.

ـ تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من ذلك: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامّة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً من إعلام الميوعة والنفاق.

ـ دعم التعريب في مجال التعليم والادارة مع التفتح على اللغات الأجنبية.

ـ رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شُوريّة تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة.

ـ رفض مبدأ الانفراد بالسلطة «والأحاديّة» (Unipartisme) لما يتضمّنه من إعدام إرادة الإنسان وتعطيل طاقات الشعب ودفع البلاد في طريق العنف. وفي المقابل إقرار حقّ كلّ القوى الشعبيّة في ممارسة حرّية التعبير والتجمّع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كلّ القوى الوطنية.

ـ بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتمّ تحديد مظاهر الحَيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة.

ـ الانحياز إلى صفوف المستضعَفين من العمّال والفلاّحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترّفين.

ـ دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرّر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ـ اعتماد التصوّر الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللاّئكيّة والانتهازية.

ـ تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

ـ بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربيّاً وعربيّاً وإسلاميّاً وضمن عالم المستضعَفين عامّة.

ـ توثيق علاقات الأُخوة والتعاون مع المسلمين كافّة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله.

ـ دعم ومناصرة حركات التحرّر في العالم.

راشد الغنوشي

(تونس في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨١)

ملحق (7) النظام الأساسي لحركة النهضة بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع المنعقد ما بين 12 و 16 يوليو/ تموز 2012.

بسم الله الرحمان الرحيم

النظام الأساسي لحركة النهضة
(بعد تنقيحه من المؤتمر التاسع)

القسم الأوّل: التعريف

الفصل الأول :
حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل وفقا لأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي إطار النظام الجمهوري على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافلة والمعتزة بدينها وهويتها وتسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين والعمل على التعاون مع كل الشعوب في إطار الاحترام المتبادل.
ويعتمد الحزب التداول على المسؤولية والديمقراطية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج.

الفصل الثاني: التسمية
اسم الحزب: حركة النهضة.

الفصل الثالث: الرمز
رمز الحزب: حمامة – نجمة – غصن زيتون حسب الرسم الملحق بهذا النظام.

الفصل الرابع
شعار الحزب: حرية عدالة تنمية.

الفصل الخامس: مقر الحزب
يكون مقر الحزب بالعنوان التالي: نهج اللاس مونبليزير تونس 1073.
ويمكن نقله بقرار من المكتب التنفيذي إلى أي مكان آخر وتعلم السلط المختصّة بذلك طبق القانون.

القسم الثاني: الأهداف والوسائل

الفصل السادس: الأهداف
تعمل حركة النهضة على تحقيق الأهداف التالية:
1. حماية الإستقلال الوطني واستكمال أبعاده وتنمية مكتسباته وصيانة الوحدة الوطنية وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.
2. الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والإعتدال وتجذير الهوية العربية الإسلامية.

3. تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة.
4. تحقيق الحريات العامة والفردية والعدالة باعتبارها قيما محورية في تجسيد معنى تكريم الله للخلق وتحقيق انسانية الإنسان وتكريس حقوقه وتأكيد التعددية السياسية وحرية الإعلام والصحافة وإطلاق حرية الإبداع.
5. النهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.
6. توفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة والشباب تنمية وإعدادا للمستقبل.
7. بناء اقتصاد وطني قوي ومندمج يحقق التوازن بين الجهات والفئات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة ويسهم في تحقيق التكامل والإندماج مغاربيا وعربيا وإسلاميا والإنفتاح عالميا.
8. تشجيع البحث العلمي وتوقير العلماء والباحثين والمخترعين إيمانا بدورهم في تحقيق نمو البلاد وتدعيم استقلالها.
9. اعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والإرتقاء بها لتكون أداة نهضة حضارية تسهم في توحيد الأمة وتيسر التفاعل الإيجابي والخلاق مع ثقافات العالم
10. المساهمة في إرساء سياسة خارجية مبنية على عزة البلاد ووحدتها واستقلالها عن كل نفوذ وإقامة العلاقات الدولية على أساس الإحترام المتبادل والتعاون والعدل والمساواة والحق في تقرير المصير والعمل على مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الفصل السابع:الوسائل

يعتمد الحزب لتحقيق أهدافه الوسائل الشرعية في إطار القوانين الجاري بها العمل.

القسم الثالث: الانخراط والعضوية

الفصل الثامن: شروط الانخراط

يمكن لكل تونسي أو تونسية أن يتقدم بمطلب انخراط في حركة النهضة إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- بلوغ سن ستة عشر سنة كاملة.
- انتفاء الموانع القانونية لديه.
- التحلي بالاستقامة والسلوك الحسن والأخلاق الفاضلة
- الإيمان بمبادئ الحزب وأهدافه والعمل على تحقيق خياراته.
- الالتزام ببرنامج الحزب وقانونه الأساسي ونظامه الداخلي.
- عدم الانتماء لأي حزب سياسي آخر.
- تزكية المكتب المحلي.

ويبت المكتب الجهوي في قبول طلب الانخراط بناء على اقتراح من المكتب المحلي.

الانخراط في الحزب ليس حقا لمن يطلبه ويحتفظ الحزب بحقه في رفض طلب الانخراط

الفصل التاسع: حقوق المنخرطين

يحق لكل منخرط:

- الحصول على بطاقة الانخراط.
- الإطلاع على أنظمة الحزب وقوانينه وقراراته.
- ابداء الرأي في القضايا السياسية والتنظيمية والمالية للحزب داخل مؤسساته.
- المشاركة في أنشطة الحزب والاستفادة من برامجه التكوينية.
- انتخاب مسؤولي الحزب وفق مقتضيات النظامين الأساسي و الداخلي.

الفصل العاشر: اكتساب العضوية

تكتسب العضوية لكل منخرط مرّ على انخراطه ثلاث سنوات ولم يكن موضوع إجراء تأديبي وشارك بانتظام في البرامج التكوينية للحركة وأنشطتها طبقا لشروط وإجراءات يحددها النظام الداخلي.

الفصل الحادي عشر: حقوق الأعضاء

إضافة إلى حقوق العضو كمنخرط، يحق لكل عضو الترشح للمسؤوليات القيادية التالية:

- رئاسة الحزب.
- عضوية مجلس الشورى.
- عضوية المكتب التنفيذي.
- عضوية المكاتب الجهوية.
- رئاسة هيئة النظام.
- رئاسة لجنة الرقابة و التدقيق المالي.

وذلك بعد استيفاء الشروط الخاصة بكل مسؤولية.

الفصل الثاني عشر: واجبات المنخرطين

ينبغي على كل منخرط بالحزب:

- الإلتزام بمبادئ الحزب والتحلي بقيمه والإنضباط لقراراته.
- الإلتزام بالنظامين الأساسي والداخلي وبمقتضيات اللوائح الصادرة عن مختلف هياكل الحزب.
- ألا يتقلد أي منصب سياسي إلا بعد موافقة مجلس الشورى أو المكتب التنفيذي وفق ما تنص عليه انظمة الحزب ولوائحه.
- ألا يربط أي علاقة سياسية رسمية مع أي جهة أجنبية إلا بقرار من المكتب التنفيذي.
- العمل على حسن تنفيذ برامج الحزب وتنفيذ المهام التي يكلف بها.
- دفع اشتراك مالي راتب.
- المحافظة على أسرار الحزب.
- التحلي بالإستقامة والسلوك الحسن والأخلاق الفاضلة.
- الإلتزام بالمشاركة في الأنشطة التكوينية التي تنظمها هيئات الحزب.

الفصل الثالث عشر: إنهاء الانخراط

ينتهي الانخراط بالحزب لأحد الأسباب التالية:

- فقدان الأهلية القانونية.

- الإستقالة وفق مقتضيات النظام الداخلي.
- الرفت حسب مقتضيات النظام الداخلي.
- الوفاة.

القسم الرابع: هياكل الحزب

الفصل الرابع عشر: التصنيف
تصنف هياكل الحزب كما يلي:
- الهياكل المركزية
- الهياكل الجهوية
- الهياكل المحلية

الفصل الخامس عشر: الهياكل المركزية
1. المؤتمر العام
2. مجلس الشورى
3. رئيس الحزب
4. المكتب التنفيذي
5. هيئة النظام
6. هيئة الرقابة و التدقيق المالي

الفصل السادس عشر: المؤتمر العام
المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الحزب ويتكون من نواب عن المنخرطين حسب نسب وتمثيلية يحددها مجلس الشورى يضاف إليهم رئيس الحزب ورئيس مجلس الشورى وأعضاء المكتب التنفيذي المتخلين .
وينعقد بصفة عادية مرة كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين وفي حالة عدم توفر النصاب ينعقد صحيحا بعد 24 ساعة بمن حضر.

يختار مجلس الشورى لجنتين تحت إشرافه تتولى الأولى الإعداد المضموني للمؤتمر.
في حين تتولى الثانية بالتنسيق مع المكتب التنفيذي، الإعداد المادي للمؤتمر.

الفصل السابع عشر: المؤتمر الاستثنائي
ينعقد المؤتمر العام الإستثنائي بناء على طلب من رئيس الحزب أو من ثلثي أعضاء مجلس الشورى أو ثلث المنخرطين ولا يمكن أن ينعقد إلا بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين وإذا لم يتوفر النصاب ينعقد صحيحا بعد 24 ساعة مهما كان عدد الحضور.

الفصل الثامن عشر: جدول أعمال المؤتمر العام
يتولى مجلس الشورى الإعداد للمؤتمر العام كما يتولى اقتراح جدول أعماله إن كان عاديا في حين تتولى الجهة الداعية للمؤتمر الاستثنائي اقتراح جدول أعماله.

الفصل التاسع عشر:تركيبة مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من 150 عضوا : ثلثان ينتخبهم المؤتمرون بالاقتراع السري المباشر على أن يتولى الثلثان، في أول دورة لمجلس الشورى، اختيار الثلث الآخر على أساس تمثيل الكفاءات والجهات والمهجر والشباب والمرأة والكتلة النيابية والفريق الحكومي للحزب.

ويتم سد الشغور الحاصل في مجلس الشورى كما يلي :

- اذا تعلق الشغور بعضو منتخب من المؤتمر فإنه يتم تعويضه فوريا وذلك بالرجوع الى نتائج انتخابات المؤتمر وفق الترتيب الوارد بها.
- اذا تعلق الشغور بعضو مختار من طرف مجلس الشورى فيختار المجلس عضوا جديدا على ذات الأسس الواردة بالفقرة الاول من هذا الفصل.

الفصل العشرون: شروط الترشح لعضوية مجلس الشورى

يشترط في المترشح لعضوية مجلس الشورى:

1. أن يكون قد مضى على عضويته في الحزب ثلاثة أعوام على الأقل.
2. ان يكون قد شغل لمدة سنة على الأقل إحدى الخطط التالية:
   - رئاسة الحركة
   - عضوية مجلس الشورى
   - عضوية المكتب التنفيذي
   - رئاسة هيئة النظام
   - رئاسة هيئة الرقابة المالية والتدقيق
   - عضوية المكاتب المركزية أو الجهوية.
   - الكتابة العامة المحلية.

3. أن لا يكون مخلا بواجبات العضوية.

الفصل الواحد والعشرون: رئيس مجلس الشورى ومكتبه ولجانه

يرؤس أول دورة لمجلس الشورى أكبر الأعضاء سنا بمساعدة العضوين الأصغر سنا.

وينتخب أعضاء مجلس الشورى في ثاني دورة له، إثر اكتماله، رئيسا بالاقتراع السري المباشر.

ويمكن للمجلس اعفاء رئيس مجلس الشورى او قبول استقالته وذلك طبق أحكام اللائحة الداخلية للمجلس.

مكتب مجلس الشورى: يقترح رئيس مجلس الشورى اعضاء المكتب للتزكية من طرف مجلس الشورى.

لجان مجلس الشورى: يتخذ مجلس الشورى لجانا قارة مختصة تساعده على حسن القيام بمهامه، كما يمكن للمجلس انشاء لجان خاصة مؤقتة.

تضبط اللائحة الداخلية لمجلس الشورى نظام عمل المجلس ورئيسه ومكتبه و لجانه.

الفصل الثاني والعشرون: دورية مجلس الشورى

ينعقد مجلس الشورى كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة بدعوة من رئيسه أو أو ثلث أعضائه أو بطلب من رئيس الحركة.

الفصل الثالث والعشرون: مهام مجلس الشورى

1. ضبط السياسات الكبرى وتحديد التوجهات العامة للحزب.
2. اختيار من يتولى، باسم الحزب رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة أو رئاسة المجلس التشريعي.
3. تزكية الفريق الحكومي للحزب على اساس الإقتراح من مرشح الحزب لرئاسة الحكومة أو الإقتراح من المكتب التنفيذي في حالة كون رئاسة الحكومة لم تؤل للحزب.
4. تحديد شروط وإجراءات اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية و الجهوية والبلدية وغيرها.
5. مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي.
6. تزكية أعضاء المكتب التنفيذي.
7. ضبط السياسة المالية ومتابعة تنفيذها.
8. النظر في الطعون المقدمة في القرارات التأديبية.
9. المصادقة على اللوائح والنظم المقدمة من المكتب التنفيذي.
10. اقتراح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام.
11. سحب الثقة من المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه.
12. الإعداد للمؤتمر العام وفق ما يحدده النظام الداخلي.
13. انتخاب أعضاء هيئة النظام التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبتها وآليات عملها.
14. انتخاب أعضاء هيئة الرقابة المالية والتدقيق التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبتها وآليات عملها.
15. وضع النظام الداخلي للحزب.
16. وضع لائحة هيئة النظام.
17. وضع لائحة هيئة الرقابة المالية و التدقيق.

الفصل الرابع والعشرون: شروط الترشح لرئاسة الحزب

يشترط في المترشح لمنصب رئيس الحزب ما يلي:

1. أن لا يقل سنه عن أربعين (40) سنة
2. أن يكون قد مضى على عضويته عشرة أعوام كاملة.
3. أن لا يكون مخلا بواجبات العضوية.
4. أن يكون قد شغل لمدة خمسة سنوات متتالية إحدى الخطط التالية
   - رئاسة الحركة
   - عضوية مجلس الشورى
   - عضوية المكتب التنفيذي
   - رئاسة هيئة النظام
   - رئاسة هيئة الرقابة المالية والتدقيق
   - الكتابة العامة الجهوية

الفصل الخامس والعشرون: انتخاب رئيس الحزب

ينتخب المؤتمر العام رئيس الحركة بالاقتراع السري المباشر وفي صورة عدم إحراز أحد المترشحين على ما يفوق نصف أصوات المقترعين في الدورة الأولى، يتم اللجوء إلى دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية.

وفي حالة التساوي يقدم المترشح الأكبر سنا.
ولا يحق لأي عضو أن يتولى رئاسة الحزب لأكثر من دورتين متتاليتين.
ويتفرغ رئيس الحزب فور انتخابه لمهامه.

الفصل السادس والعشرون: مهام رئيس الحزب

رئيس الحزب هو المسؤول التنفيذي للحزب ويتولى المهام التالية:

1. رئاسة المكتب التنفيذي.
2. إقتراح خطط ومناهج الحزب بمعية المكتب التنفيذي.
3. تنفيذ سياسات الحزب ومقرراته حسب اللوائح.
4. تسيير الهياكل التنفيذية للحزب.
5. تمثيل الحزب في علاقاته الداخلية والخارجية.
6. إصدار العفو أو التخفيف من العقوبات.

الفصل السابع والعشرون: الشغور في رئاسة الحزب

يحصل شغور في منصب رئاسة الحزب في الحالات التالية:

1. عجز مانع عن أداء مهامه يقدره مجلس الشورى.
2. تقديم الإستقالة ثم قبولها من المجلس الشورى.
3. الوفاة.

وفي حالة حصول شغور في رئاسة الحزب يتولى مجلس الشورى انتخاب رئيس جديد للحزب.

الفصل الثامن والعشرون: المكتب التنفيذي

يقترح رئيس الحركة على مجلس الشورى أعضاء المكتب التنفيذي، بما في ذلك أمينا عاما ونائبا أو نوابا له، من بين الاعضاء الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 20 من هذا النظام.
ويعتبر عضوا في المكتب التنفيذي كل مرشح تمت تزكيته بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.
تتم تزكية أعضاء المكتب التنفيذي فرادى وحسب المهام.
يمكن لرئيس الحزب إعفاء او قبول استقالة أي عضو من أعضاء المكتب التنفيذي من مهامه وعلى رئيس الحركة إخبار مجلس الشورى بالإعفاء.
لا يمكن الجمع بين عضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي.
يمكن لمجلس الشورى سحب الثقة من كل أعضاء المكتب التنفيذي أو من أحد أعضائه وبنفس الأغلبية المطلوبة لتزكيتهم.

الفصل التاسع والعشرون: مهام المكتب التنفيذي

يتولى المكتب التنفيذي، تحت مسؤولية رئيس الحزب، القيام بالمهام التالية:

1. تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى.
2. وضع برامج عمل سنوية.
3. وضع اللوائح المنظمة للهياكل التنفيذية وعرضها على مجلس الشورى للمصادقة.
4. وضع مشروع الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها من طرف مجلس الشورى.
5. اتخاذ المواقف في مختلف المسائل المطروحة على المستويين الوطني والدولي.

6. تشكيل مكاتب مركزية حسب المهام والإختصاصات والقطاعات وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي.
7. تكوين لجان مختصة دائمة أو مؤقتة.
8. اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية وغيرها وفق الشروط والصلاحيات والإجراءات التي يحددها مجلس الشورى.

يمكن للمكتب التنفيذي أن يجتمع في اطار موسع وذلك بعضوية الكتاب العامين الجهويين.

الفصل الثلاثون: الهياكل الجهوية والمحلية
يضبط النظام الداخلي الهياكل الجهوية والمحلية ويحدد تركيبتها وصلاحياتها وعلاقاتها.

الفصل الواحد والثلاثون: احكام مشتركة متعلقة بتولي المهام القيادية في الحزب و الدولة
يمنع على أعضاء الحزب الجمع بين أكثر من مهمتين قياديتين في الوقت الواحد وذلك بصرف النظر عن كون المهمة القيادية في الحزب أو في الدولة.

القسم الخامس: احكام مختلفة

الفصل الثاني والثلاثون: هيئة النظام
- ينتخب مجلس الشورى هيئة نظام تتولى النظر في الطعون المتعلقة بالعقوبات والإجراءات التأديبية ويضبط النظام الداخلي تركيبتها ومهامها وإجراءات عملها.
- ترتب العقوبات التأديبية كما يلي:
  1. انذار
  2. لوم
  3. توبيخ
  4. ايقاف عن النشاط لمدة معينة
  5. رفت نهائي

الفصل : هيئة المراقبة والتدقيق المالي
ينتخب مجلس الشورى هيئة للمراقبة والتدقيق المالي تتولى مراقبة وتدقيق الحسابات المالية للحزب ويضبط النظام الداخلي تركيبتها وآليات عملها.

الفصل الرابع و الثلاثون: الموارد المالية
تتكون الموارد المالية للحزب من كل العائدات المرخص في قبولها طبق القانون.

الفصل الخامس والثلاثون : حل الحزب وتعليق نشاطه
يمكن استثنائيا تعليق نشاط الحزب بشكل مؤقت بناء على اقتراح تقدمه الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الشورى ويصادق عليه هذا الأخير بأغلبية ثلثي أعضائه.
ويحدد قرار التعليق المؤقت مدّته وشروط رفعه.

وتعلم السلط المعنية بهذا القرار.
ويدعو رئيس الحركة عند انقضاء المدة أو عند استيفاء شروط رفع التعليق مختلف هياكل الحركة للانعقاد مجددا واستئناف نشاطها العادي.
ويمكن لربع أعضاء مجلس الشورى إذا رأى تحقق شروط رفع التعليق المؤقت أن يطلب انعقاد مجلس الشورى في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ الطلب لمعاينة استيفاء شروط رفع التعليق ودعوة الهياكل المختلفة إلى استئناف النشاط العادي.

يمكن حل الحزب بقرار من أغلبية ثلثي المؤتمرين في مؤتمر استثنائي.
وفي حالة المصادقة على مقترح حل الحزب يشكل المؤتمر لجنة تتولى تصفية أمواله طبقا للقوانين النافذة.

الفصل السادس والثلاثون: تفسير النظام الأساسي
يتولى مجلس الشورى تفسير مواد هذا النظام.

الفصل السابع والثلاثون: تنقيح النظام الأساسي
يمكن تنقيح هذا النظام الأساسي بالأغلبية المطلقة للمؤتمرين.

الفصل الثامن والثلاثون: نفاذ النظام الأساسي
يدخل هذا النظام حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه في المؤتمر العام.

الفصل التاسع والثلاثون: أحكام انتقالية

1. يعتد بالأقدمية وتحمل المسؤوليات أثناء الفترة السابقة للحصول على التأشيرة في تقدير شروط الترشح لرئاسة الحركة و عضوية مجلس الشورى و عضوية المكتب التنفيذي.

2. لا يعتد في تقدير التحجير المتعلق بشرط عدم تولي رئاسة الحركة لأكثر من دورتين المنصوص عليه بالفصل 26 تحمل المسؤوليات قبل المؤتمر التاسع.

3. يعفى من شرط تحمل المسؤولية المرشحون لعضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي المنتسبون للحركة منذ فترة لا تقل عن 10 سنوات.

4. يعفى من شرط الأقدمية اللازم للترشح لعضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي المنخرطون الذين لم يبلغوا في تاريخ المؤتمر 35 سنة.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

ملحق (8) بيان حركة النهضة "سيدي بو زيد": إرهاصات وطن يحترق الصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010 بداية الثورة التونسية.

بيان حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

«سيدي بوزيد» : إرهاصات وطن يحترق

حركة النهضة

كان لنبإ إقدام الشابّ المتعلم محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسمه أمام مقرّ الولاية وقع الصاعقة على المدينة وعلى عشيرته فهبّوا في غضبةٍ عارمة يحاصرون مقرّ الوالي ويمطرونه حجارةً محتجّين على سلوكه الأرعن بل الإجرامي إزاء شابّ حاصل على درجة علميّة عليا، قد عيل صبره بحثًا عن شغل يليق به، فما ظفر به، ما اضطرّه من أجل إعالة إخوته الثمانية بعد وفاة والده إلى أن يشتغل تاجرا متجوّلا بعربته يجرّها، عارضا بضاعته البسيطة في الأسواق، فطارده عمّال البلدية كما فعل أمثالهم بالقاضي الشيخ صالح بن عبدالله البوغانمي، لانتزاع رشوة منه، فلمّا رفض صادروا بضاعته، فاندفع إلى مقرّ الولاية طالبا مقابلة الوالي ليعرض عليه مظلمته، فصفق الباب في وجهه، فأظلمت الدّنيا في وجه الشاب واستبدّ اليأس به فأضرم النار في جسمه، فحُمل إلى المستشفى على مشارف الموت، وقُطعت أنباؤه عن ذويه، ممّا رجّح هلاكه، كما هلك شبّان قبله بنفس الوسيلة ولنفس الأسباب في أكثر من جهة في البلاد، وعبّر أهل المدينة عن غضبهم بموجة احتجاج عارمة تعيد للأذهان ما حدث في منطقة المناجم وفي فوسانة وجبنيانة والصّخيرة في بحر السّنتين الماضيتين. وكان واضحًا اشتداد ضغط الأزمة الاجتماعيّة في البلاد تفاقما للبطالة وللفوارق المشطّة بين الجهات

وتفشّي أخبار نهب الأرزاق من قبل العوائل المتنفّذة وشركائهم في الحزب الحاكم والدولة بما يشبه أنظمة المافيا المحميّة بجيوش من البوليس سرعان ما تحاصر أيّ تحرّك احتجاجي لتعمل فيه آليّات القمع والاعتقال والمحاكمات الصّورية التعسّفيّة والانتقام والتشفّي.

وإزاء هذا الحدث الفظيع، جزء، من تصاعد الأزمة في البلاد، فإنّ حركة النّهضة:

ـ تعبّر عن تضامنها الكامل مع الشابّ المصاب راجية له من الرحمن الرحيم عاجل الشّفاء وتترحّم عليه إن سبق إليه القضاء، كما تعبّر عن تضامنها مع أسرته وعشيرته ومع أهل سيدي بوزيد المظلومين.

ـ تدعو كلّ القوى السياسية إلى حوارٍ وطنيّ حول أزمة البلاد الاجتماعية والسياسية المتصاعدة من أجل وضع حدٍّ لمسار من تدهور متسارع قد لا يقف عند احتراق ثلّة من خيرة شباب البلاد بل إلى حرق البلاد كلّها، هذا نذير من النّذر الأولى «النجم».

لندن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

رئيس حركة النهضة

الشّيخ راشد الغنّوشي

ملحق (9) بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها الصادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014.

في الأربعاء, ماي 28, 2014

حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها

أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس يوم الاثنين 26 ماي 2014 حكما بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها كما قضت بتصفية ممتلكاتها.

وإن حركة النهضة :

- تؤكد أن لا أحد فوق القانون الذي يجب أن يطبق على الجميع بكامل العدل وضمن مساواة كل التونسيين أمام المحاكم.
- تعبر عن استغرابها من التنصيص في الحكم على التنفيذ الفوري بما يستبق ما يمكن أن يصدر في القضية من المحكمة الأعلى درجة.
- تعبر عن تمسكها بحق الجميع في العمل القانوني وخشيتها من أن يتحول هذا الحكم القضائي إلى سابقة تبرر التضييق على تكوين الجمعيات.

عن حركة النهضة

المكتب السياسي

ملحق (10) القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، والصادر بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

القوانين

قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.[1]

الحمد لله وحده،

نحن أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخبين يوم 23 أكتوبر 2011.

سعيا منا لتجسيد مبادئ الثورة المجيدة وتحقيق أهدافها،

ووفاء لأرواح الشهداء وتضحيات التونسيين على مر الأجيال،

وحرصا على إنجاح المسار التأسيسي الديمقراطي وضمان الحريات وحقوق الإنسان،

وبعد الاطلاع على قرار المجلس القومي التأسيسي المؤرخ في 25 جويلية 1957 والقاضي بإعلان الجمهورية،

وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وباعتبار المجلس الوطني التأسيسي السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة،

نصدر باسم الشعب التونسي القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية :

الفصل الأول . تنظم السلط العمومية بالجمهورية التونسية تنظيما مؤقتا وفقا لأحكام هذا القانون إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها.

الباب الأول

مهام المجلس الوطني التأسيسي

الفصل 2 . يتولى المجلس الوطني التأسيسي بصفة أصلية وضع دستور للجمهورية التونسية. كما يتولى أيضا بالخصوص المهام التالية :

1 . ممارسة السلطة التشريعية.

2 . انتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

3 . انتخاب رئيس الجمهورية.

4 . الرقابة على عمل الحكومة.

---

[1] الأعمال التحضيرية :

مداولة المجلس الوطني التأسيسي ومصادقته في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2011.

الباب الثاني

السلطة التأسيسية

الفصل 3 . يصادق المجلس الوطني التأسيسي على مشروع الدستور فصلا فصلا بالأغلبية المطلقة من أعضائه، ثم تتم بعد ذلك المصادقة عليه برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وإن تعذر ذلك فبنات الأغلبية في قراءة ثانية في أجل لا يزيد عن شهر من حصول القراءة الأولى، وإن تعذر ذلك مجددا يتم عرض مشروع الدستور برمته على الاستفتاء العام للمصادقة الإجمالية عليه وذلك بأغلبية المقترعين.

الباب الثالث

السلطة التشريعية

الفصل 4 . يمارس المجلس الوطني التأسيسي السلطة التشريعية طبقا لهذا القانون.

للحكومة أو عشرة أعضاء على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي حق اقتراح مشاريع القوانين. يصادق المجلس الوطني التأسيسي على القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

ويصادق على القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل نسبة الموافقين عن ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

الفصل 5 . يمكن للمجلس الوطني التأسيسي إعفاء رئيسه من مهامه بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضائه على الأقل بناء على طلب معلل يقدم للمكتب المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل. وعلى المجلس برئاسة النائب الأول للرئيس المعفى في أجل أسبوع من الإعفاء أن ينتخب رئيسا وفقا لصيغة الانتخاب الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون. ويتولى النائب الأول لرئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئاسة المجلس مؤقتا إلى حين انتخاب رئيس جديد.

الفصل 6 . تنخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلقة بـ :

* المصادقة على المعاهدات،

* تنظيم القضاء،

* تنظيم الإعلام والصحافة والنشر،

تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية،

* تنظيم قوات الجيش الوطني باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بقرار جمهوري،

* تنظيم قوات الأمن الداخلي باستثناء الأنظمة الأساسية الخاصة التي تصدر بأمر،

* النظام الانتخابي،

* الحريات وحقوق الإنسان وحق الشغل والحق النقابي،

* الحالة الشخصية.

تتخذ شكل قوانين عادية النصوص المتعلقة بـ :

* الأساليب العامة لتطبيق القانون التأسيسي المنظم للسلط العمومية عدا ما يتعلق منها بالقوانين الأساسية.

* الجنسية والالتزامات،

* الإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم،

* ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية إذا كانت مستوجبة لعقوبة سالبة للحرية،

* العفو التشريعي،

* ضبط قاعدة الأداء ونسبه وإجراءات استخلاصه ما لم يعط تفويض في ذلك إلى رئيس الحكومة بمقتضى قوانين المالية أو القوانين ذات الصبغة الجبائية،

* نظام إصدار العملة،

* القروض والتعهدات المالية للدولة،

* الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين.

ويضبط القانون المبادئ الأساسية لـ :

* نظام الملكية والحقوق العينية،

* التعليم والبحث العلمي والثقافة،

* الصحة العمومية،

* قانون الشغل والضمان الاجتماعي،

* التحكم بالطاقة،

* البيئة والتهيئة العمرانية.

والنصوص المتعلقة ببقية المجالات تدخل ضمن السلطة الترتيبية العامة لرئيس الحكومة وتكون في شكل أوامر ترتيبية.

الفصل 7 ـ إذا طرأ ظرف استثنائي يمنع السير العادي لدواليب السلط العمومية ويجعل من المتعذر على المجلس الوطني التأسيسي مواصلة عمله العادي، فله بأغلبية أعضائه أن يصرّح بتحقق ذلك الظرف ويفوّض اختصاصه التشريعي أو جزء منه لرئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

ويمارس الرؤساء الثلاثة الاختصاص المفوّض إليهم عبر إصدار مراسيم بالتوافق بينهم.

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو من ثلث أعضائه عند تيسّر اجتماعه لإعلان إنهاء التفويض بأغلبية أعضائه، ثم ينظر في المراسيم الصادرة للمصادقة عليها أو تعديلها أو إلغائها.

الفصل 8 ـ لا يمكن تتبع عضو المجلس الوطني التأسيسي أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها لأداء مهام نيابته.

ولا يمكن تتبع أو إيقاف أحد الأعضاء طيلة نيابته في تهمة جنائية أو جناحية ما لم يرفع عنه المجلس الحصانة، أما في حالة التلبس بالجريمة فإنه يمكن إيقافه ويعلم المجلس حالا على أن ينتهي كل إيقاف إذا طلب المجلس ذلك.

الباب الرابع

السلطة التنفيذية

القسم الأول

رئيس الجمهورية

الفصل 9 ـ يشترط في المترشح أو المترشحة لرئاسة الجمهورية أن يكون تونسيا مسلما غير حامل لجنسية أخرى مولودا لأبوين تونسيين بالغا من العمر على الأقل خمسا وثلاثين سنة.

يتخلى رئيس الجمهورية وجوبا عن أي مسؤولية حزبية كما يتخلى عن عضويته بالمجلس الوطني التأسيسي إن كان عضوا به وذلك بمجرد انتخابه للمنصب ويؤدي القسم التالي أمام المجلس التأسيسي :

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه ونظامه الجمهوري وأن أحترم القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وأن أسعى لحماية مصالح الوطن وضمان قيام دولة القانون والمؤسسات وفاء لأرواح الشهداء وتضحيات التونسيين على مر الأجيال وتجسيدا لأهداف الثورة".

الفصل 10 ـ يختار المجلس الوطني التأسيسي رئيس الجمهورية بالانتخاب السري بالأغلبية المطلقة من أعضائه من بين مرشحين يقوم بترشيح كل منهم خمسة عشر عضوا على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي، وذلك مباشرة بعد المصادقة على هذا القانون.

ولا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أن يرشح أكثر من شخص واحد.

وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس في الدورة الأولى تنظم مباشرة دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية على قاعدة الأغلبية، وفي حالة تساوي عدد الأصوات بين المرشحين يقدم الأكبر سنا.

الفصل 11 ـ يختص رئيس الجمهورية بالمهام التالية :

1 ـ تمثيل الدولة التونسية ويتولى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق بينهما.

2 ـ ختم ونشر القوانين التي يصدرها المجلس الوطني التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا لم يحصل الختم والنشر في الأجل المذكور يعاد المشروع إلى المجلس الذي يصادق عليه من جديد وفقا لصيغة المصادقة الأولى وفي هذه الحالة يختمه رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

3 ـ تعيين رئيس الحكومة وفقا للفصل الخامس عشر من هذا القانون، وتؤدي الحكومة اليمين أمامه.

4 ـ تعيين مفتي الجمهورية بالتوافق مع رئيس الحكومة.

5 ـ القيادة العليا للقوات المسلحة.

6 ـ إشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

7 ـ إعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية إذا طرأت ظروف تعطل السير العادي لدواليب السلط العمومية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وعدم معارضتهما في ذلك.

8 ـ ختم المعاهدات المصادق عليها من المجلس الوطني التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا لم يحصل الختم تعاد المعاهدة إلى المجلس الذي يصادق عليها من جديد وفقا للفقرة الثالثة من الفصل الرابع من هذا القانون وفي هذه الحالة يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي ختم المعاهدة.

9 ـ ممارسة العفو الخاص.

10 ـ التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا بالتوافق مع رئيس الحكومة.

11 ـ التعيينات في الوظائف العليا في رئاسة الجمهورية.

12 ـ قبول اعتماد ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لديه.

13 ـ التعيينات في الوظائف السامية بوزارة الخارجية وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالتوافق مع رئيس الحكومة.

14 ـ إصدار قرار جمهوري لإدخال أحكام مشاريع قوانين المالية حيز التنفيذ بأقساط ذات ثلاثة أشهر إذا لم تتم المصادقة على قانون المالية في أجل أقصاه 31 ديسمبر.

وما يصدر عن رئيس الجمهورية يأخذ شكل قرار جمهوري.

الفصل 12 ـ المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة وضواحيها إلا أنه يمكن في الظروف الاستثنائية نقله مؤقتا إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.

الفصل 13 ـ يمكن للمجلس الوطني التأسيسي أن يعفي رئيس الجمهورية من مهامه بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس على الأقل بناء على طلب معلل يقدم للرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل.

وعلى المجلس في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ الإعفاء أن ينتخب رئيسا وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون. ويتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئاسة الجمهورية طيلة الفترة الممتدة من الإعفاء إلى انتخاب رئيس جديد.

الفصل 14 ـ لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوّض سلطاته إلى رئيس الحكومة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ويعلم رئيس الجمهورية رئيس المجلس الوطني التأسيسي بتفويضه المؤقت لسلطاته.

وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت إلى لائحة لوم.

وعند تجاوز مدة التعذر ثلاثة أشهر أو عند حصول شغور في منصب رئيس الجمهورية لعجز تام أو وفاة أو استقالة يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيس مهام رئيس الجمهورية مؤقتا إلى حين انتخاب رئيس جمهورية جديد في أجل أقصاه خمسة عشر يوما وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون.

القسم الثاني

الحكومة

الفصل 15 ـ يكلف رئيس الجمهورية بعد إجراء ما يراه من مشاورات مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي بتشكيل الحكومة.

يقوم رئيس الحكومة المكلف طبق الفقرة الأولى بتشكيل الحكومة وينهي نتيجة أعماله إلى رئيس الجمهورية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه ويتضمن الملف تركيبة الحكومة وبيانا موجزا حول برنامجها.

على رئيس الجمهورية إحالة ملف تشكيل الحكومة على رئيس المجلس الوطني التأسيس فور بلوغه إليه.

يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدعوة إلى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ توصله بملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الأعضاء.

عند تجاوز أجل خمسة عشر يوما دون تشكيل الحكومة أو في حالة عدم الحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر على تشكيل حكومة بنفس الإجراءات وفي نفس الآجال السابقة.

الفصل 16 ـ على رئيس الحكومة بعد نيل ثقة المجلس الوطني التأسيسي أن يستقيل من عضوية المجلس إن كان عضوا به.

وباستثناء رئيس الحكومة يمكن الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية المجلس الوطني التأسيسي غير أنه لا يجوز في هذه الحالة لعضو الحكومة أن يكون عضوا بمكتب المجلس أو بأحد اللجان القارة كما لا يجوز له المشاركة في التصويت عندما يتعلق الأمر بلائحة لوم أو بقانون المالية.

الفصل 17 ـ تختص الحكومة بممارسة السلطة التنفيذية باستثناء ما تم إسناده لرئيس الجمهورية.

وتسهر الحكومة على تنفيذ القوانين ويصدر رئيسها الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

ويختص رئيس الحكومة علاوة على ما سبق بـ :

1 ـ رئاسة مجلس الوزراء.

2 ـ إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

3 ـ إحداث وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

4 ـ تأشير القرارات التي يتخذها الوزراء.

5 ـ التعيينات في الوظائف المدنية العليا بالتشاور مع الوزير المعني ومع مجلس الوزراء.

الفصل 18 ـ تسهر الحكومة على إدارة أعمال الدولة وعلى ضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة والقوة العامة.

يسهر الوزراء كل حسب القطاع الراجع إليه بالنظر على تسيير الإدارة المركزية والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية والإدارات والمصالح الجهوية والمحلية تحت إشراف رئيس الحكومة وطبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 19 ـ يمكن التصويت على لائحة لوم الحكومة أو أحد الوزراء بعد طلب معلل يقدم لرئيس المجلس الوطني التأسيسي من ثلث الأعضاء على الأقل.

ويشترط لسحب الثقة موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس.

في صورة عدم تحقق الأغلبية المذكورة، لا يمكن أن تعاد لائحة اللوم ضد الحكومة أو طلب سحب الثقة من نفس الوزير إلا بعد ثلاثة أشهر.

وفي صورة سحب الثقة من الحكومة فإنها تعتبر مستقيلة ويكلف رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر لتشكيل حكومة جديدة تتقدم للحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي في نفس الآجال وبنفس الإجراءات المنصوص عليها بالفصل الخامس عشر من هذا القانون.

وفي صورة سحب الثقة من أحد الوزراء فإنه يعتبر مستقيلا ويكلف رئيس الحكومة شخصية أخرى يقدمها للمجلس الوطني التأسيسي للحصول على ثقته في نفس الآجال وبنفس الإجراءات المنصوص عليها بالفصل الخامس عشر من هذا القانون ويسري ذلك على صورة الشغور.

ولا تكون الاستقالة نافذة إلا بعد مباشرة الحكومة الجديدة مهامها أو الوزير الجديد مهامه.

وعند حصول شغور في منصب رئيس الحكومة لعجز تام أو لوفاة يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي للقيام بمهام رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل الخامس عشر من هذا القانون.

القسم الثالث

في تنازع الاختصاص

الفصل 20 ـ ترفع النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المجلس الوطني التأسيسي الذي يبت في النزاع بقرار من أغلبية أعضائه بعد أخذ رأي الجلسة العامة للمحكمة الإدارية بناء على طلب يرفع إلى المجلس الوطني التأسيسي من الأحرص من الجهتين.

القسم الرابع

الجماعات المحلية

الفصل 21 ـ تمارس المجالس البلدية والنيابات الخصوصية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية مهامها حسبما يضبطه القانون إلى حين مراجعته من المجلس الوطني التأسيسي والرئيس الحكومة بعد استشارة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ونواب الجهة في المجلس الوطني التأسيسي حل المجالس أو النيابات القائمة أو تعيين نيابات جديدة أو التمديد للنيابات المحدثة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الباب الخامس

السلطة القضائية

الفصل 22 ـ تمارس السلطة القضائية صلاحياتها باستقلالية تامة.

بعد التشاور مع القضاة يصدر المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا ينشئ بموجبه هيئة وقتية ممثلة يحدد تركيبتها وصلاحياتها وآليات تكوينها للإشراف على القضاء العدلي تحل محل المجلس الأعلى للقضاء.

يسن المجلس الوطني التأسيسي قوانين أساسية يتولى من خلالها إعادة تنظيم القضاء وإعادة هيكلة المجالس القضائية العليا العدلية والإدارية والمالية وضبط أسس إصلاح المنظومة القضائية طبق المعايير الدولية لاستقلال القضاء.

الفصل 23 ـ تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحياتهما طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بضبط تنظيمهما ومشمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما.

الباب السادس

العدالة الانتقالية

الفصل 24 ـ يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا أساسيا ينظم العدالة الانتقالية ويضبط أسسها ومجال اختصاصها.

الباب السابع

هيئة الانتخابات

الفصل 25 ـ يسن المجلس الوطني التأسيسي قانونا يحدث بموجبه هيئة عمومية مستقلة دائمة تكلف بإدارة وتنظيم الانتخابات والاستفتاءات والإشراف عليها ويضبط ذات القانون تركيبة وتنظيم الهيئة المذكورة.

الباب الثامن

أحكام تخص البنك المركزي التونسي

الفصل 26 ـ يعين محافظ البنك المركزي بقرار جمهوري بعد التوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ولا يكون التعيين نافذا إلا بعد المصادقة عليه بأغلبية الحاضرين من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على أن يتخذ القرار في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

ويعين نائب محافظ البنك المركزي بقرار جمهوري يصدر بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة بناء على اقتراح مقدم من محافظ البنك المركزي.

ويعين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي بقرار جمهوري يصدر بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي ورئيس الحكومة.

ويتم إعفاء محافظ البنك المركزي من مهامه بنفس الصيغة المعتمدة في تعيينه بالفقرة الأولى من هذا الفصل أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

ويتم إعفاء نائب محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة بنفس الصيغ المعتمدة في تعيينهم بالفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل.

الباب التاسع

أحكام ختامية

الفصل 27 ـ يقر المجلس الوطني التأسيسي ما تم من تعليق العمل بدستور الأول من جوان 1959 ويقرر إنهاء العمل به بصدور هذا القانون التأسيسي.

ينتهي العمل بكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون التأسيسي وبالمرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وتبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذا القانون التأسيسي سارية المفعول.

الفصل 28 ـ يدخل هذا القانون حيز النفاذ فور المصادقة عليه من المجلس الوطني التأسيسي.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

قرطاج في 16 ديسمبر 2011.

رئيس الجمهورية

محمد المنصف المرزوقي

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

The Policies of En-Nahdha Movement and its Impact on the Democratization in Tunisia 2010-2015

By
Mahmoud Saleem Hashem Shobaki

Supervised by
Dr. Saqer Jabali

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

The Policies of En-Nahdha Movement and its Impact on the Democratization in Tunisia 2010-2015

By
Mahmoud Saleem Hashem Shobaki
Supervised by
Dr. Saqer Jabali

Abstract

This study aimed at discussing the various policies of En-Nahdha Movement and its impact on the Democratization in Tunisia between 2010 and 2015 due to the many significant events that took place in that period. These events had affected Tunisia, in general, and En-Nahdha Movement, in specific, and others major events especially the Tunisian Revolution which broke out on 17th December, 2010 which led to the ousting of the ex president Zine El Abidine Ben Ali and En-Nahdha Movement winning the National Constituent Assembly elections of 2011. Consequently, the party rose to power together with its allies during the transitional phase.

The thesis was based on a group of previous studies and relevant literature concerning the Tunisian scene after the revolution namely the practices of En-Nahdha Movement before and after the revolution until it ascended to the throne and the way it affected the Democratization in the country. The researcher tried to answer two main questions 1) What were the various policies and practices that En-nahdha Movement adopted and applied in Tunisia after the revolution of December 2010? 2) How did those policies affect the Democratization in Tunisia until 2015? The main hypothesis of the study was that the En-Nahdha Movement had played a vital role in the Democratization in Tunisia after the 2010 revolution.

To achieve his aim and identify the role of the En-Nahdha Movement, the researcher adopted the analytical-descriptive approach alongside the historical approach to trace the development stages of the movement and its ideological trends and foundations that helped it rise to power in Tunisia. Furthermore, the researcher used the systematic approach to identify the various local, regional and international challenges that the movement had faced when it took control of the Tunisian political scene as well as the way it responded to them.

This thesis included five chapters. The first chapter introduced the statement of the problem, the significance of the study, the main objectives of the study, the study questions and hypotheses, and the study design as well as the different approaches the researcher used to achieve his goals.

In the second chapter, the researcher traced the developmental stages of the En-Nahdha Movement as well as its ideological and political speech. The researcher also highlighted the organizational structure of the movement, its means and strategies, its objectives, the factors that led to its prominence and development, and the various stages it went through. The researcher divided its developmental stages into four phases and highlighted the different features of each phase. At the end of the chapter, the researcher shed some light on the movement's political and ideological speech and its position towards democracy, secularism, pluralism, violence, and finally women's status and their political involvement.

Democratization was thoroughly discussed in chapter three. The researcher defined Democratization and how it is related to and connected with concepts of democratic transition and liberalism, political reformation, the political approaches that explain Democratization. Finally, the researcher listed the various factors that lead to Democratization, its mechanisms, stages, challenges, features and indicators.

The different policies of the En-Nahdha Movement and its impact on Democratization in Tunisia were detailed in chapter four. The researcher started by listing the main factors that led to the Tunisian revolution at the end of 2010, the role of the En-Nahdha Movement in that revolution, how and when it ascended to the throne and rose to power, its reactions to the drafting of the constitution, its role in passing a set of basic laws in the country, the extent of support for the concepts of political pluralism, political participation, rotation of powers and national consensus.

The En-nahdha Movement was devoted to political partnership by creating a coalition of the troika with secular parties; it was the first coalition participatory government in the history of Tunisia. The movement also contributed to the success of the Tunisian national dialogue as a result of its flexibility especially when it renounced power, inclined to dialogue, renounced political seclusion, allowed political and ideological tolerance, and offered a number of political concessions related to drafting the constitution, the shape of the political system, women's position and their rights. The chapter ended with highlighting the movement's relationships

with other parties of the parliament and how they settled a legal systematic body that guarantees and supports democratic transition.

In the last chapter, the researcher identified the main internal and external challenges that faced the En-Nahdha Movement after it rose to power in the wake of the Tunisian revolution. The internal difficulties were mostly subjective and objective and included internal disputes, transition from clandestine secret work to public work, the separation between the state and the religion, its willingness to ascending to power, and the way it resisted counter revolutions and economic, developmental and security challenges. The external challenges ranged from its relations with external powers and countries including the USA, the EU, and Turkey as well as some external difficulties that neighboring countries imposed on it including the political and security status in Egypt, Algeria, and Libya.

The study found that the En-Nahdha Movement managed to lay the foundations political pluralism and partnership as a crucial indicator for Democratization; it also contributed to the success of national dialogue in Tunisia; it helped to impose legal consensus over electoral consensus; it expressed intellectual and ideological tolerance towards other parties. The movement was also flexible towards many topics and it played significant roles in enacting and passing a set of basic laws that led to Democratization. Finally, the movement faced a number of challenges that ranged from political to economical, social and security.

In the light of these results, the researcher recommended that the En-Nahdha Movement should renew its organizational structure, involve the youth in its leadership groups and bodies, take into account internal unity and consensus among its leading figures, formulate a unified organizational and structural policy, and continue to participate in Democratization alongside its political partners and Tunisian politicians and analysts to face any political, economic, social, and security challenges that still face Tunisia.